التعاون الدولي والشراكـــــات

جدول المحتويات

الملخـص التنفيـذي ٤
المقـدمـة ٩
١. الإطار الاستراتيجي للشراكات الدولية ١٠
٢. دعـم البرنامـج الـوطني للإصـلاحـات الهيكليـة ١٣
٣. تعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة من خلال الدعم الفني ١٤
٤. آليات الشراكات الدولية المبتكرة ١٩
مبادلة الديون كآلية تمويل فعالة لدعم الأهداف التنموية: ٩١
الضمانات كأداة مبتكرة لتحفيز النمو والاستقرار المالي ٢٠
الشراكة بين القطاعين العام والخاص ٢٥
٥. التمـويـل التنمـوي لتمكيـن القطـاع الخاص.. النمو الاقتصادي والتشغيل ٢٦
٦. ريادة الأعمال في مصر: بوابة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وخلق فرص العمل ٥٤
إصلاحات بيئة الابتكار وريادة الأعمال وتأثيرها على الاستثمارات ٥٨
مجموعة من السياسات الداعمة لتمكين منظومة الشركات الناشئة ٩٥
٧. التعاون الاقتصادي بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ٦٣
إطلاق استراتيجية تعزيز التعاون الاقتصادي بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ٣٦
تعزيز أواصر التعاون بين مصر ودول إفريقيا ٦٥
البريكس وبنك التنمية الجديد ٧٥
فرص التعاون الاقتصادي مع شركاء التنمية غير التقليديين من خلال آلية اللجان المشتركة ٧٨
٨. قائمة المراجع ٩٤

قائمة الأشكال

شكل ١ توزيع التمويل التنموي حسب شريك التنمية (من ٢٠٢٠ وحتى تاريخه في ٢٠٢٥) ٣١
شكل ٢ توزيع التمويل التنموي للقطاع الخاص من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (منذ ٢٠٢٠ حتى تاريخه في ٢٠٢٥) ٣٤
شكل ٣ توزيع التمويل التنموي حسب القطاعات المستفيدة ٣٨
شكل ٤ توزيع التمويل التنموي الموجه للمؤسسات المالية حسب نوع المؤسسة ٣٩
شكل ٥ توزيع حجم برامج ومشروعات الدعم الفني للقطاع الخاص حسب الموضوع (المحفظة الجارية - بالمليون دولار) ٤٥
شكل ٦ نظرة مفصلة على مشاريع الدعم الفني الموجهة للقطاع الخاص في كل مجال ٤٥

الملخـص التنفيـذي

التعاون الدولي والشراكات والأطر الاستراتيجية

تقوم الشراكات الدولية في المجال التنموي على نهج متكامل لا يقتصر على تمويل المشروعات ذات الأولوية وسد الفجوة التمويلية، بل يستهدف تحقيق نمو اقتصادي مستدام والمساهمة في صياغة السياسات الدولية للمنافع العامة العالمية (Global Public Goods) مثل التحول الأخضر، والطاقة المستدامة، والصحة العامة. وتمثل مصر منصة محورية للتعاون الدولي مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين في تنفيذ مشروعات تضع المواطن في قلب العملية التنموية، من خلال حشد التمويل والدعم الفني والخبرات الدولية بما يدعم تحسين الخدمات وفرص العمل وتعزيز التنمية الشاملة. وفي هذا الإطار، يأتي تمويل القطاع الخاص كركيزة أساسية لدعم قدرته على التوسع محليًا وإقليميًا ودوليًا، بما يسهم في دفع النمو الاقتصادي وخلق القيمة المضافة، من خلال أدوات تمويل مبتكرة، ومساعدات فنية، ودعم السياسات الحكومية في مختلف القطاعات. وفي الوقت ذاته، تقوم السياسة الخارجية المصرية على تنويع وتوازن العلاقات مع مختلف القوى الفاعلة دوليًا، وتوظيف الثقل المصري إقليميًا ودوليًا لخدمة الأولويات الوطنية.

واستجابةً للتحديات الراهنة، قامت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بتفعيل **إطار الاستدامة والتمويل من أجل التنمية الاقتصادية** لتحقيق جودة النمو من خلال التركيز على القطاعات ذات الأولوية، وعلى رأسها جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتنمية الصناعية وتوطين الصناعة، وتطوير البنية التحتية، وخلق فرص العمل، ودعم ريادة الأعمال والابتكار، والتوسع في المشروعات الخضراء، وتحسين بيئة الأعمال لتمكين القطاع الخاص، والتمكين الاقتصادي للمرأة، وتعزيز التحول الرقمي. وتعد **الدبلوماسية الاقتصادية** أداة رئيسية لحشد الموارد المحلية والخارجية، في ظل استقرار الاقتصاد الكلي وتنفيذ إصلاحات هيكلية تعزز دور القطاع الخاص، وتدعم الانتقال الأخضر، وتنوع الهيكل الإنتاجي، وترفع كفاءة سوق العمل. وقد تم توضيح هذا المفهوم بشكل موسع في كتاب **«مبادئ الدبلوماسية الاقتصادية لمصر: تعزيز التعاون الدولي والتمويل الإنمائي»** الذي قامت الوزارة بنشره في يونيو ٢٠٢١.

وفي وقت أصبحت فيه تعبئة الموارد منخفضة التكلفة تحديًا جوهريًا أمام الدول، في ظل اشتداد الضغوط الجيوسياسية وتقلب شروط وارتفاع تكاليف الاقتراض عالميًا، أسهمت جهود التعاون الدولي في بناء شراكات تنموية فاعلة خلال السنوات الست الماضية، رغم تلك التحديات، وتمكنت من تعبئة تمويلات ميسرة لدعم مختلف القطاعات ذات الأولوية، إلى جانب توفير تمويلات منخفضة التكلفة (تمويل تنموي ميسر) للقطاع الخاص لزيادة الاستثمارات المصرية والأجنبية. وتتميز هذه التمويلات بكونها طويلة الأجل وميسرة، حيث يبلغ المتوسط الترجيحي لسعر الفائدة **١,٧٪**، مع متوسط فترة سماح **٦,٦ سنوات** وفترة سداد **٢٠ عامًا**.

وتمضي الحكومة في نهج يقوم على صياغة أطر شراكة تنموية مع الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف

وفق الميزة النسبية لكل شريك، لضمان التكامل مع أولويات الدولة. ويتجسد هذا النهج في محفظة واسعة من الشراكات الاستراتيجية، منها الشراكة الشاملة مع الاتحاد الأوروبي (٢٠٢٤–٢٠٢٧) بحزمة تمويلية قدرها ٧,٤ مليار يورو لدعم الاستقرار الاقتصادي والاستثمار والطاقة النظيفة والأمن والهجرة، والشراكة مع الأمم المتحدة (٢٠٢٣–٢٠٢٧) بقيمة ١,٢ مليار دولار لتمكين الفئات الأولى بالرعاية وتعزيز النمو الأخضر والحوكمة. كما تمتد الشراكات إلى آسيا، ومنها الاستراتيجية الإنمائية الأولى مع الصين (٢٠٢٥–٢٠٢٩) لدعم توطين الصناعة والتحول الأخضر ونقل التكنولوجيا. وتخضع هذه الأطر لآليات حوكمة وتقييم دوري لضمان الفاعلية والتكيف مع المتغيرات. ويُعد انضمام مصر إلى برنامج «أفق أوروبا" (Horizon Europe) خطوة استراتيجية لتعزيز التعاون الدولي في مجالات البحث العلمي والابتكار. ويفتح هذا البرنامج المجال أمام المؤسسات الأكاديمية والبحثية والشركات الناشئة المصرية للمشاركة في مشروعات ممولة على قدم المساواة مع نظرائهم الأوروبيين، ما يعزز نقل التكنولوجيا والخبرات، ويدعم بناء القدرات الوطنية. كما يسهم البرنامج في تعزيز الشراكات العابرة للحدود بين القطاعين العام والخاص، ويدعم مستهدفات الدولة في التحول الرقمي والتنمية الصناعية المستدامة، مع تعزيز تنافسية الاقتصاد المصري على الصعيدين الإقليمي والدولي.

دعم البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية

في إطار البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية والذي يتم بموجبه تنفيذ عدد من السياسات وإجراءات الإصلاح الهيكلي بالتنسيق مع الوزارات والجهات الوطنية، تتفاوض وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين لتخصيص تمويلات منخفضة التكلفة (تمويلات تنموية ميسرة) لدعم الموازنة Budget support وسد الفجوة التمويلية لا بهدف تعزيز استقرار ومرونة وتنافسية الاقتصاد الكلي فحسب، بل أيضًا لتعزيز الحماية الاجتماعية من خلال مساندة برامج تكافل وكرامة والتأمين الصحي الشامل، ودعم التحول الأخضر، وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والقطاعية، فضلًا عن التسريع من تنفيذ أهداف وثيقة سياسة ملكية الدولة، وذلك في إطار نهج متكامل يجمع مختلف شركاء التنمية من أجل تعظيم الاستفادة من البرامج المنفذة لدعم تنافسية الاقتصاد المصري وتحسين بيئة الأعمال. وقد أسفرت هذه الجهود منذ ٢٠٢٣، ومن المتوقع استكمالها حتى ٢٠٢٦، عن **تعبئة تمويلات منخفضة التكلفة (تمويلات تنموية ميسرة) لدعم الموازنة لسد الاحتياجات التمويلية والتي تجاوزت ما قدّمه صندوق النقد الدولي خلال نفس الفترة**، مرتبطة مباشرة بأكثر من ٢٠٠ إصلاح هيكلي (اقتصادي ومالي واجتماعي وقطاعي) في محاور حيوية.

الدعم الفني لتعظيم الأثر التنموي للمشروعات

لا تقتصر الشراكات الدولية من أجل التنمية في مصر على توفير الموارد التمويلية فحسب، بل تمتد لتشمل الدعم الفني وبناء القدرات ونقل المعرفة والخبرات، بما يعزز جودة التخطيط وكفاءة تصميم البرامج والسياسات وفق المعايير الدولية وأفضل الممارسات، ويضمن تنفيذها بفعالية واستدامة الأثر التنموي. ويتخذ هذا الدعم أشكالًا متعددة، منها **الخدمات الاستشارية، والدعم الفني، ودراسات الجدوى والدراسات الفنية والبيئية، وبناء القدرات، وبرامج التدريب.** ويُوجَّه الدعم الفني بالأساس إلى القطاعات ذات الأولوية الوطنية، مع تركيز خاص على تعزيز الحوكمة، وتمكين القطاع الخاص، ودعم التحول الأخضر، وتطوير البنية التحتية المستدامة.

آليات الشراكات الدولية المبتكرة

تلعب التمويلات الانمائية الميسرة دوراً بارزاً في جذب مصادر للتمويل وعلى رأسها الاستثمار الأجنبي، ويتم تحقيق ذلك من خلال آليات التمويل المبتكرة بهدف دعم الأولويات الوطنية، وتحفيز الاستثمار الخاص، وخفض الاعتماد على أدوات الدين مرتفعة التكلفة، في إطار الدبلوماسية الاقتصادية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي. وتُعد مبادلة الديون من أجل التنمية والضمانات الائتمانية من أبرز هذه الآليات، حيث تسهم في تخفيف أعباء الدين، وتوجيه الموارد لتمويل مشروعات تنموية ذات أولوية، وجذب الاستثمارات، خاصة في القطاعات الإنتاجية والبنية التحتية. كما تعكس الشراكات مع مؤسسات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية و«ضمان» نموذجًا متكاملًا يجمع بين التمويل والتأمين والدعم المؤسسي، وقد أسهمت في تمويل التجارة، ودعم الصادرات، وتمكين القطاع الخاص، وتعزيز الاستدامة المالية، بما يخدم تحقيق مستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠. وفي السياق ذاته، يمثل صندوق مصر لإعداد دراسات المشروعات (EPPF) أداة محورية لدعم مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاصPPP ، بقيمة١٠ ملايين يورو ولمدة٧ سنوات، ويعمل بآلية الصندوق الدوار لضمان الاستدامة. ويركز المرفق على مشروعات البنية التحتية الخضراء، ويتسق مع برنامج «نُوَفِّي»، خاصة في قطاعات المياه والطاقة.

التمويل التنموي لتمكين القطاع الخاص

تُعد الفجوة التمويلية تحديًا عالميًا متفاقمًا يقيّد قدرة الدول النامية، ومنها مصر، على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، في ظل الأزمات العالمية وارتفاع تكاليف التمويل، حيث تُقدَّر الفجوة السنوية بنحو ٤ تريليونات دولار. وفي هذا السياق، يُمثل القطاع الخاص شريكًا محوريًا لسد هذه الفجوة. وتتنوع أدوات تمكين القطاع الخاص ضمن التمويل التنموي إلى ثلاثة أنماط أساسية: آليات تمويلية، ودعم فني وتقني، وإجراءات تحسين بيئة الأعمال.

الآليات المباشرة

- تمويل ميسر للشركات الكبرى لتمويل المشروعات التنموية الكبرى
- برامج تسهيلات التجارة الخارجية
- الاستثمار المباشر
- الخدمات الاستشارية والفنية وبناء القدرات
- التامين ضد المخاطر وضمانات الاستثمار

- تمويل تنموي
- دعم فني
- تحسين بيئة الأعمال

الآليات غير المباشرة

- الدعم الفني في إعداد وثائق المشروعات الاستثمارية
- الاصلاحات الهيكلية والتشريعية لدعم مناخ الاستثمار
- تقديم خطوط ائتمان للمؤسسات المالية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة
- التمويل الميسر للمشروعات الحكومية التنموية الكبرى المنفذة بالشراكة مع القطاع الخاص (PPP)
- التمويلات الميسرة لدعم الموازنة المشروطة بسياسات أو إصلاحات هيكلية داعمة للقطاع الخاص

وعلى الصعيد الوطني، تعمل الدولة المصرية على تعظيم دور القطاع الخاص من خلال إصلاحات هيكلية وتحسين بيئة الأعمال، إلى جانب توسيع الشراكات مع مؤسسات التمويل الدولية. ومنذ ٢٠٢٠، تم توجيه أكثر من **١٧ مليار دولار من التمويلات منخفضة التكلفة (تمويلات تنموية ميسرة) للقطاع الخاص لزيادة الاستثمارات المصرية والأجنبية**، مع تركيز استراتيجيات التعاون الدولي على النمو الشامل، والتحول الأخضر، زيادة التنافسية، بما يعزز تعبئة التمويل التنموي والدعم الفني لتشجيع القطاع الخاص ودفع النمو والتشغيل. كما يمثل **التمويل المختلط من خلال آليات متعددة الأطراف** أكثر من **٩,٣٪** من إجمالي التمويلات، بما يعكس اتساع نطاق التعاون وتكامل التدخلات التنموية.

- **ريادة الأعمال في مصر: بوابة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وخلق فرص العمل**

تعد ريادة الأعمال ركيزة أساسية في استراتيجية مصر للنمو المتسارع والمستدام والخروج من «فخ الدخل المتوسط»، حيث تجاوزت قيمة التمويل الذي تم ضخه في الشركات الناشئة منذ ٢٠٢٠ أكثر من ٢.٣ مليار دولار، مما وضع مصر ضمن أكبر ثلاث وجهات لرأس المال المخاطر في الشرق الأوسط وأفريقيا ويضم القطاع أكثر من **٢٠٠٠ شركة ناشئة** بقيمة تتجاوز **٨ مليارات دولار**، ووفّرت حوالي **٥٠ ألف فرصة عمل مباشرة** و**٢٥٠ ألف فرصة غير مباشرة** وفق تقديرات **٢٠٢٤**. وتعمل الحكومة، من خلال **المجموعة الوزارية لريادة الأعمال**، على صياغة مجموعة متكاملة من السياسات الداعمة لتمكين منظومة الشركات الناشئة والتي تمثل خارطة طريق شاملة لتحسن بيئة الأعمال، ومنها وضع تعريف وتصنيف للشركات الناشئة، وإطلاق مبادرة تمويلية حكومية موحدة تشمل أليات تمويلية متعددة تلبي احتياجات الشركات الناشئة في كافة مراحل نموها. كما أن مؤسسات التمويل الدولية تساهم بأكثر من **٤٠٪** من مصادر تمويل صناديق رأس المال المخاطر، مما يظهر ثقة تلك المؤسسات في القطاعات المستقبلية عالية النمو.

التعاون الاقتصادي بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

- **تعزيز أواصر التعاون مع قارة أفريقيا**

تؤكد الحكومة أهمية **التعاون جنوب–جنوب** كأداة استراتيجية لتعزيز النمو المستدام، والتكامل الإقليمي، وتعميق الشراكات الاقتصادية مع أفريقيا، في إطار النموذج الاقتصادي الجديد القائم على القطاعات القابلة للتبادل التجاري. وتركز خارطة الطريق على تعزيز الاندماج التجاري والصناعي والاستثماري، بما يدعم التحول نحو اقتصاد إنتاجي تنافسي قادر على خلق فرص عمل وزيادة القيمة المضافة. وترتكز هذه الرؤية على تطوير البنية التحتية المادية والرقمية، وتوسيع سلاسل التوريد الإقليمية، وتحسين النفاذ إلى الأسواق عبر شبكات نقل ولوجستيات متكاملة، وآليات تمويل وأنظمة دفع إقليمية ميسّرة. كما تولي اهتمامًا خاصًا بأمن الطاقة والتحول الأخضر، والتنمية البشرية، وتوسيع قاعدة ريادة الأعمال، بما يعزز مرونة الاقتصادات الأفريقية. وتشمل محاور العمل الرئيسية: تعزيز الربط الإقليمي والبنية التحتية، تنمية التجارة البينية، دعم الطاقة المتجددة، تنمية رأس المال البشري، تمكين القطاع الخاص والشركات الناشئة، دعم السلام والأمن، تسريع التحول الرقمي والخدمات الذكية، تعزيز التعاون في الصحة والتكنولوجيا الحيوية، وتحقيق الأمن الغذائي والزراعة الذكية، بما يفتح آفاقًا جديدة للتجارة والتنمية الشاملة في القارة الأفريقية.

- **بنك التنمية الجديد وتجمع دول البريكس**

يمثل انضمام مصر إلى تجمع دول البريكس عام ٢٠٢٤ محطة استراتيجية تؤكد مكانتها كأحد أبرز

الاقتصادات الناشئة وتقارب الرؤى مع دول الجنوب. ويسعى التجمع وبنك التنمية الجديد لتعزيز النمو الشامل والتعاون بين الأسواق الناشئة والنامية، فيما تعمل مصر على تعظيم الاستفادة من عضويتها عبر التمويل التنموي، تبادل السياسات والممارسات الناجحة، وتطوير أطر مؤسسية فعّالة لجذب الاستثمارات ودعم أولويات التنمية الوطنية، ضمن استراتيجية وطنية متكاملة تقوم بصياغتها وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بالتنسيق مع الجهات المعنية.

- **فرص التعاون الاقتصادي مع شركاء التنمية غير التقليديين من خلال آلية اللجان المشتركة**

تلعب اللجان المشتركة دورًا هامًا في تعزيز الروابط الاقتصادية بين مصر وغيرها من دول العالم، وتعد فرصة لدراسة المزيد من مجالات التعاون المشترك بين الدول، وتتيح آلية اللجان المشتركة الإطار المناسب لمناقشة ووضع آليات التعاون موضع التنفيذ. كما تُعد من أهم آليات التعاون جنوب-جنوب من خلال دعم تبادل الخبرات وبناء شراكات قائمة على الأولويات المشتركة. وقد أظهرت اللجان المشتركة مع دول مثل رومانيا، طاجيكستان، بولندا، العراق، الأردن، لبنان، أوزبكستان، المجر، ألبانيا، فيتنام، الجزائر وتونس فرص تعاون محددة تستند إلى المزايا التنافسية لكل دولة، تشمل مجالات مثل تصنيع الأغذية، الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر، الطاقة الكهرومائية وتحلية المياه، الزراعة الذكية والتحول الرقمي، تطوير البنية التحتية والصناعات الغذائية، والصناعات التحويلية، الزراعة المستدامة، التكنولوجيا الرقمية، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

المقـدمـة

عند تناول مفهوم التعاون الدولي والشراكات الدولية على الصعيد التنموي يتبادر إلى الذهن أنها تلك الشراكات التي ينجم عنها اتفاقيات للتمويل التنموي موجهة لتنفيذ المشروعات ذات الأولوية فقط، إلا أن مفهوم الشراكات الدولية يسعى بالأساس إلى تعزيز النمو الاقتصادي والمساهمة في صياغة السياسات الدولية للمنافع العامة العالمية (Global Public Goods) مثل التحول الأخضر، والطاقة المستدامة، والصحة العامة، فضلًا عن سد الفجوة التمويلية، وهو ما بدوره سينعكس على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. ومن ثم، فإن الشراكات الدولية ليست معنية فقط بالنمط التقليدي للمساعدات الإنمائية الرسمية، بل إنها معنية بالأنماط غير التقليدية والمبتكرة للتمويل والمساعدات الفنية ودعم جهود الحكومة على عدة أصعدة.

وتمثل مصر منصة محورية للتعاون الدولي مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين في تنفيذ مشروعات تنموية تضع المواطن في قلب التنمية، من خلال تعبئة التمويل والدعم الفني والخبرات الدولية بما يدعم تحسين الخدمات وفرص العمل وتعزيز التنمية الشاملة. وفي هذا الإطار، يأتي التمويل من أجل القطاع الخاص لزيادة الاستثمارات المصرية والأجنبية كركيزة أساسية لدعم قدرته على التوسع محليًا وإقليميًا ودوليًا، بما يسهم في دفع النمو الاقتصادي وخلق القيمة المضافة، من خلال أدوات تمويل مبتكرة، ومساعدات فنية، ودعم السياسات الحكومية في مختلف القطاعات.

وتعمل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي على تحقيق الأهداف الوطنية وأهداف التنمية المستدامة وفقاً للمبادئ الدولية للتعاون الإنمائي الفعالة التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والتي تتضمن الملكية الوطنية (country ownership) والتركيز على النتائج (focus on results) والشراكات الشاملة (inclusive partnerships) والشفافية والمسئولية المشتركة (transparency and mutual accountability)

واستجابة للتحديات الراهنة، قامت الوزارة بتفعيل «إطار الاستدامة والتمويل من أجل التنمية الاقتصادية» الذي يعمل على تحقيق «جودة النمو»، وذلك من خلال التركيز على القطاعات ذات الأولوية، وعلى رأسها: جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتعزيز التنمية الصناعية، وتوطين الصناعة، وتطوير البنية التحتية، وخلق فرص العمل، ودعم ريادة الأعمال والابتكار، والتوسع في المشروعات الخضراء، وتحسين بيئة الأعمال بما يمكن القطاع الخاص من أداء دور أكبر في التنمية، والتمكين الاقتصادي للمرأة، وتعزيز التحول الرقمي.

وتعد الدبلوماسية الاقتصادية لدفع التمويل من أجل التنمية ركيزة رئيسية في إطار التنمية الاقتصادية، حيث تلعب دورًا حيويًا في حشد الموارد المحلية والخارجية اللازمة وتخصيصها للقطاعات ذات الأولوية. وقد تم توضيح هذا المفهوم بشكل موسع في كتاب «**مبادئ الدبلوماسية الاقتصادية لمصر: تعزيز التعاون الدولي والتمويل الإنمائي**» الذي قامت الوزارة بنشره في يونيو ٢٠٢١. ولكن كل هذه الجهود تعتمد بشكل أساسي على استقرار الاقتصاد الكلي وتنفيذ إصلاحات هيكلية من شأنها تحفيز دور القطاع الخاص كشريك أساسي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ودعم الانتقال الأخضر، وتنويع الهيكل الإنتاجي للاقتصاد المصري، ورفع كفاءة ومرونة سوق العمل، بما يفتح آفاقا مستقبلية لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

كما تحرص الوزارة على متابعة المتغيرات الدولية والتنسيق المستمر بين الجهات الوطنية وشركاء التنمية للعمل نحو الاستفادة من المبادرات المختلفة من الشركاء الدوليين وذلك من خلال دفع حدود التعاون الدولي مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين والحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، لدعم أجندة التنمية الوطنية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة، بما يتوافق مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠.

١. الإطار الاستراتيجي للشراكات الدولية

وتعمل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي على ترجمة الرؤية الوطنية والاستراتيجيات التنموية المختلفة لجمهورية مصر العربية إلى شراكات دولية ملموسة على أرض الواقع. وقد تحقق ذلك وانعكس بشكل كبير في نوعية ونطاق الشراكات التي تم إبرامها مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين خلال الستة سنوات الماضية موجهة لمختلف قطاعات الدولة ولتنمية وتمكين القطاع الخاص طبقاً للأولويات الوطنية. وقد تحقق هذا في وقت أصبحت فيه تعبئة الموارد منخفضة التكلفة تحديًا جوهريًا أمام الدول، في ظل اشتداد الضغوط الجيوسياسية وتقلب شروط وتكاليف الاقتراض على الصعيد العالمي، مما يعكس فعالية النهج التفاوضي وقدرة الدولة على الاستفادة من الفرص المتاحة لدعم الاستقرار الاقتصادي وتعزيز استدامة جهود التنمية.

وتتميز الاتفاقيات المبرمة مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين بكونها طويلة الأجل وميسرة، حيث يبلغ المتوسط الترجيحي لسعر الفائدة للقروض التنموية الميسرة ١,٧٪ مقارنة بأسعار القروض التجارية والتي تصل إلى ١٦٪، كما أن متوسط فترة السماح للقروض الميسرة يصل إلى ٦,٦ سنوات، ومتوسط فترة سداد ٢٠ عام.

ويوضح الشكل أدناه أبرز شركاء التنمية متعددي الأطراف مثل البنك الدولي وبنك التنمية الافريقي ووكالات الأمم المتحدة وشركاء التنمية الثنائيين مثل فرنسا وألمانيا واليابان والصين، بالإضافة إلى المستفيدين من التمويل التنموي الميسر مثل الوزارات والجهات الحكومية الأخرى والجامعات ومراكز البحوث والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

شركاء التنمية متعددي الأطراف

شركاء التنمية الثنائيين

وتنعكس كل هذه الجهود في صياغة استراتيجيات تنموية بالتعاون مع عدد من الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف، وذلك لضمان التكامل بين جهود الشركاء الدوليين لدعم مستهدفات الحكومة، وذلك وفقاً للميزة النسبية التي يتمتع بها الشريك التنموي. ويمكن على سبيل المثال لا الحصر أن نذكر ما يلي:

فعلى الصعيد الأوروبي، وقّع السيد رئيس جمهورية مصر العربية ورئيسة المفوضية الأوروبية في ١٧ مارس ٢٠٢٤ الإعلان المشترك للارتقاء بالعلاقة بين **مصر والاتحاد الأوروبي إلى مستوى "الشراكة الاستراتيجية الشاملة»**، حيث انطلق هذا الإعلان من إدراك الطرفين للدور الجيواستراتيجي لمصر كركيزة للاستقرار والسلام في منطقة البحر المتوسط والشرق الأوسط وأفريقيا، ومن مبادئ الاحترام المتبادل والثقة والشراكة المتكافئة. وقد حدد الإعلان ست أولويات رئيسية للتعاون، وهي:

١. العلاقات السياسية والحوار الاستراتيجي.
٢. الاستقرار الاقتصادي الكلي والنموّ المستدام.
٣. الاستثمار والتجارة المستدامة (بما في ذلك الطاقة، المياه، الأمن الغذائي، تغيّر المناخ).
٤. الهجرة والتنقّل.
٥. الأمن والتعاون الإقليمي في مجال الأمن.
٦. رأس المال البشري والمجتمع المدني.

ولضمان تنفيذ هذه الشراكة، تمّ الاتفاق على حزمة تمويلية يصل مجموعها إلى ٧,٤ مليار يورو للفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٧، موزّعة تقريباً كالتالي:

- ٥ مليارات يورو: قروض ميسّرة لدعم الاقتصاد الكلي والموازنة.
- ١,٨ مليار يورو: ضمانات استثمار وتعبئة استثمارات للقطاع الخاص.
- ٦٠٠ مليون يورو: منح تنموية.

في إطار أولويات الإعلان، يُركّز التعاون المستقبلي على:

- **تعزيز العلاقات السياسية والحوار الاستراتيجي:** تفعيل التشاور السياسي رفيع المستوى، وحوارات منتظمة حول القضايا الثنائية والإقليمية.
- **دعم الاستقرار الاقتصادي الكلي والنمو المستدام:** توفير التمويل والدعم التقني لمصر لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، وتحفيز القطاع الخاص، وضمان قدرة الدولة على التصدي للصدمات الاقتصادية.
- **تشجيع الاستثمار والتجارة:** تعزيز البيئة الاستثمارية، توسيع التجارة بين مصر والاتحاد الأوروبي، دعم قطاعات الطاقة المتجددة، والبنية التحتية الخضراء، والزراعة الرقمية، والمياه.
- **تطوير أطر الهجرة والتنقّل:** اعتماد نهج شامل لإدارة الهجرة، يشمل مسارات الهجرة القانونية، تنقّل الكوادر، معالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية، وتعزيز التعاون في مكافحة التهريب والاتجار بالبشر.
- **تعزيز الأمن والتعاون الإقليمي:** مواجهة التحديات الأمنية المشتركة (الأمن البحري، الإرهاب، الأمن السيبراني، الجريمة المنظمة) وتعزيز مصر كركيزة للأمن والاستقرار في منطقة المتوسط والشرق الأوسط وأفريقيا.
- **تنمية رأس المال البشري والمجتمع المدني:** دعم التعليم والتدريب المهني، بما يطابق احتياجات سوق العمل؛ تمكين المرأة والشباب والمجتمع المدني؛ تعزيز البحث والابتكار والمشاركة في برامج الاتحاد الأوروبي البحثية.

وفي سياق متصل، وتكاملًا مع الركائز الاستراتيجية التي تحكم التعاون مع الاتحاد الأوروبي، تعمل **مصر والأمم المتحدة على تفعيل الإطار الاستراتيجي للشراكة والتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٧**، بميزانية تبلغ ١,٢ مليار دولار أمريكي.

ويرتكز الإطار الاستراتيجي للشراكة بين مصر والأمم المتحدة على مبادئ الأمم المتحدة المتمثلة في ‹عدم ترك أحد خلف الركب› و‹الوصول إلى الأشخاص الأكثر احتياجاً أولاً›، وإعمال حقوق الإنسان، وتعزيز المساواة

بين الجنسين، وتمكين المرأة، وتعميق القدرة على الصمود، وضمان الاستدامة ودعم المساءلة، من خلال البناء علي الميزة النسبية للأمم المتحدة، وبمشاركة الجهات الوطنية المختلفة، وشركاء التنمية الثنائيين ومتعددي الأطراف من مؤسسات التمويل الدولية، وبنوك التنمية الدولية، والمجتمع المدني (متضمنًا منظمات المجتمع المدني المحلية، والنقابات والمنظمات العمالية)، والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص.

وترتكز الاستراتيجية مع الأمم المتحدة على أربع أولويات استراتيجية، تتمثل الأولى في تقديم خدمات عالية الجودة للجميع وتحقيق التماسك الاجتماعي وتحسين رأس المال البشري الذي يركز على الشباب والأطفال. وتتمحور الأولوية الاستراتيجية الثانية في العمل نحو تحقيق الاقتصاد الشامل والتنافسي والمتنوع والأخضر والمعرفي. أما الأولوية الاستراتيجية الثالثة فتركز على الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية لتحقيق الأمن الغذائي والقدرة على التكيف مع تغير المناخ. في حين أن الأولوية الاستراتيجية الرابعة تتمثل في الشفافية والحوكمة الرشيدة وسيادة القانون.

كما **تجمع مصر علاقات تنموية متميزة مع الدول الآسيوية** اتسمت بتشعب مجالات التعاون لتشمل تنفيذ مشروعات البنية التحتية في مجالات الصحة، النقل والثقافة والكهرباء والبحث العلمي وتكنولوجيا الأقمار الصناعية، فضلًا عن مجالات التنمية البشرية وعلى رأسها دعم قطاعات التعليم بمختلف مراحله، والتدريب المهني، وهو ما يساهم في دعم جهود الحكومة المصرية لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

ويعد **التعاون بين دول الجنوب، أحد أهم الركائز التي تميز التعاون بين مصر وعدد من الدول الآسيوية وعلى رأسها الصين**، حيث تم التوقيع في يوليو ٢٠٢٥ على أول استراتيجية للتعاون الإنمائي بين مصر والصين خلال الفترة من (٢٠٢٥-٢٠٢٩)، وتهدف الاستراتيجية إلى تعزيز التعاون التنموي بين البلدين بما يتفق مع الاستراتيجية الوطنية للتنمية في مصر ٢٠٣٠ ومبادرة التنمية العالمية (GDI)، ويعد محور التعاون الجنوب-الجنوب أحد أهم ركائز هذه الاستراتيجية لاسيما فيما يتعلق بمجالات توطين الصناعة، والتحول نحو الاقتصاد الأخضر، ونقل التكنولوجيا.

وتجدر الإشارة إلى أن الإطار الاستراتيجي للشراكات التنموية التي تجمع مصر مع شركاء التنمية، لا يتم فقط صياغته وتنفيذه بشكل مشترك ووفقاً للأولويات الوطنية، بل إنه يخضع للحوكمة والتقييم بشكل مستمر من خلال تكوين مجموعات عمل وفرق تنسيق مشتركة، وكذا عقد اجتماعات لمتابعة سير التنفيذ بشكل دوري وذلك لضمان فعالية وكفاءة تنفيذ أطر الشراكات التنموية، بالإضافة إلى مواكبة أي تغيرات قد تتطلب إجراء أي تعديلات على هذه الأطر الاستراتيجية تحقيقاً للمصلحة الوطنية.

السياسة الخارجية ومحددات وأولويات العمل الدبلوماسي

يُعد العمل الدبلوماسي ضمن مكونات خط الدفاع الأول عن الأمن القومي لمصر، ومصالحها السياسية والأمنية والاقتصادية، لاسيما في ظل بيئة دولية وإقليمية تموج بالتوترات والمخاطر الجيوسياسية، والتي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على أمن مصر وجهودها الحثيثة لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة.

وفي هذا الإطار، تتولى وزارة الخارجية تنفيذ ومتابعة أولويات الأمن القومي ومواجهة التحديات المتعاقبة في ملف السياسة الخارجية على المستويين الإقليمي والدولي، استناداً إلى ما تتمتع به مصر من موقع استراتيجي وفاعلية ومحورية دورها الخارجي ومكانتها وهويتها العربية والإفريقية والمتوسطية.

ترتكز سياسة مصر الخارجية على عدد من المبادئ الراسخة التي لا تتغير بتغير الأولويات، وعلى رأسها دعم السلام والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي، والاحترام المتبادل بين الدول، والتمسك بمبادئ القانون الدولي واحترام العهود والمواثيق، ودعم دور مصر في المنظمات الدولية، مع الحرص على الحفاظ على توازن يربط أهداف مصر ومصالحها الاستراتيجية في إطار استقلالية القرار المصري.

ويعزز التواجد الفعلي للبعثات المصرية في الخارج الترويج للاقتصاد المصري، بما يشمل: تسليط الضوء على الفرص الاستثمارية المتاحة في مصر، وفتح أسواق جديدة أمام الصادرات المصرية ونقل اهتمام مجتمعات الأعمال في دول الاعتماد بما يقدمه السوق المصري، وتسهيل التواصل والربط بينهم وبين الجهات الوطنية المعنية، والترويج لمصر كمقصد سياحي مهم.

المصدر: وزارة الخارجية

٢. دعم البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية

في ضوء المادة الخامسة من قرار السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٧١٧ لسنة ٢٠٢٤ بشأن تشكيل لجنة إدارة ملف الدين الخارجي وتنظيم الاقتراض الخارجي والتي تشترط أن تكون الأولوية لتمويل الاحتياجات الاستراتيجية في حال الظروف الاقتصادية الطارئة مع مراجعة هذه الظروف بشكل دوري ربع سنوي، يتم الاتجاه إلى القروض التنموية الميسرة التي تدعم السيولة وتقلل من الفجوة التمويلية، وذلك بشروط ميسرة وآجال سداد طويلة وفترات سماح مناسبة.

وفي إطار البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية والذي يستند إلى ٣ محاور رئيسية من شأنها تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي وتحقيق النمو الشامل والمستدام، وتحسين بيئة الأعمال وزيادة الإنتاجية ودعم الانتقال الأخضر، ويتم بموجبه تنفيذ عدد من السياسات وإجراءات الإصلاح الهيكلي، حيث يتم صياغتها تحت كل محور بالتنسيق مع الوزارات والجهات الوطنية اتساقًا مع الاستراتيجيات الوطنية القطاعية.

وفي هذا السياق، تقوم وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بالتفاوض والتنسيق مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين لتخصيص تمويلات تنموية بشروط ميسرة لدعم الموازنة لا بهدف تعزيز استقرار ومرونة وتنافسية الاقتصاد الكلي فحسب، بل أيضًا لتعزيز الحماية الاجتماعية من خلال مساندة برامج تكافل وكرامة والتأمين الصحي الشامل، ودعم التحول الأخضر، وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والقطاعية، فضلًا عن التسريع من تنفيذ أهداف وثيقة سياسة ملكية الدولة، وذلك في إطار نهج متكامل يجمع مختلف شركاء التنمية من أجل تعظيم الاستفادة من البرامج المنفذة لدعم تنافسية الاقتصاد المصري وتحسين بيئة الأعمال.

وقد أسفرت هذه الجهود عن تعبئة تمويلات منخفضة التكلفة (تمويلات تنموية ميسرة) لدعم

الموازنة وسد الفجوة التمويلية تجاوزت ما قدمه صندوق النقد الدولي، تشمل تمويلات من الاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، وبنك التنمية الأفريقي، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي، والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، والوكالة الفرنسية للتنمية. وتم تعبئة هذه التمويلات منذ عام ٢٠٢٣ ومن المتوقع استكمالها حتى ٢٠٢٦، وهي مرتبطة مباشرة بأكثر من ٢٠٠ إصلاح تغطي محاور حيوية.

ففي **المحور الاجتماعي** ركّزت الإصلاحات على تعزيز منظومة الحماية الاجتماعية ودعم تكافؤ الفرص، وتوسيع المشاركة الاقتصادية للفئات الأقل تمثيلًا، بما يشمل تعزيز دور المرأة في سوق العمل وتيسير الانتقال إلى القطاع الرسمي. أما **المحور المالي والاقتصادي الحكومي** فتركّز على تحسين الإدارة المالية العامة من خلال زيادة الشفافية وكفاءة تخصيص الموارد، وتعزيز القدرة على تعبئة الإيرادات المحلية عبر إصلاحات ضريبية، وإدارة الدين العام، وترسيخ حوكمة الاستثمارات العامة والمشتريات الحكومية، وتحسين التخطيط الاقتصادي وإدارة المخاطر المالية.

كما تضمنت الإصلاحات تحسين بيئة الأعمال وتعزيز المنافسة والحياد التنافسي، ودعم مناخ الاستثمار من خلال الرقمنة والحوافز، وتسهيل التجارة والحركة اللوجستية من خلال الحلول الرقمية، وتمكين القطاع الخاص وتعزيز التنافسية الصناعية وتيسير الوصول إلى الأراضي. وقد ترافق ذلك مع إصلاحات تستهدف دعم سوق العمل وتعزيز خلق فرص العمل اللائقة.

وفي **المحور البيئي والمناخي**، ركزت الإصلاحات على حوكمة العمل المناخي وتطوير نظم المتابعة والإبلاغ والتحقق، وحماية البيئة والتنوع البيولوجي، وتعزيز التجارة المتوافقة مع المناخ والاقتصاد الدائري، وتوسيع التحول نحو الطاقة النظيفة منخفضة الانبعاثات، وتطوير أسواق ائتمان الكربون، ودعم الاستدامة المالية لقطاع الكهرباء وتعزيز مشاركة القطاع الخاص فيه. كما شمل هذا المحور تعزيز إدارة الموارد المائية من خلال تعزيز الكفاءة والشفافية، وتوسيع مشاركة القطاع الخاص في قطاع المياه، وربط الأهداف البيئية بالسياسات المالية عبر الموازنة الخضراء. وإلى جانب ذلك أولت الإصلاحات اهتمامًا بدعم منظومة زراعية مستدامة تشمل حوكمة وتطوير التعاونيات الزراعية.

ويأتي هذا العمل ضمن إطار مؤسسي شامل يتضمّن وضع إطار زمني واضح لجميع التدخلات، فضلًا عن المتابعة والتقييم على أساس ربع سنوي لضمان توجيه الموارد بكفاءة وتحقيق النتائج المرجوة.

٣. تعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة من خلال الدعم الفني

يُعد التعاون والدعم الفني عنصرًا محوريًا في الشراكات الدولية من أجل التنمية، إذ يضمن نقل المعرفة والخبرات اللازمة لتصميم وتنفيذ برامج وسياسات تتسق مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات العالمية، وتعزيز القدرات المؤسسية، والحد من مخاطر الاستثمار، بما يرفع كفاءة المشروعات التنموية ويعزز استدامتها.

ومنذ عام ٢٠٢٠، بلغت قيمة محفظة وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي من المنح الموجهة للدعم الفني حوالي **١,١ مليار دولار أمريكي**، من شركاء التنمية المختلفين، ويتخذ هذا الدعم أشكالًا متعددة، منها **الخدمات الاستشارية، والمساعدة الفنية، ودراسات الجدوى ودراسات فنية وبيئية، وبناء القدرات، وبرامج التدريب.**

تجدر الإشارة إلى أن التعاون الفني في مصر يُوجَّه بالأساس نحو المشروعات التي تهدف إلى تعزيز هياكل الحوكمة وبناء قدرات المؤسسات الوطنية، لا سيما في مجالات إشراك القطاع الخاص وتطوير البنية التحتية المستدامة، الإسكان والمرافق؛ الصناعة والتجارة؛ التعليم العالي والبحث العلمي؛ الحوكمة؛ التعليم والتعليم الفني؛ الزراعة واستصلاح الأراضي؛ البيئة؛ الصحة؛ البترول والثروة المعدنية؛ النقل؛ الكهرباء والطاقة؛ المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر؛ الري والموارد المائية؛ السياحة والآثار؛ وغيرها من القطاعات الفنية المتخصصة.

وفيما يلي استعراضاً لأبرز أشكال الدعم الفني:

١- دراسات الجدوى والدراسات الفنية:

تعد دراسات الجدوى خطوة أساسية لتدشين أي مشروع، فهي حجر الزاوية لتحديد قابلية التنفيذ ورصد الفرص والتحديات المحتملة بما يدعم نجاح المشروع واستدامته. وقد عكفت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي على التنسيق مع شركاء التنمية لإتاحة المنح اللازمة لتمويل دراسات الجدوى للمشروعات القومية ذات الأولوية وذلك من خلال نماذج تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، مترو الأنفاق، وتحويل خط سكة حديد أبو قير إلى مترو كهربائي، ومحطة معالجة الصرف الصحي بالجبل الأصفر، وبرنامج خدمات الصرف الصحي المستدامة بالمناطق الريفية (SRSSP)، وبرنامج تحسين خدمات مياه الشرب والصرف الصحي بمرحلتيه الأولى والثانية ومحطة توليد الرياح بخليج السويس.

- فعلى صعيد **قطاع الصحة العامة**، تمت إتاحة منحة صينية لتنفيذ دراسة الجدوى الخاصة بمشروع معمل السلامة الحيوية من المستوى الثالث، وجاري تنفيذ المشروع بعد الانتهاء من دراسة الجدوى والتي أثبتت أهمية المشروع الحيوية في تعزيز قدرات مصر على التعامل مع الفيروسات والجوائح.
- وعلى صعيد **التدريب المهني**، تم اتاحة منحة صينية لإعداد دراسة جدوى حول مركز التدريب المهني في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، وقد أسفرت الدراسة عن البدء بالفعل في تنفيذ المشروع وسيكون مجهزاً بأحدث التكنولوجيا للصناعات المختلفة وأبرزها صناعات الطاقة والطاقة المتجددة والسيارات والروبوتات والإلكترونيات والصناعات المرنة وتكنولوجيا الاتصالات وكذلك تعليم اللغات.
- وكان **لقطاع الطاقة** نصيب كبير من التمويلات الموجهة لإعداد دراسة الجدوى، وقد تنوعت هذه التمويلات لتستهدف قطاعات مثل الطاقة النظيفة، رفع قدرة الشبكة، والربط الكهربائي. حيث ساهم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي من خلال منحة في تمويل دراسة جدوى متكاملة لمشروع رفع قدرة خط الربط الكهربائي بين جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية بهدف زيادة القدرة التبادلية بين الجانبين إلى نحو ٢٠٠٠ ميغاوات، بما يسمح بتبادل كميات أكبر من الكهرباء بين مصر والأردن والدول المرتبطة بهما حاليًا (سوريا ولبنان) ومستقبلاً (السعودية والعراق).

ويندرج المشروع ضمن جهود الدولة لتوسيع الربط الإقليمي في الطاقة، ما ينعكس إيجابًا على استقرار الاقتصاد الكلي ويعزز قدرة مصر على أن تكون مركزًا إقليميًا لتجارة وتبادل الطاقة، متسقًا بذلك مع توجهات الدولة نحو اقتصاد أخضر وتكامل عربي مستدام.

وفي السياق ذاته، يعمل الاتحاد الأوروبي (EU) مع مجموعة من الشركاء الدوليين لدعم التحول في قطاع الطاقة في مصر، وذلك من خلال مشروعات فنية واستثمارية تُنفَّذ بالتعاون مع كل شريك على حدة، على النحو التالي:

- يقدّم الاتحاد الأوروبي (EU) وبنك الاستثمار الأوروبي (EIB) الدعم الفني من أجل تحديث شبكة توزيع الكهرباء بما يتماشى مع التحول السريع في مشهد الطاقة وضرورات خفض الانبعاثات، وذلك من خلال دعم الجهود القائمة لتطوير سبعة مراكز للتحكم في التوزيع تُخطط لها الشركة القابضة لكهرباء مصر (EEHC)، بهدف تعزيز إدارة ومراقبة وتشغيل الشبكات، ورفع كفاءة الأداء والموثوقية، وتقليل الفاقد وفترات الانقطاع.
- ومن خلال برنامج الآلية الخضراء للاتحاد الأوروبي يقدّم الاتحاد الأوروبي، ما يلي:
  - دعم التحول نحو اقتصاد منخفض الانبعاثات وصديق للبيئة عبر تعزيز الحوار السياسي مع الحكومة المصرية ومواءمة الاستراتيجيات في مجالات الطاقة والمياه والعمل المناخي.
  - تنفيذ تحليلات قطاعية، وإشراك الجهات المعنية، وبناء القدرات المؤسسية لدعم تنويع

مصادر الطاقة، وتحسين كفاءة الطاقة، وتوسيع استخدام الطاقة المتجددة بما يتماشى مع برنامج نُوَفٍّ.

- استكمال العمليات الاستثمارية ضمن خطة الاستثمار الخارجية للاتحاد الأوروبي (EIP) وضمانات EFSD+، بما يعزز حوكمة قطاع الكهرباء، ويُحسّن إدارة الموارد، ويسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٦، ٧، ٩، ١١، ١٣.

- وتعزيزاً للدور التنسيقي بين شركاء التنمية لدعم جهود الحكومة المصرية، تعمل الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) والاتحاد الأوروبي (EU) على تمويل ودعم إعادة تأهيل مركز التحكم الإقليمي بالإسكندرية بهدف توفير إمدادات كهرباء مستقرة وعالية الجودة لسكان المنطقة، وتحديث منشآت التحكم في الشبكة في واحدة من أكثر المناطق كثافة سكانية في مصر. ومع الزيادة الكبيرة في إنتاج الطاقة على المستوى الوطني، والنمو المتسارع في الطلب، ودمج مصادر الطاقة المتجددة، والتوسع الكبير في الشبكة، وسعي مصر للتحول إلى مركز إقليمي للطاقة، فقد أطلقت الدولة خطة شاملة لتحديث سبعة مراكز للتحكم الإقليمي (RCCs)، ويُعد مركز الإسكندرية آخر هذه المراكز الجاري تطويرها ضمن خطة التحديث.

  واستمراراً لتعزيز جهود الحكومة المصرية للانتقال نحو الاستخدام المستدام والأمثل للطاقة الجديدة والمتجددة، يقدم البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD) الدعم التقني، بهدف:

  - إعداد خطة رئيسية لإيقاف التشغيل لتكون بمثابة وثيقة استراتيجية تحدد الأهداف والمراحل والجدول الزمني والاستراتيجيات اللازمة للإيقاف الآمن والفعّال لـ ١٢ محطة تعمل بالطاقة التقليدية.
  - إطلاق دراسة تحديد نطاق الانتقال العادل لتحديد احتياجات التدريب وإعادة التأهيل وضمان خطة انتقال فعالة وعادلة للعمال المتضررين، مع تطوير مهام متابعة إضافية لدعم الانتقال العادل.
  - الاستفادة من العديد من فرص الاستثمار في قطاع الطاقة المتجددة، من خلال إطلاق مهمة لتعزيز المشاركة المحلية في سلاسل التوريد الخضراء، وتشجيع نمو الصناعات المتجددة ومنخفضة الكربون.
  - دعم هيئة تنظيم مرافق الكهرباء لإنشاء أُطر تنظيمية لإنتاج وبيع مشروعات الطاقة المتجددة من قبل القطاع الخاص، مما يعزز مشاركة القطاع الخاص في هذه المبادرات.
  - تقديم الدعم لتطوير الطاقة المتجددة مثل قياسات الرياح والتقييم البيئي الاستراتيجي والحصول على الشهادات الخضراء.

- **الزراعة الذكية والأمن الغذائي،** حيث يساعد الدعم الفني على تحسين الممارسات الزراعية وتعزيز الإنتاجية وتخفيف المخاطر المرتبطة بتغير المناخ. كما أنه يشجع على اعتماد تقنيات الزراعة المستدامة، ويُسهّل توفير البذور عالية الجودة والأصناف المحسّنة من المحاصيل، ويعزّز استخدام الميكنة والأتمتة، والتحول من الزراعة التقليدية إلى زراعة ذكية ومنضبطة في استهلاك المياه والطاقة، بما يسهم في رفع كفاءة الإنتاج وتخفيض فاتورة الاستيراد وبالتالي دعم استقرار الاقتصاد الكلي عبر تقليص العجز الغذائي وتحسين الميزان التجاري.

  وفي هذا السياق، قدم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي منحة لإعداد دراسة الجدوى الاقتصادية والدراسات الفنية لمشروع زراعة وتنمية ١٠٠ ألف فدان بنظام الصوب الزراعية في المناطق الصحراوية. وتهدف الدراسة إلى تحسين الإنتاجية الزراعية، وترشيد استخدام الموارد المائية، وتعزيز الأمن الغذائي الوطني وذلك من خلال تحديد الجوانب الفنية والبيئية للأراضي المستهدفة، بما في ذلك تقييم صلاحية التربة، ونوعية المياه الجوفية، ومستويات الملوحة، لتحديد أولويات الاستصلاح الزراعي وفق معايير الجدوى الاقتصادية والبيئية. كما يحدّد مناطق الأولوية للتوسع الزراعي، ويربطها بخطط الدولة في تطوير

سلاسل القيمة المضافة وتوطين التكنولوجيا الزراعية الحديثة.

- **التخطيط العمراني**، حيث قدم البنك الإسلامي للتنمية منحة مساعدة فنية لدعم جهود الدولة في تطوير مدينة دهب بمحافظة جنوب سيناء عبر مقاربة شمولية تُعزّز البنية التحتية والخدمات الأساسية مع الحفاظ على الهوية البيئية والسياحية للمدينة. كما أن المنحة تمثل تجسيدًا للتعاون الإنمائي بين الدولة ومؤسسات التمويل الدولية، من خلال نقل الخبرات وبناء القدرات المؤسسية والفنية. فالبنك الإسلامي للتنمية، بالشراكة مع الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat)، أسهم في تطوير منهجية علمية للتخطيط العمراني البيئي يمكن توسيع نطاقها لتشمل مدنًا مصرية أخرى.

وتساهم المنحة في إعداد خطة تطوير عمراني شاملة لمدينة دهب من خلال إجراء دراسات جدوى لتنفيذ أولويات التنمية المستدامة الشاملة بما يتماشى مع المخطط الاستراتيجي للتنمية العمرانية في المدينة، كما تركز على تحسين جودة الحياة من خلال إدارة أفضل للموارد المائية والطاقة والنفايات، وتعزيز مرونة المدينة في مواجهة التغير المناخي، إلى جانب تصميم حلول مستدامة للبنية التحتية والخدمات المجتمعية. كما دعمت المنحة عمليات التخطيط التشاركي مع المجتمع المحلي لضمان أن تعكس مخرجات المشروع احتياجات السكان وتطلعاتهم، مما يجعل تجربة دهب نموذجًا يحتذى به في دمج البعد البيئي والاقتصادي والاجتماعي في التنمية المحلية.

- **النقل**: يساهم الصندوق الكويتي، من خلال تقديم منحة لإعداد دراسة الجدوى لمشروع ربط السكك الحديدية بين مصر والسودان، وتتمحور المنحة حول دعم الدراسات الفنية والبيئية والهندسية اللازمة لإنشاء خط السكة الحديدية الذي يربط أسوان بوادي حلفا، تمهيدًا لمد الشبكة لاحقًا نحو العمق الإفريقي.

ويهدف هذا المشروع إلى تعزيز الربط اللوجستي بين مصر والدول الإفريقية، وتيسير حركة البضائع والأفراد، بما يسهم في رفع كفاءة سلاسل التوريد وتوسيع الأسواق التصديرية. كما يخدم محور التحول الهيكلي نحو القطاعات الإنتاجية عبر تحسين البنية التحتية الداعمة للنقل والتجارة، ومحور استقرار الاقتصاد الكلي من خلال زيادة العوائد اللوجستية وتنشيط الاستثمار في قطاع النقل. وبذلك، يمثل المشروع خطوة استراتيجية لترسيخ موقع مصر كمركز إقليمي للتجارة والنقل، وتعزيز اندماجها في منظومة الاقتصاد الإقليمي الإفريقي.

وفي السياق ذاته، تشمل استراتيجية النقل الأخضر إدخال وسائل نقل جماعي تعمل بالطاقة الكهربائية، مثل القطارات الكهربائية والحافلات الكهربائية، التي يجري نشرها تدريجيًا في مختلف المناطق، فيما يستهدف برنامج نُوَفِّي+(NWFE+) إنشاء شبكة متكاملة من أنظمة النقل الصديقة للبيئة تضم شبكات المترو وخطوط السكك الحديدية والحافلات الكهربائية والمحطات متعددة الأغراض.

بالإضافة إلى ذلك، تم تخصيص منح للمساعدة الفنية ((TA grants لتوفير الدعم الفني اللازم لإعداد الدراسات الأولية ودراسات الجدوى لثلاثة مشروعات نقل رئيسية تم تحديدها ضمن جهود إصلاح قطاع النقل في مصر.

- **التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة:**

على سبيل المثال فإن الاتحاد الأوروبي يقدّم دعمًا فنيًا واسعًا لتمكين المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين في مختلف أنحاء مصر، وذلك من خلال مجموعة من البرامج التي تساند الإصلاحات المؤسسية، وتدعم الحوار السياسي، وتعمل على بناء القدرات. ويأتي ضمن هذه الجهود مشروع الاتحاد الأوروبي لتمكين المرأة (تمكين) الذي يركز على تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة، ودعم ريادة الأعمال، وتحسين التعليم، وتطوير الخدمات الصحية المقدمة للنساء.

كما لم يقتصر دعم الاتحاد الأوروبي على البرامج المخصصة للمرأة فقط، بل تستفيد النساء بشكل كبير من برامجه التنموية الأوسع نطاقًا، وفي مقدمتها مبادرة حياة كريمة ومشروع تنمية الأسرة المصرية، اللذان يسهمان في تحسين الوصول إلى الخدمات العامة، وتعزيز الحماية الاجتماعية، وتوفير فرص اقتصادية أفضل للنساء في مختلف المحافظات. ويحرص الاتحاد الأوروبي على دمج منظور النوع الاجتماعي في برامجه الأساسية، بما يشمل دعم تكافؤ الفرص والتنمية البشرية، ومعالجة الأسباب الاقتصادية المؤدية إلى الهجرة غير النظامية، إضافة إلى استجابته السريعة للتداعيات الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-١٩ في مصر. ويضمن هذا الدمج المؤسسي مراعاة احتياجات المرأة في مختلف مراحل التخطيط والتنفيذ والمتابعة.

وفي المجمل، يسهم هذا النهج المتكامل الذي يجمع بين البرامج الموجّهة لتمكين المرأة وبين إدماج النوع الاجتماعي على مستوى السياسات والبرامج في تعزيز مشاركة المرأة في النمو الاقتصادي، ودعم مسار التنمية الاجتماعية، وتحقيق تقدم ملحوظ على المستوى الوطني في مجال المساواة بين الجنسين.

٢- برامج رفع القدرات والتنمية البشرية

تلعب البرامج التدريبية دوراً محورياً في الارتقاء بمستوى الكفاءة المهنية وتعزيز بناء القدرات للكوادر الحكومية المصرية، بما يسهم في تحقيق رؤية الدولة نحو جهاز إداري كُفء وفعّال قادر على مواكبة متطلبات التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة. وفي هذا الإطار، تضطلع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بدور المنسق الوطني لعدد من برامج التدريب السنوية، ويتمثل ذلك في إطار نهج متكامل يقوم على الشراكة وتبادل الخبرات مع عدد من شركاء التنمية الدوليين، وفي مقدمتهم جمهورية الصين الشعبية، وجمهورية الهند، ودولة كوريا الجنوبية ومملكة تايلاند، وغيرهم. ويعكس هذا التعاون المثمر حرص الدولة المصرية على الانفتاح على التجارب الدولية الرائدة، واستثمار العلاقات الثنائية في دعم محور التنمية البشرية الذي توليه الحكومة المصرية أهمية بارزة لتحقيق التنمية المنشودة. فمن خلال هذه البرامج، تتجسد رؤية مصر في كون الاستثمار في الإنسان هو الركيزة الأساسية لتقدم الأمم ونهضتها.

وانطلاقاً من الأهمية الاستراتيجية للبرامج التدريبية يتم توفير برامج تدريبية متخصصة في المجالات التي يتميز بها شركاء التنمية بما يدعم أولويات الحكومية المصرية في التنمية الاقتصادية الشاملة، إذ تشمل لفيف من المجالات الهامة لعل من أبرزها، تبادل الخبرات في الصحة العامة، والتنمية الخضراء، وتغير المناخ، والذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، والطاقة النظيفة والمتجددة، وتخطيط البنية التحتية والبناء العمراني، والتجارة الإلكترونية العابرة للحدود، إلى جانب بناء وتطوير مناطق التجارة الحرة، وتكنولوجيا الري الزراعي الموفر، فضلاً عن تعزيز التعاون التربوي وتطوير التعليم، كما حرصت الوزارة على الاهتمام بالمرأة المصرية من خلال توفير برنامج دعم بناء قدرات المرأة.

وفي خُطوة تعكس رؤية الوزارة الاستراتيجية تمكنت الوزارة من توفير ورش عمل ثنائية مخصصة لمصر ومن أبرزها ورشة عمل حول «تبادل الخبرات بين مصر والصين في مجال التنمية الاقتصادية» في إطار تفعيل مذكرة التفاهم الموقعة في ٢٠٢٤ بين وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي واللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح (NDRC) الصينية. وجدير بالذكر أنه تم توفير برامج أكاديمية فيما يتعلق بالدراسات العليا كالماجيستير والدكتوراه بما يتماشى مع أولويات أجندة الحكومة المصرية في دعم محور التنمية البشرية.

وفي السياق ذاته، ولدعم جهود الوزارات المختلفة في المجالات ذات الأولوية، ساهم البنك الإسلامي للتنمية من خلال تقديم منحة مساعدة فنية، في تمويل وتنفيذ برامج تدريبية متقدمة تهدف إلى نقل المعرفة والخبرة المصرية إلى الدول الإفريقية في مجال الاستزراع السمكي البحري من خلال تمكين الكوادر الإفريقية من الاستفادة من الخبرة المصرية الرائدة في هذا المجال.

٤. آليات الشراكات الدولية المبتكرة

واستناداً على مبادئ الدبلوماسية الاقتصادية، تسعى الوزارة خلال الخمس سنوات المقبلة للعمل على تلبية الاحتياجات التمويلية المطلوبة وفقاً للأولويات الوطنية والطلبات التمويلية، حيث تلعب التمويلات الانمائية الميسرة دوراً بارزاً في جذب مصادر أخرى للتمويل وعلى رأسها الاستثمار الأجنبي، وسيتم تحقيق ذلك من خلال الآليات والأدوات التالية:

مبادلة الديون كآلية تمويل فعالة لدعم الأهداف التنموية:

في ظل التحولات الجارية نحو إعادة هيكلة النظام المالي العالمي، تعمل مصر على تنفيذ حزمة إصلاحات شاملة تستهدف بناء إطار اقتصاد كلي أكثر استدامة، يقوم على تشخيص الفجوات التنموية والتمويلية، وخفض الاعتماد على أدوات الدين مرتفعة التكلفة، وتوسيع دور استثمارات القطاع الخاص، مع تحديد بدائل تمويلية تلائم أولويات التنمية الوطنية. وفي هذا الإطار، شاركت مصر بفاعلية في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع للتمويل من أجل التنمية (FFD4)، المُنعقد خلال الفترة من ٣٠ يونيو وحتي ٣ يوليو ٢٠٢٥ بمدينة إشبيلية بإسبانيا، والذي شهد اعتماد «التزام إشبيلية» (Compromiso de Sevilla) الذي يضم أكثر من ١٣٠ مبادرة لتعزيز التعاون الدولي، وتخفيف أعباء الديون على الدول النامية، وجذب الاستثمار الخاص، وتعزيز البيانات والسياسات القائمة على الأدلة، فضلًا عن الترويج للمنصات الوطنية لدعم التنمية الاقتصادية.

وقد أطلقت مصر إحدى المبادرات الرئيسية متعددة الأطراف التي تم الإعلان عنها في إشبيلية – والتي تُركز على «النهج القطرية لتمويل التنمية المستدامة والعمل المناخي» (Country-Driven Approaches for Financing of Sustainable Development and Climate Action) بهدف النهوض بأطر التمويل المتكاملة عالميًا. وتشارك مصر في قيادة هذه المبادرة إلى جانب كل من جنوب أفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، واليونيسف، وبنوك التنمية الإقليمية، وغيرها من الشركاء الدوليين. وتطمح المبادرة إلى تمكين ١٠٠ دولة من تنفيذ برامج التمويل المتكاملة أو إنشاء منصات التمويل الوطنية، الممولة من مزيج من المصادر العامة والخاصة وغير الحكومية، بحلول عام ٢٠٣٠.

بالإضافة إلى ذلك، ساهمت مصر في إطلاق «منتدى المقترضين «Borrowers Forum» بالتعاون مع مجموعة خبراء من بينهم الأمين العام للأمم المتحدة، وبمشاركة مملكة إسبانيا، وجمهورية زامبيا، ومنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والتي تستهدف دعم الأقران فيما بين البلدان النامية، من خلال تبادل الخبرات والمعرفة وإعلاء الصوت الجماعي للدول المقترضة، والمساعدة في إعادة التوازن إلى نظم حوكمة الديون العالمية؛ وتسهيل المساعدات الفنية والخدمات الاستشارية؛ وتعزيز شفافية بيانات الديون وقدرة الدول المقترضة على إعداد تقييمات استدامة الديون الخاصة بها، وقد رحبت مصر باستضافة الاجتماع الافتتاحي للأمانة الدائمة المعنية بخدمة وتيسير شئون منتدي المقترضين، وذلك على خلفية اعتماد الحكومة المصرية حزمة متكاملة من السياسات الإصلاحية تبدأ بإصلاحات مالية وهيكلية، مرورًا بإصدار أدوات الدين المتنوعة، وصولًا إلى إدارة أكثر كفاءة وفعالية للديون ورأس المال السيادي، مع تحديد مستهدفات واضحة لخفض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.

ورحبت مصر أيضًا باستضافة الاجتماع الافتتاحي الخاص بمنصة تبادل الخبرات والدعم الفني للاستفادة من آليات التمويل المبتكر وبرامج مبادلة الديون من أجل التنمية – Shared Information HUB، وكذلك الآليات الائتمانية وضمانات مخاطر الاستثمار، وذلك على خلفية تجربة مصر الرائدة – أحد الدول متوسطة الدخل – التي استطاعت أن توازن بين أولوياتها الوطنية والاستفادة من الأدوات المالية المتاحة لدي مؤسسات التمويل الدولية، وإبرام اتفاقيات مبادلة الديون من أجل التنمية مع دول صديقة تجاوزت ٩٠٠ مليون دولار أمريكي، مما عظم

من كفاءة وسرعة مشاركة القطاع الخاص في مسار التنمية، فضلاً عن نجاح مصر في الفترة ما بين عامي ٢٠٢٠ ومايو ٢٠٢٥، في حشد ما يقرب من ١٧ مليار دولار أمريكي لصالح تمويل القطاع الخاص، منها ٤,٥ مليار دولار موجهة للمشاركين في مشروعات المنصة الوطنية - برنامج «نُوفّي».

وتعد آلية مبادلة الديون إحدى أدوات التمويل الفعالة التي تهدف إلى تعزيز التمويل المتاح للمشروعات التنموية من خلال توقيع اتفاقيات يتم بموجبها مبادلة جزء من الديون المستحقة للدول شركاء التنمية، بهدف تخفيف عبء الديون الخارجية، وتحقيق التنمية المستدامة من خلال تمويل المشروعات ذات الأولوية، ودعم جهود تحقيق الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة وهو «عقد الشراكات لتحقيق الأهداف»، ووفقًا للآلية يتم استخدام مقابل الديون بالعملة المحلية في تمويل مشروعات تنموية متفق عليها بين الطرفين.

وفي هذا الإطار، اضطلعت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بدور تنسيقي وتفاوضي رئيسي مع الجانب الصيني بشأن دراسة تنفيذ برنامج لمبادلة الديون الصينية المستحقة على مصر. وأسفرت الجهود عن توقيع مذكرة تفاهم مع الوكالة الصينية للتعاون الإنمائي في أكتوبر ٢٠٢٣، تلاها توقيع الاتفاق الإطاري للمرحلة الأولى من البرنامج في يوليو ٢٠٢٥، لتنفيذ مشروعات تنموية، وذلك بحضور رئيسي وزراء مصر والصين. وتنبع أهمية هذا البرنامج ليس فقط من كون مصر هي الدولة الأولى التي توقع معها الوكالة الصينية للتعاون الانمائي الدولي مثل هذا النمط من التمويل التنموي، بل من كونه يعبر عن رغبة الصين الحثيثة في استكشاف مزيد من الأدوات التمويلية المبتكرة لتعزيز علاقاتها الاقتصادية مع مصر في إطار توجهها الإستراتيجي للتعاون جنوب-الجنوب.

والجدير بالذكر أن خبرة الوزارة في تطبيق آلية مبادلة الديون من أجل التنمية تعود إلى أوائل العقد الأول من الألفية، حيث تم إطلاق البرنامج الأول مع الجانب الإيطالي عام ٢٠٠١، تلاه البرنامج الثاني مع ألمانيا عام ٢٠١١. وتم تنفيذ برامج مبادلة الديون في قطاعات حيوية مثل الطاقة والتعليم والتعليم الفني والزراعة والموارد المائية والبيئة. ومع إطلاق مصر المنصة الوطنية للمشروعات الخضراء برنامج «نُوَفي»، لتنفيذ التعهدات المناخية في ضوء رئاستها لمؤتمر المناخ COP27، تم تحديد مبادلة الديون كأحد الآليات المبتكرة لحشد الاستثمارات والتمويلات التنموية للمشروعات المدرجة في البرنامج، والتي تمت صياغتها بشكل دقيق يدمج بين جهود المناخ والتنمية. وتنفيذًا للإعلان السياسي الصادر في مؤتمر المناخ بين مصر والولايات المتحدة وألمانيا، والخطوة التي اتخذتها الدولة بتحديث المساهمات المحددة وطنيًا NDC، للمرة الأولى، تم إتاحة تمويل قدره ١٠٤ مليون يورو في إطار مبادلة الديون من أجل العمل المناخي مع الجانب الألماني، من أصل حزمة إجمالية تبلغ ٢٥٨ مليون يورو موجهة لدعم محور الطاقة ضمن برنامج «نُوفّي».

الضمانات كأداة مبتكرة لتحفيز النمو والاستقرار المالي

تعمل الضمانات كأداة لتخفيف المخاطر، مما يجعل المشروعات التنموية، لاسيما في الأسواق الناشئة، أكثر جاذبية للمستثمرين من القطاعين العام والخاص لاسيما فيما يتعلق بتعزيز الصادرات، كما تلعب الضمانات دوراً فعالاً في دعم جهود الإصلاح الهيكلي وإصدار السندات. ومن ثم يتم بذل جهوداً حثيثة للاستفادة من هذه الآلية على مختلف الأصعدة. **وفيما يلي عرض لأبرز أدوات الضمانات التي تعمل الحكومة على تعزيز الاستفادة منها**

أ- آلية ضمانات الاستثمار (EFSD+): في إطار الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين جمهورية مصر العربية والاتحاد الأوروبي، جاري العمل على تفعيل «آلية ضمانات الاستثمار من أجل التنمية»، كإحدى المبادرات المحورية لدعم مشاركة القطاع الخاص وتعزيز النمو الاقتصادي الأخضر والشامل والمستدام في مصر. وقد تم تدشين آلية لتنفيذ زيادة حجم الاستثمارات المستهدفة بقيمة ١,٨ مليار يورو.

وقد تم حتى الآن الالتزام فعليًا بجذب استثمارات بقيمة ٥,٨ مليار يورو من خلال أدوات الضمان المقدمة عبر صندوق EFSD+، وذلك بالشراكة

مع مجموعة واسعة من مؤسسات التمويل الدولية. وتشمل هذه المؤسسات: بنك الاستثمار الأوروبي (EIB)، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD)، وبنك التنمية الألماني (KfW)، ومؤسسة التمويل الدولية (IFC)، وصندوق الودائع والقروض الإيطالي (CDP)، حيث تستفيد جميعها من هذه الآلية لتوسيع نطاق استثماراتها في مصر. كما تعمل هذه المؤسسات من خلال شراكات مع البنوك التجارية، مثل البنك التجاري الدولي (CIB) وبنك قطر الوطني (QNB)، على توفير تمويل ميسر وخطوط ائتمان موجهة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال.

المستفيدون الرئيسيون من آلية EFSD+

تمثل آلية ضمانات الاستثمار من أجل التنمية (EFSD+) مثالًا بارزًا للتعاون متعدد الأطراف، حيث تتفاعل مرونة الأدوات المالية والقدرة على ابتكار آليات تمويل جديدة لتلبية احتياجات مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة. وبفضل هذه الآلية، يمكن تعزيز الجهود بين الاتحاد الأوروبي ومؤسسات التمويل الدولية والبنوك المحلية، والشركات الكبرى والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما يسمح بتنفيذ استثمارات استراتيجية شاملة ومبتكرة، وتعزيز فرص التمويل المتاحة لكل هذه الفئات بما يضمن تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتحول الأخضر.

تستهدف هذه الآلية مجموعتين رئيسيتين من المستفيدين عبر مسارين مختلفين:

المسار الأول: دعم الشركات الكبرى والمشروعات الاستراتيجية

تقوم EFSD+ بتقديم ضمانات لمؤسسات التمويل الدولية، والتي تستخدم هذه الضمانات لتوفير تمويلات كبيرة مباشرةً أو بالمشاركة في مشروعات استراتيجية ضخمة مع شركات كبرى، بهدف تعزيز قطاعات استراتيجية ومبتكرة مثل الطاقة الخضراء والصناعات ذات التقنيات المتطورة.

المسار الثاني: دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)

في هذا المسار، تمنح EFSD+ الضمانات لمؤسسات التمويل الدولية، والتي بدورها تقوم بمنح ضمانات تقاسم المخاطر للبنوك المحلية. تستخدم البنوك المحلية هذه الضمانات لتقديم قروض ميسرة ومبتكرة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما يعزز قدرات هذه المشروعات على النمو والتوسع والمساهمة في خلق فرص عمل مستدامة.

ب- منصة الضمانات الموحدة لمجموعة البنك الدولي

ومن أجل تعظيم الاستفادة من الآليات التمويلية المبتكرة المتاحة من مجموعة البنك الدولي، ومؤسساته التابعة ممثلة في مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، تعمل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، على التنسيق مع البنك للاستفادة من منصة الضمانات الموحدة، والتي تتيح آليات مبسطة وأقل تعقيدًا وأكثر فعالية للاستفادة من ضمانات الاستثمار للقطاع الخاص، بدلًا من تعدد القنوات والإجراءات، وهو ما من شأنه أن يفتح آفاقًا أكثر للقطاع الخاص المصري.

ج- دور المؤسسات المالية والضمانية الإقليمية في تعزيز التجارة الخارجية

في خضم التحولات الجيوسياسية والاقتصادية العالمية، باتت الدول مطالبة بإعادة تعريف أدوارها الإنتاجية والتجارية، والبحث عن أدوات فعالة لتمويل «جودة النمو» وتعزيز الاندماج في سلاسل القيمة العالمية. وتعكس التجربة المصرية إدراكًا متزايدًا لأهمية بناء شراكات إقليمية ودولية فاعلة، لا سيّما تلك القادرة على توفير مزيج متكامل من التمويل والتأمين والدعم المؤسسي والفني. وفي هذا الإطار، تمثل الشراكات مع مؤسسات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) أحد النماذج البارزة التي مكّنت الدولة

من توجيه أدوات التعاون نحو أولويات محددة في الصناعة والتجارة الخارجية، بما في ذلك تمويل السلع الاستراتيجية، دعم التصدير، وتمكين القطاع الخاص، مع التركيز على المشروعات ذات البُعد الاجتماعي والبيئي، لا سيما في سياق التعافي الاقتصادي وتعزيز القدرة الإنتاجية. ومن بين تلك الشراكات، تبرز أربعة كيانات أساسية:

- المؤسسة الدولية الاسلامية لتمويل التجارة (ITFC)
- المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (ICIEC)
- المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (ICD)
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان)

وهي مؤسسات لا تكتفي بالدور المالي التأميني، بل تقدم دعمًا استراتيجيًا يعزز الثقة في الاقتصاد المصري، ويوفر مظلة استقرار للمستثمرين والمصدرين، ويمهّد الطريق لمشروعات نوعية طويلة الأجل.

يمثل التعاون مع مؤسسات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) نموذجًا فريدًا لتكامل أدوات التمويل والتأمين والتنمية المؤسسية في دعم أولويات الحكومة المصرية. وقد تجاوزت القيمة الإجمالية للدعم المقدم من هذه المؤسسات مجتمعة منذ انضمام مصر إلى عضويتها حوالي**٣٧ مليار دولار.** فمن خلال **المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC)**، تم تأمين تدفقات مالية تتجاوز ٢٠,٥ مليار دولار، ليس فقط لتلبية الاحتياجات الاستراتيجية من السلع الأساسية، بل أيضًا لدعم القطاع الخاص وتعزيز التجارة غير التقليدية، لا سيما من خلال برامج التمكين الرقمي والمجتمعي، ودعم بيئة التصدير.

وفي المقابل، وفرت **المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (ICIEC)** مظلة تأمينية ساهمت في جذب الاستثمارات وتوسيع التبادل التجاري، حيث شجعت على دخول الأسواق الأفريقية والأوروبية من خلال تخفيف المخاطر وتوفير الضمانات للمشروعات الكبرى، بما في ذلك الطاقة المتجددة كـ«بنبان»، ومشروعات تصديرية في قطاعات الصناعات الغذائية والكابلات.

أما **المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (ICD)**، فقد تدخلت بفاعلية لدعم الاقتصاد الحقيقي، عبر تمويلات مباشرة بلغت ٣٤٦ مليون دولار لمشروعات في مجالات الزراعة والصناعة والطاقة، مما أسهم في تعزيز القدرة الإنتاجية وخلق فرص العمل، مع التركيز على المشروعات ذات الأثر المجتمعي والبيئي. فضلاً عن إطلاق برنامج جديد بقيمة **١٠٠ مليون دولار** لدعم الاستثمار المحلي وتعزيز فرص العمل، إلى جانب استخدام أدوات تمويل مبتكرة مثل الصكوك والتمويل المختلط.

وأخيرًا، لعبت **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان)** دورًا استراتيجيًا في تأمين التمويلات السيادية وتحسين شروط التمويل الخارجي وتحفيز الاستثمار الأجنبي وتأمين التجارة وذلك بحجم عمليات يفوق **٢,٧ مليار دولار**، مما ساعد في تعزيز الاستقرار المالي والحد من تكلفة الاقتراض. كما قدمت تغطيات تأمينية للمصدرين المصريين إلى أسواق عالية المخاطر، وساهمت في دعم القطاعات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم.

وتعكس الشراكة بين مصر وهذه المؤسسات الأربع تكاملًا وظيفيًا يعزز من قدرة الدولة على تنفيذ استراتيجية متكاملة في الصناعة والتجارة الخارجية، تعتمد على:

- تمويل مستدام وتنافسي للسلع الاستراتيجية،
- أدوات تأمين حديثة تدعم التوسع في الأسواق
- تمكين القطاع الخاص والمشروعات الإنتاجية الصغيرة،
- دعم المرأة والمزارعين والمصدرين عبر حزم تنموية مبتكرة،

- تحسين البيئة الرقمية والمؤسسية للتجارة.

ومن ثم، فإن تعميق هذه الشراكات وتوسيعها باتجاه القطاعات ذات القيمة المضافة العالية والأسواق غير التقليدية، يشكّل رافعة استراتيجية حقيقية نحو تحقيق أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠ في مجالات التنمية الصناعية، التكامل الإقليمي، والاستدامة المالية. ويوضح الجدول التالي **الميزة التنافسية لكل مؤسسة، والدور المحوري الذي تضطلع به، مع تحديد فرص التوسع المستقبلي لتعظيم الاستفادة من هذا التعاون، وذلك من خلال:**

- توسيع نطاق المنتجات المؤمّنة لتشمل القطاعات الإنتاجية والمشروعات الكبرى.
- ربط أدوات التأمين بسياسات تحفيز التصدير وتعميق النفاذ للأسواق الأفريقية والعربية.
- دمج التمويل الإسلامي في الاستراتيجيات الصناعية والاستفادة من أدوات التمويل المبتكرة.
- توظيف القدرات الفنية والتمويلية للمؤسسات في دعم التحول الأخضر والرقمي.

البعد	ITFC	ICIEC	ICD	ضمان	الدور المشترك أو المتكامل
نوع الدعم	تمويل التجارة لضمان الاستقرار ودعم الاحتياطي	تأمين الاستثمار وائتمان الصادرات لتقليل المخاطر وتعزيز الثقة	تمويل مباشر للقطاع الخاص لرفع الإنتاجية وتنويع الاقتصاد	تأمين الاستثمار وائتمان الصادرات ذات الطابع السيادي لتعزيز الكفاءة المالية وتحسين التصنيف الائتماني	جميعها توفر آليات دعم مالي وتخفيف المخاطر لدعم **الاستقرار الاقتصادي الكلي**
إجمالي حجم الدعم	٢٢,٢ مليار دولار	١٢+ مليار دولار	٣٤٦ مليون دولار	٢,٧+ مليار دولار	**٣٧+ مليار دولار** إجمالاً
القطاعات الأساسية	البترول، الأمن الغذائي، المشروعات الصغيرة، التسهيلات التجارية	الصادرات (الكابلات، السيراميك)، الغذاء، الطاقة، البنية التحتية	الطاقة، الزراعة، الصناعة، التمويل	الصحة، التعليم، البنية التحتية، التجارة	دعم القطاعات **الإنتاجية والاستراتيجية**
دعم السلع الاستراتيجية	البترول، القمح، السكر، الزيوت	تأمين واردات البترول والسلع الغذائية الاستراتيجية	دعم الصناعات الغذائية والزراعية	ضمان واردات وقروض سيادية	المساهمة في **الأمن الغذائي والطاقة**
دعم القطاع الخاص	تمويل ADIB بـ٢٠ مليون دولار، دعم الـSMEs	تأمين ائتمان للصادرات الخاصة	تمويل مباشر لمشروعات القطاع الخاص وبرنامج بقيمة ١٠٠ مليون دولار في ٢٠٢٥	ضمان مخاطر للمصدرين من القطاع الخاص	تسهيل **وصول القطاع الخاص للتمويل**

البعد	ITFC	ICIEC	ICD	ضمان	الدور المشترك أو المتكامل
دعم التصدير	برنامج "جسور" – بعثات تصديرية، حاضنات تصدير	تأمين صادرات بـ٣,٩ مليار دولار خاصة لأفريقيا وأوروبا	دعم غير مباشر عبر تمويل مشروعات إنتاجية قابلة للتصدير	تأمين مخاطر صادرات في الأسواق ذات المخاطر المرتفعة	تعزيز **النمو التصديري**
التحول الرقمي للتجارة	منصة Contour، منصة Bolero، دعم سياسات	-	-	-	فقط **ITFC** يتصدر في **التحول الرقمي للتجارة**
بناء القدرات	أكاديمية التصدير، SheTrades	خدمات تقليل المخاطر للأعمال	ورش عمل حول الصكوك والأدوات المالية	دعم القدرات للبنوك وهيئات التجارة	اهتمام مشترك **ببناء القدرات المؤسسية**
تشجيع الاستثمار/ ضمانة	-	تأمين الاستثمارات الأجنبية (مثل مشروع بنبان)	استثمار مباشر في مشروعات محلية	ضمان تدفقات الاستثمار الأجنبي من آسيا وأوروبا	**ICIEC** و**ضمان** متخصصتان في **تخفيف مخاطر الاستثمار**
التركيز على أفريقيا	بعثات تصديرية، دعم التكامل الإقليمي	دعم توسيع الصادرات المصرية لأفريقيا	استثمارات ذات امتداد إقليمي	تغطية سياسية وتجارية إقليمية للمخاطر	تسهيل **التوسع الإقليمي لمصر**
التمويل الأخضر والمناخي	ضمني فقط عبر التجارة	تأمين مشروعات الطاقة الشمسية (بنبان)	تمويل مباشر لمشروعات الطاقة المتجددة	جاهزة لدعم مشروعات متوافقة مع ESG	**ICD** و**ICIEC** الأبرز في **التمويل المناخي**
أبرز العمليات الحديثة	١,٥ مليار دولار في ٢٠٢٥؛ منصات رقمية؛ دعم ٥٠+ سيدة	١٦٤ وثيقة تأمين؛ ٦٨ مليون دولار لمشروعات الطاقة؛ ١٢٠ مليون دولار واردات بترول	مشروع Alpha Solar، شركة الشرقية للسكر، برنامج جديد بـ١٠٠ مليون دولار	٥٠٠ مليون دولار ضمان قروض سيادية؛ مشروعات صحية وتعليمية	تنفيذ عمليات **عالية التأثير ومتنوعة**

د- الضمانات المقدمة لدعم إصدار السندات والصكوك السيادية

تقوم وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بتدبير بعض الضمانات الائتمانية اللازمة من شركاء التنمية لدعم التوسع في إصدار السندات بالأسواق الدولية بما يضمن الالتزام بسقف الاقتراض الخارجي، وذلك على غرار ما تم في إصدار سندات الباندا في أكتوبر ٢٠٢٣، حيث تم تدبير ضمانة ائتمانية مشتركة من بنك التنمية الإفريقي (بقيمة ٣٤٥ مليون دولار) والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (٢٠٠ مليون دولار).

وتجدر الإشارة إلى أن سندات الساموراي التي أصدرتها مصر في عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ أيضاً كانت مدعومة بضمانات من شركاء دوليين. ففي الإصدار الأول عام ٢٠٢٢، حصلت مصر على ضمان من بنك اليابان للتعاون الدولي (JBIC)، مما ساهم بشكل كبير في تسهيل عملية إصدار السندات في السوق الياباني. ويتم التباحث مع عدد من شركاء التنمية لإتاحة مزيد من الضمانات لإصدار السندات والصكوك السيادية.

الشراكة بين القطاعين العام والخاص

يمثل صندوق مصر لإعداد دراسات المشروعات (EPPF) خطوة رئيسية لتقديم مرفق يساهم في تعزيز قدرة مصر على إعداد وتنفيذ مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص PPP. ويدعم الصندوق تطوير البنية التحتية الخضراء والمستدامة في قطاعات مثل المرافق والطاقة والصحة والنقل. ويهدف إلى ضمان إعداد المشروعات وفقًا للمعايير البيئية والاجتماعية المعترف بها دوليًا، وبما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة. ومن خلال تحسين جودة إعداد المشروعات، يسهم المرفق في توسيع فرص استثمار القطاع الخاص في مشروعات البنية التحتية. كما يوفر المرفق دعمًا فنيًا وماليًا لإعداد دراسات الجدوى، وهيكلة المشروعات، وغيرها من التقييمات اللازمة لطرح المشروعات في السوق.

وتمتد مدة هذا المرفق لسبع سنوات. وتتولى وحدة الشراكة بين القطاعين العام والخاص بوزارة المالية مهام جهة التنفيذ. ويبلغ إجمالي قيمة المرفق ١٠ ملايين يورو، يساهم البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بمبلغ ٩ ملايين يورو منها، بينما تساهم حكومة جمهورية مصر العربية بمبلغ مليون يورو.

الآلية المالية

تم تصميم مرفق إعداد المشروعات في مصر (EPPF) كصندوق دوّار، مما يعني أنه عند وصول أي مشروع مدعوم من المرفق إلى الإقفال المالي وطرحه للمناقصة بنجاح، يتم استرداد التكاليف التي تكبدها المرفق لإعداده، لإعادة توجيهها نحو استثمارات جديدة، بما يضمن استمرار توفر رأس المال لإعداد مشروعات إضافية. ويهدف المرفق إلى ضمان إعداد مشروعات شراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) بصورة متقنة وقابلة للتمويل، بما يمكّن من طرحها في مناقصات تنافسية وتنفيذها بكفاءة عالية. وتندرج كافة المشروعات التي ينفذها المرفق ضمن منصة «نوفي»، مع التركيز على مشروعات المياه والطاقة، حيث تستهدف مشروعات تحلية المياه الاعتماد على الطاقة المتجددة بنسبة لا تقل عن ٣٠٪.

٥. التمويل التنموي لتمكين القطاع الخاص.. النمو الاقتصادي والتشغيل

تُمثّل الفجوة التمويلية أحد التحديات المركزية التي تواجه الدول، خاصة النامية منها، في سعيها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. تلك الفجوة التي تتسع بفعل الأزمات المتلاحقة عالمياً، وهو ما يفرض قيوداً حقيقية على قدرة الدول على تنفيذ أولوياتها التنموية، وتلبية احتياجات مواطنيها في قطاعات حيوية مثل التعليم، الصحة، البنية التحتية، التحول الرقمي، والتكيّف مع التغيرات المناخية وغيرها.

وقد أدّت التحديات العالمية المتراكمة، وعلى رأسها جائحة كوفيد-١٩، والأزمات الجيوسياسية، وارتفاع تكاليف الاقتراض، إلى تفاقم الفجوة التمويلية بشكل غير مسبوق. ففي الوقت الذي بلغ فيه حجم التمويل الذي تم حشده من القطاع الخاص في العالم بفضل التمويل التنموي نحو ٧٠ مليار دولار سنوياً[١]، يظل هذا الرقم بعيداً عن المستوى المطلوب لسد فجوات التمويل المناخي والتنموي حيث تشير تقديرات الأمم المتحدة لعام ٢٠٢٤ إلى أن الفجوة التمويلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة تبلغ نحو ٤ تريليون دولار سنوياً، مقارنة بـ٢,٥ تريليون قبل جائحة كوفيد-١٩، وهو ما يعكس الحاجة المُلحة إلى هيكلة النظام المالي العالمي، والتوسع في حشد آليات التمويل المبتكرة.

ولذلك فقد أدرك المجتمع الدولي الدور الحاسم الذي يمكن أن يقوم به القطاع الخاص في مواجهة تحديات التنمية المستدامة، وذلك من خلال مساهمته في تعزيز النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وتقديم حلول مبتكرة في القطاعات ذات الأولوية مثل الطاقة، والنقل، والمياه، والتعليم، والرعاية الصحية باستخدام أفضل الممارسات التي تعتمد على الكفاءة والابتكار. وقد أكدت الأطر المرجعية الدولية مثل خطة عمل أديس أبابا لعام ٢٠١٥ بشأن تمويل التنمية، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، واتفاقية باريس للمناخ، على أهمية حشد الموارد المالية وتوظيفها من خلال آليات تمويلية متنوعة، تشمل التمويل التنموي الميسّر، والدعم الفني، والخدمات الاستشارية والتنفيذية، بهدف تمكين القطاع الخاص من الاستثمار والمشاركة الفعالة في تنفيذ الأجندة الأممية للتنمية المستدامة.

وفي هذا السياق، عملت مجموعة الدول الأعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية (DAC) التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، على تطوير السياسات وآليات العمل التي تُعزّز من مشاركة القطاع الخاص في جهود التنمية، بما في ذلك استعراض التجارب الناجحة، وتوسيع استخدام أدوات تمويل مبتكرة مثل الضمانات، والمساهمة في رأس المال، والتمويل الميسر، والدعم الفني. وتأتي هذه الجهود في إطار رؤية شاملة تهدف إلى تكامل دور القطاع الخاص مع خطط التنمية الحكومية، خاصة في ظل التحديات التمويلية المتزايدة.

القطاع الخاص مُحرك رئيسي للتنمية

وعلى صعيد الاقتصاد المصري، تبرز الفجوة التمويلية كفرصة لتضافر كافة الجهود التنموية مع كافة شركاء العمل التنموي، لذلك تعمل الدولة المصرية، من خلال أطر التعاون الدولي، على سد هذه الفجوة عبر تنويع مصادر التمويل، وتبني نماذج تمويل مبتكرة، وتعزيز الشراكات مع مؤسسات التمويل الدولية والقطاع الخاص.

وبينما تستهدف خطة عمل الحكومة المصرية ٢٠٢٤-٢٠٢٧ وكافة الخطط الوطنية تحقيق مجموعة من الأهداف التنموية الطموحة، تتطلب هذه الأهداف مشاركة فعالة من القطاع الخاص لضمان تنفيذها بكفاءة وفي الإطار الزمني المحدد.

ولتشجيع هذه الاستثمارات، حددت الحكومة عدداً من التدخلات لتوسيع دور القطاع الخاص، من بينها مواصلة تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة، وإعداد مشروع قانون تنظيم ملكية الدولة في الشركات المملوكة لها، إلى جانب الاستمرار في برنامج الطروحات، وتحسين بيئة الأعمال، وتبسيط الإجراءات التشريعية والتنظيمية لجذب الاستثمارات الخاصة.

وتعكس البيانات الحديثة عُمْق التعاون القائم بين الدولة المصرية وشركاء التنمية متعددي الأطراف

١ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD). منصة دعم التمويل الرسمي الشامل للتنمية المستدامة (TOSSD). https://www.oecd.org/en/topics/leveraging-private-finance-for-development.html

والثنائيين، حيث تم توجيه أكثر من ١٧ مليار دولار من التمويلات منخفضة التكلفة (تمويلات تنموية ميسرة) الموجهة للقطاع الخاص لتحفيز استثمارات مصرية وأجنبية منذ عام ٢٠٢٠، شملت برامج تمويلية وفنية متعددة، تستهدف تمكين الشركات من الوصول إلى الأسواق، وتوسيع سلاسل القيمة، وتعزيز الابتكار. كما تشمل المحفظة الجارية لمشروعات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي مشروعات دعم فني موجهة للقطاع الخاص بقيمة تتجاوز ٢٢٨ مليون دولار، إلى جانب استفادة الشركات الوطنية من فرص المناقصات الدولية المرتبطة بالمشروعات الممولة من شركاء التنمية وبخاصة في القارة الإفريقية.

وفي هذا الإطار، تُعد استراتيجيات التعاون القطرية بين مصر ومؤسسات التمويل الدولية مثالاً واضحاً على التوجه نحو تمكين القطاع الخاص، من خلال التركيز على ثلاث أولويات رئيسية: تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، وتسريع التحول الأخضر، وتعزيز التنافسية من خلال التحول الرقمي والابتكار وريادة الأعمال.

وفي ضوء ما سبق، سيتم تسليط الضوء على الأدوار المتكاملة لمختلف الأطراف الفاعلة من شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين، لحشد التمويلات التنموية لتمكين القطاع الخاص، ودفع معدلات النمو الاقتصادي والتشغيل.

أولًا: توسيع نطاق التمويل التنموي لسد الفجوة التمويلية

إن تحقيق الأهداف التنموية يتطلب توسيع نطاق أدوات التمويل المتاحة أمام القطاع الخاص وتفعيل دوره، من خلال تحسين بيئة الأعمال وإتاحة الأدوات التمويلية المتنوعة والمبتكرة، بما يعزز من فاعلية مشاركة القطاع الخاص في تحقيق هذه الأهداف.

ورغم تعدد آليات التمويل المتاحة للقطاع الخاص، إلا أن التمويل التنموي يظل أحد أهم تلك الأدوات في ظل ما يتيحه من تنوع على صعيد الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة، وأدوات تخفيف المخاطر، وضمانات الاستثمار، والدعم الفني، بما يجعله يقوم بدور مُحفز للاستثمارات من قبل القطاع الخاص. ومن خلال هذا التكامل بين التمويل التجاري التقليدي والتمويل الإنمائي، يمكن تحفيز تدفقات مالية أكثر استدامة وفعالية نحو أولويات التنمية، بما يعزز من قدرة القطاع الخاص على الاضطلاع بدور أكبر وأكثر تأثيراً في تحقيق التحول التنموي الشامل.

وتتنوع أدوات تمكين القطاع الخاص ضمن التمويل التنموي إلى ثلاثة أنماط أساسية: آليات تمويلية، ودعم فني وتقني، وإجراءات تحسين بيئة الأعمال.

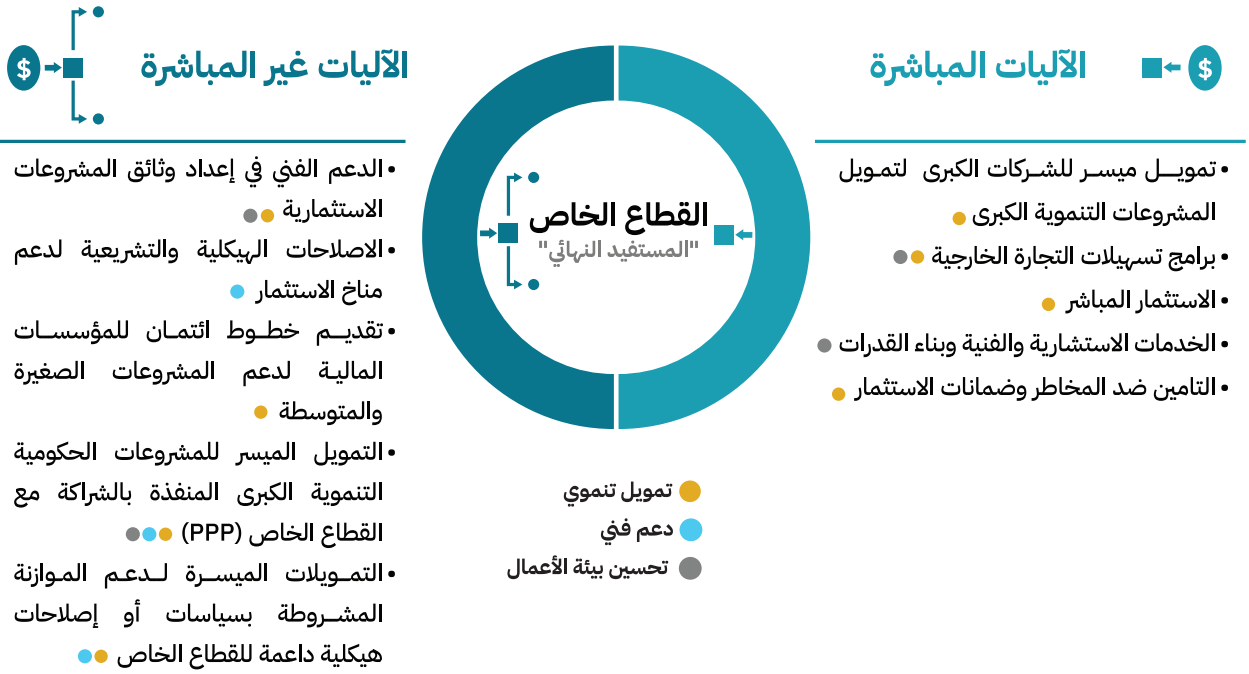

وفيما يلي عرض لبعض أهم الأدوات التمويلية التي يمكن للقطاع الخاص الاستفادة منها:

١. استفادة القطاع الخاص من آليات التمويل التنموي

الأداة	الوصف	الميزة التنافسية
التمويل التنموي الميسّر	تمويل تنموي مُقدَّم بشروط تفضيلية (فترات سماح ممتدة، أسعار فائدة تنافسية، آجال سداد مرنة) لمشروعات البنية التحتية الاستراتيجية والقطاعات الحيوية.	تمكين الشركات من تنفيذ مشروعات ضخمة يصعب تمويلها عبر القنوات التجارية التقليدية وتحفيز الدخول في قطاعات عالية التأثير ومنخفضة الربحية تجارياً
التمويل التجاري	ضمانات ائتمانية وتغطيات لمخاطر التجارة الدولية (الاستيراد/التصدير) تُقدَّم مباشرةً للشركات عبر مؤسسات التمويل التنموي.	تسريع دورة رأس المال العامل وتمكين التوسع في الأسواق العالمية مع إدارة المخاطر مالية.
الاستثمار المباشر	مشاركة مؤسسات التمويل التنموي في ملكية الشركات (كمساهم استراتيجي) عبر ضخ استثمارات مباشرة في مراحل النمو أو التطوير التكنولوجي.	توفير سيولة بدون أعباء خدمة الدين ورفع المصداقية أمام الشركاء المحتملين.
التأمين وضمان المخاطر	أدوات تأمينية متخصصة تُغطي مخاطر الاستثمار في الأسواق الناشئة أو القطاعات عالية المخاطر (سواء كانت مخاطر سياسية، أو اقتصادية).	تقليل مخاطر الاستثمار وتمكين الشركات من دخول أسواق جديدة بغطاء حماية مالي.
الدعم الفني والخدمات الاستشارية	حزم متكاملة من الخدمات الاستشارية (إعادة الهيكلة، التحول الرقمي، التوافق مع المعايير البيئية) تُقدَّم بدعم فني وتمويلي مباشر من شركاء التنمية.	تعزيز الكفاءة التشغيلية وتهيئة الشركات لجذب الاستثمارات التكميلية.
المنح	تمويل غير مسترد يُقدَّم لدعم مبادرات ومشروعات ذات طابع اجتماعي أو بيئي أو تنموي، خاصة في المراحل المبكرة أو في المناطق والقطاعات ذات الأولوية.	تقليل الأعباء المالية على الشركات الناشئة أو المبادرات المجتمعية، وتحفيز الابتكار في القطاعات التنموية ذات الأولوية.

٢. استفادة القطاع الخاص من التمويل التنموي بشكل غير مباشر (من خلال جهة وسيطة)

الأداة	الوصف	أثرها على القطاع الخاص
دعم إعداد المشروعات الاستثمارية ودراسات الجدوى	دعم فني للهيئات الحكومية في إعداد دراسات الجدوى المعيارية وصياغة عقود الشراكة (PPP) وفق أفضل الممارسات العالمية.	ضمان شفافية المشروعات وتقليل المخاطر القانونية عند دخول القطاع الخاص في منافساتها.

الإصلاحات التشريعية المدعومة تمويلياً	تمويلات تنموية لتنفيذ حزم إصلاح هيكلي منها (تبسيط التراخيص، تحديث قوانين الاستثمار، إصلاح أنظمة الضرائب) لتحسين مناخ الأعمال.	توفير بيئة استثمارية أكثر استقراراً وتنافسية للشركات المحلية والأجنبية.
خطوط ائتمان للقطاع المالي	توجيه تمويلات ميسّرة للبنوك المحلية لإعادة إقراضها للشركات الصغيرة والمتوسطة بشروط تمويلية مُيسّرة (أسعار فائدة مخفضة، ضمانات مرنة).	توسيع نطاق وصول المؤسسات الصغيرة لتمويل النمو بأسعار غير متاحة بالسوق العادية.
تمويل مشروعات الشراكة بين القطاعين العام-الخاص (PPP)	تمويل تنموي مُوجَّه للحكومات لتنفيذ مشاريع البنية التحتية الكبرى بآلية PPP، مع تخصيص حزم تمويلية وتشغيلية مُشجعة للقطاع الخاص وتقليل العبء على الموازنة العامة.	فتح أسواق جديدة للشركات محليا ودوليا مع ضمان تمويل حكومي منخفض التكلفة للمشاريع طويلة الأجل.
دعم الموازنة لتنفيذ الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية	قروض ميسّرة لدعم موازنات الدول من أجل تنفيذ إصلاحات داعمة للقطاع الخاص.	توفير بيئة استثمارية أكثر استقراراً وتنافسية للشركات المحلية والأجنبية.
تمويل التقارير التشخيصية والقطاعية	إعداد دراسات تحليلية متعمقة حول القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية والتحديات النظامية التي تواجه القطاع الخاص.	مساعدة المستثمرين على فهم الفرص بوضوح وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات الواعدة.

المحاور الرئيسية للتعاون مع شركاء التنمية في تمكين القطاع الخاص

من خلال الآليات التمويلية المباشرة وغير المباشرة، والدعم الفني والاستشارات، الذي يتم إتاحته من شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين، تعمل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، على تحفيز مُشاركة القطاع الخاص في جهود التنمية من خلال العمل على **محاور مترابطة،** تهدف إلى بناء بيئة استثمارية متكاملة ومحفزة، تقوم على التنسيق المؤسسي، والاستفادة من أدوات التعاون الدولي، وربط الأولويات الوطنية بفرص النمو الواعدة.

وتعمل الوزارة مع كافة شركاء التنمية لتمويل مشروعات داعمة للقطاع الخاص بالأخص في المجالات التالية: -

البنية التحتية: يلعب شركاء التنمية دوراً حيوياً في تمويل القطاع الخاص للعمل على تطوير البنية التحتية في مصر. من خلال توفير التمويل اللازم للمشروعات الكبرى مثل الطرق، والموانئ، وشبكات النقل، ومراكز البيانات والمرافق، بما يُسهم في تحسين جودة الحياة ودفع عجلة النمو الاقتصادي المستدام.

التحول الأخضر: يُساهم شركاء التنمية في دعم التحول الأخضر في مصر من خلال تقديم التمويلات والخبرات لتنفيذ المشروعات البيئية المستدامة. تشمل هذه المشروعات الطاقة المتجددة وإدارة الموارد المائية وتقليل الانبعاثات الكربونية، مما يعزز من قدرة مصر على مواجهة التحديات البيئية وتعزيز التنمية المستدامة.

تنمية رأس المال البشري والابتكار: يدعم شركاء التنمية، قطاعات التنمية البشرية والابتكار في مصر عبر تقديم برامج تدريبية وتمويلات لدعم التعليم في كافة مراحله والبحث العلمي. هذه المبادرات تساعد في بناء قدرات سوق العمل وتعزيز ثقافة الابتكار وريادة الأعمال، مما يساهم في خلق فرص عمل جديدة ونمواً اقتصادياً مبني على المعرفة.

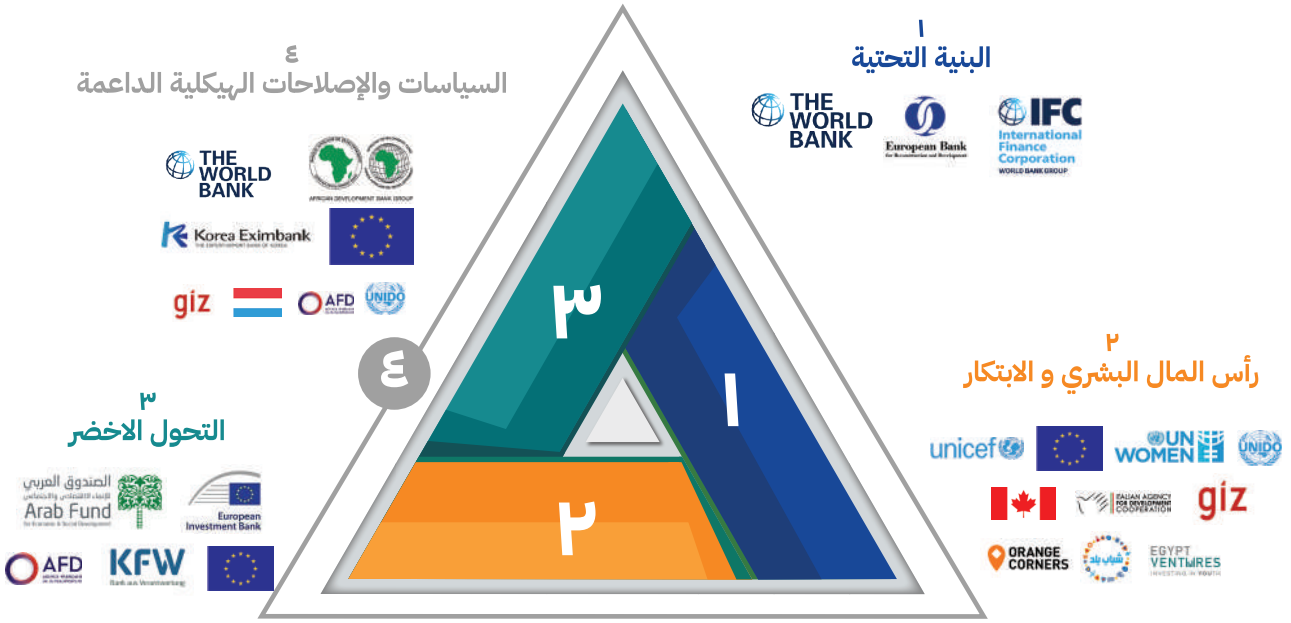

السياسات والإصلاحات الهيكلية الداعمة: يلعب شركاءُ التنمية دوراً هاماً في تحسين بيئة العمل والسياسات الداعمة في مصر من خلال تقديم الاستشارات والتمويلات للمشروعات التي تحسن من بيئة الأعمال. هذه الجهود تساعد في تبسيط الإجراءات وتطوير التشريعات الداعمة، مما يسهم في جذب الاستثمارات الأجنبية وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

ثانيًا: ماذا قدم شركاء التنمية للقطاع الخاص منذ ٢٠٢٠؟

١٧ مليار دولار تمويلات المؤسسات الدولية للقطاع الخاص في مصر (يناير ٢٠٢٠ حتى تاريخه)

منذ عام ٢٠٢٠، شهد القطاع الخاص تطورًا كبيرًا في علاقاته مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين، انطلاقًا من حرص الدولة على دفع دوره في جهود التنمية باعتباره محرك رئيسي للنمو الشامل وتوليد فرص العمل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، تبرُز مساهمات شركاء التنمية الدوليين كعنصر حيوي في دعم البيئة الاقتصادية، من خلال تمويلات موجهة إلى المؤسسات المالية والقطاعات الإنتاجية، وتدخلات فنية لتعزيز القدرات المؤسسية.

وقد شهدت محفظة التمويل التنموي الموجَّه للقطاع الخاص نموًا لافتاً في السنوات الأخيرة، حيث تجاوزت **٤,٢ مليار دولار في عام ٢٠٢٤**، متفوقة لأول مرة على التمويل التنموي المُوجَّه للقطاع الحكومي، ما يعكس التحول المتزايد في توجه شركاء التنمية نحو دعم استثمارات القطاع الخاص وتعزيز مساهمته في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وخلال الفترة من يناير ٢٠٢٥ وحتى تاريخه، بلغ حجم التمويل ٢,٨ مليار دولار، مما يعزز التوقعات بمواصلة هذا الزخم. وبلغ إجمالي التمويلات المُقدّمة لتحفيز استثمارات القطاع الخاص **خلال الفترة من ٢٠٢٠ وحتى تاريخه نحو ١٧ مليار دولار**، من أكثر من ٣٠ شريك تنمية، وهو ما يعكس تنامي الثقة الدولية في مناخ الاستثمار المصري والدور المتصاعد للقطاع الخاص في دفع عجلة التنمية.

- **مصر منصة دولية للتمويل التنموي للقطاع الخاص**

شكل ١ توزيع التمويل التنموي حسب شريك التنمية (من ٢٠٢٠ وحتى تاريخه في ٢٠٢٥)

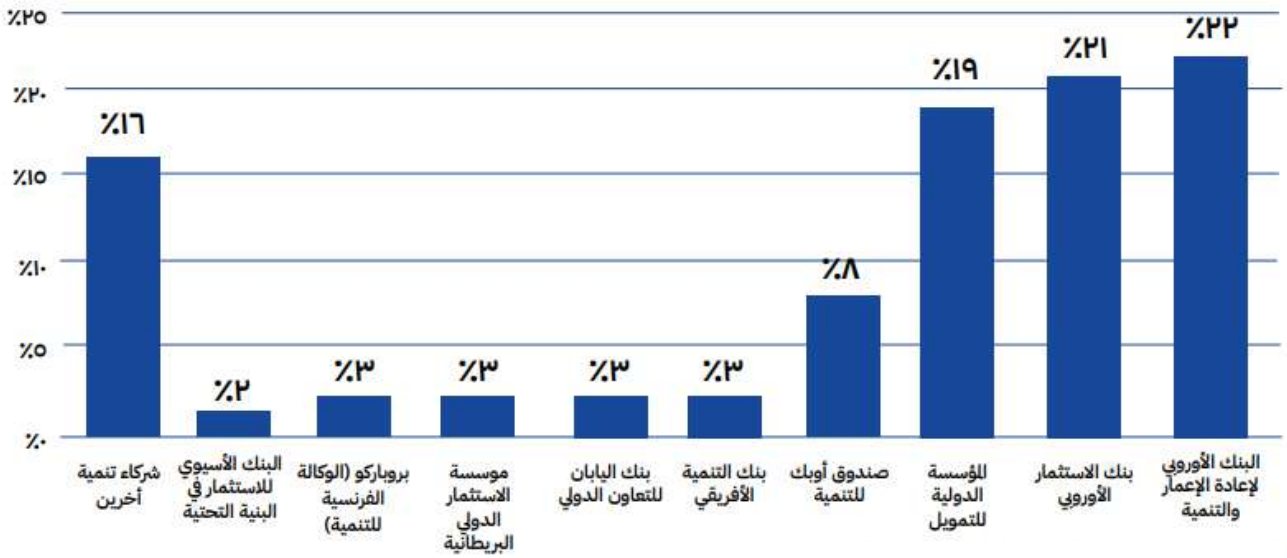

المصدر: قاعدة بيانات وزارة التخطيط و التنمية الاقتصادية و التعاون الدولي.

وتتمتع مصر بتنوع كبير في شركائها الدوليين، حيث يتجاوز عدد شركاء التنمية الثنائيين ومتعددي الأطراف الداعمين للقطاع الخاص المصري منذ ٢٠٢٠ أكثر من ٣٠ جهة. وينعكس هذا التنوع في التعدد النوعي في الأدوات المقدمة من هؤلاء الشركات إلى القطاع الخاص كما يعكس الثقة الكبيرة في استقرار الاقتصاد المصري وآفاق نموه.

وتصدر البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، قائمة الشركاء التنمويين بحصة تمويلية تمثل ٢٢٪ من إجمالي التمويلات التنموية، تلاه بنك الاستثمار الأوروبي بنسبة تعادل ٢١٪، بما يعكس الدور المحوري لشركاء التنمية الأوروبيين سواء متعددي الأطراف أو الثنائيين في تمويل البنية التحتية ودعم قدرات القطاع الخاص في مصر والذين يمثلون مجتمعين حوالي ٤٧٪ من قيمة التمويلات التنموية الموجهة للقطاع الخاص في مصر منذ ٢٠٢٠ بمساهمة تعادل حوالي ٧,٣ مليار دولار. كما جاءت مؤسسة التمويل الدولية (IFC) في المركز الثالث بنسبة بلغت نحو ١٩٪، في إشارة واضحة إلى التوجه نحو دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز الاستثمار المباشر.

كما أظهرت البيانات أن التمويل المشترك من خلال آليات متعددة الأطراف مثّل ما يزيد عن ٩,٣٪ من الإجمالي، ما يعكس اتساع نطاق التعاون وتكامل التدخلات التنموية. وبرزت كذلك مؤسسات إقليمية مثل صندوق أوبك للتنمية، وبنك التنمية الأفريقي، وبنك اليابان للتعاون الدولي والصندوق السعودي للتنمية، وهو ما يدل على التنوّع الجغرافي والتكامل الدولي في دعم التنمية الاقتصادية المصرية.

- **ترفيع العلاقات الاقتصادية بين مصر والاتحاد الأوروبي**

في مارس ٢٠٢٤، وخلال القمة المصرية الأوروبية، أعلن السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية، والسيدة/ أورسولا فون دير لاين، رئيسة المفوضية الأوروبية، ترفيع العلاقات المصرية الأوروبية إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية، لتدخل الشراكة بين مصر وفريق أوروبا إلى مرحلة تاريخية جديدة، سواء على صعيد العلاقات الثنائية مع الدول، أو مع مؤسسات التمويل الأوروبية.

ويمثل التمويل التنموي الموجه للقطاع الخاص من الدول والمؤسسات الأوروبية ٨ مليار دولار منذ ٢٠٢٠ حتى تاريخه في ٢٠٢٥، مستحوذًا على ٥١٪ من إجمالي التمويلات للقطاع الخاص، مما يعكس عمق العلاقة مع الجانب الأوروبي، وفي العام الماضي أعلن الاتحاد الأوروبي عن توفير حزمة مالية بقيمة ٧,٤ مليار يورو

لمساندة الاقتصاد المصري في الفترة من ٢٠٢٤-٢٠٢٧ موزّعة كالتالي: -

- **٥ مليار يورو:** تمويلات ميسرة لتنفيذ إصلاحات هيكلية ضمن آلية مساندة الاقتصاد الكلي ودعم الموازنة MFA.
- **١,٨ مليار يورو:** استثمارات إضافية للقطاع الخاص عن طريق ضمانات لتقليل المخاطر وزيادة الموارد التمويلية المتاحة للقطاع الخاص، خاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- **٦٠٠ مليون يورو:** كمنح تُوجه لدعم مشروعات تنموية ذات أولوية، منها الطاقة والنقل والتعليم الفني.

وبذلك، تُعد هذه الحزمة من أكبر التزامات الشراكة الأوروبية مع دولة من دول جنوب المتوسط، ما يعكس ثقة المجتمع الأوروبي في أجندة الإصلاح الاقتصادي المصري وقدرة الدولة على قيادة تحوّل تنموي فعّال وشامل.

- آلية ضمانات الاستثمار (EFSD+) : نحو شراكة مبتكرة لتمكين القطاع الخاص

في إطار الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين جمهورية مصر العربية والاتحاد الأوروبي، جاري العمل على تفعيل «آلية ضمانات الاستثمار من أجل التنمية»، كإحدى المبادرات المحورية لتعزيز النمو الاقتصادي الأخضر والشامل والمستدام في مصر.

وقد تم تدشين آلية لتنفيذ زيادة حجم الاستثمارات المستهدفة بقيمة ١,٨ مليار يورو، وهو ما يعكس الجهد المبذول خلال مفاوضات الحكومة المصرية مع الاتحاد الأوروبي والتزام الجانبين بدعم مشاركة القطاع الخاص في مسيرة التنمية، حيث كان الهدف الأولي هو جذب استثمارات في مصر بقيمة ٩ مليارات يورو بحلول عام ٢٠٢٧، في إطار استراتيجية شاملة يسعى من خلالها الصندوق الأوروبي للتنمية المستدامة بلس (EFSD+) إلى جذب رؤوس الأموال العامة والخاصة عبر أدوات تقاسم المخاطر، مثل الضمانات والتمويل المختلط.

إلا أن هذا الهدف شهد تعزيزًا ملحوظًا في ضوء الشراكة الاستراتيجية التي تم الإعلان عنها خلال فعاليات مؤتمر الاستثمار « مصر والاتحاد الأوروبي» لعام ٢٠٢٤، حيث أفضت مفاوضات ناجحة قادتها الحكومة المصرية مع الجانب الأوروبي إلى رفع سقف الاستثمارات المستهدفة ليبلغ ١٠,٨ مليار يورو، أي بزيادة قدرها ١,٨ مليار يورو عن الخطة الأصلية.

وقد جرى تدشين هذه الزيادة رسميًا خلال مؤتمر «التمويل التنموي لتمكين القطاع الخاص» في يونيو ٢٠٢٥، مع إدراج الآلية على "منصة حافِز" للدعم المالي والفني للقطاع الخاص، في خطوة تعكس الثقة المتنامية في قدرة مصر على استقطاب استثمارات تدعم أولويات التحول الأخضر والتنمية المستدامة.

وقد تم حتى الآن الالتزام فعليًا بجذب استثمارات بقيمة ٥,٨ مليار يورو من خلال أدوات الضمان المقدمة عبر صندوق EFSD+، وذلك بالشراكة مع مجموعة واسعة من مؤسسات التمويل الدولية. وتشمل هذه المؤسسات: بنك الاستثمار الأوروبي (EIB)، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD)، وبنك التنمية الألماني (KfW)، ومؤسسة التمويل الدولية (IFC)، وصندوق الودائع والقروض الإيطالي (CDP)، حيث تستفيد جميعها من هذه الآلية لتوسيع نطاق استثماراتها في مصر. كما تعمل هذه المؤسسات من خلال شراكات مع البنوك التجارية، مثل البنك التجاري الدولي (CIB) وبنك قطر الوطني (QNB)، على توفير تمويل ميسر وخطوط ائتمان موجهة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال.

وتعمل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي على تنفيذ هذه الآلية من خلال "منصة حافِز" للدعم المالي والفني للقطاع الخاص، عبر وحدة مشاركة القطاع الخاص، بالتنسيق الكامل مع المفوضية الأوروبية وبعثة الاتحاد الأوروبي في مصر. وتم إنشاء فريق تنسيقي مخصص ضمن المنصة لتكون بمثابة المحرك التنفيذي لآلية "ضمانات الاستثمار من أجل التنمية" بين مصر والاتحاد الأوروبي.

ويتولى الفريق التنسيقي المهام التالية:

- تحديث ومتابعة قائمة المشروعات الاستثمارية المقترحة، بما يشمل رصد اهتمام المستثمرين والمولين المحتملين

- التنسيق مع مؤسسات التمويل الدولية والمستثمرين لتوليد فرص تمويل جديدة باستخدام أدوات ضمان EFSD+
- متابعة التقدم المحقق في تنفيذ المشروعات وتحديث الموقف التنفيذي لها بشكل دوري
- تسهيل التنسيق بين الجهات الحكومية والاتحاد الأوروبي والمؤسسات الدولية والقطاع الخاص، بما يضمن اتساق الاستثمارات مع الأولويات المشتركة.

ويضم الفريق التنسيقي خبرات متخصصة من وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي والمفوضية الأوروبية وبعثة الاتحاد الأوروبي في القاهرة، وذلك لضمان توفر الكفاءة الفنية المطلوبة لتوجيه أدوات التمويل وضمانات الاستثمار نحو المشروعات ذات الأولوية.

المستفيدون الرئيسيون من آلية EFSD+

تمثل آلية ضمانات الاستثمار من أجل التنمية (EFSD+) مثالًا بارزًا للتعاون متعدد الأطراف، حيث تتفاعل مرونة الأدوات المالية والقدرة على ابتكار آليات تمويل جديدة لتلبية احتياجات مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة. بفضل هذه الآلية، يمكن دمج الجهود بين الاتحاد الأوروبي ومؤسسات التمويل الدولية والبنوك المحلية، والشركات الكبرى والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما يسمح بتنفيذ استثمارات استراتيجية شاملة ومبتكرة، وتعزيز فرص التمويل المتاحة لكل هذه الفئات بما يضمن تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتحول الأخضر.

تستهدف هذه الآلية مجموعتين رئيسيتين من المستفيدين عبر مسارين مختلفين:

المسار الأول: دعم الشركات الكبرى والمشروعات الاستراتيجية

تقوم EFSD+ بتقديم ضمانات لمؤسسات التمويل الدولية، والتي تستخدم هذه الضمانات لتوفير تمويلات كبيرة مباشرةً أو بالمشاركة في مشروعات استراتيجية ضخمة مع شركات كبرى، بهدف تعزيز قطاعات استراتيجية ومبتكرة مثل الطاقة الخضراء والصناعات ذات التقنيات المتطورة.

مثال (١): برنامج KfW "التحول الأخضر" (Green Transition)، لدعم المشروعات الكبرى التي تعزز الانتقال إلى اقتصاد أكثر استدامة.

مثال (٢): برنامج EBRD "Hi-BAR" لدعم استثمارات الهيدروجين الأخضر والمواد الأولية الحيوية، والاستثمارات المناخية والتقنيات الخضراء المبتكرة.

المسار الثاني: دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)

في هذا المسار، تمنح EFSD+ الضمانات لمؤسسات التمويل الدولية، والتي بدورها تقوم بمنح ضمانات تقاسم المخاطر للبنوك المحلية. تستخدم البنوك المحلية هذه الضمانات لتقديم قروض ميسرة ومبتكرة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما يعزز قدرات هذه المشروعات على النمو والتوسع والمساهمة في خلق فرص عمل مستدامة.

مثال (١): برنامج بنك الاستثمار الأوروبي (EIB) "ضمانات التمويل الجزئي لحفظة المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز النمو الأخضر والتمويل الشامل" (MSME Access to Green Growth and Inclusive Finance Partial Portfolio Guarantee - PPG Component).

مثال (٢): برنامج البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD) "للشمول المالي" (Financial Inclusion)، الذي يوفر تسهيلات لتقاسم المخاطر تصل إلى ٥٠٪ من القروض المقدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال بنوك محلية مثل بنك قطر الوطني (QNB)، البنك التجاري الدولي (CIB), وآخرين.

تهدف هذه الهيكلية الواضحة والمسارات المحددة إلى تحقيق تكامل فعّال بين مختلف الأطراف المعنية من القطاع الخاص، مما يسهم في تنويع مصادر التمويل ودعم الاستثمارات النوعية التي تُعزّز النمو الاقتصادي المستدام والشامل، مع التركيز بشكل خاص على التحول الأخضر وتعزيز الابتكار.

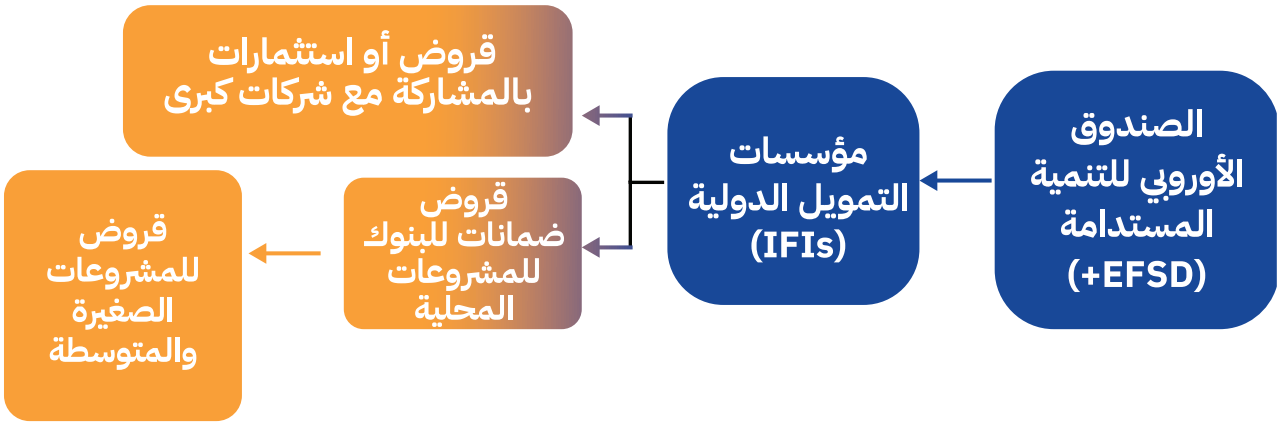

- **البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية**

يُعد البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD) أحد أبرز المؤسسات المالية متعددة الأطراف التي تركز على دعم الاقتصادات الانتقالية (Transition Economies) من خلال تمويل المشروعات وتعزيز التنمية المستدامة.

ويعمل البنك في مصر منذ عام ٢٠١٢، ومنذ ذلك الحين، تطورت عمليات البنك حتى أصبحت مصر في غضون ٤ أعوام (ولا تزال) أكبر دولة عمليات للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. حيث استثمر أكثر من ١٣,٨ مليار يورو لتمويل ١٩٤ مشروعًا في مختلف مجالات التنمية ويحظى القطاع الخاص بنصيب كبير من تلك التمويلات. ففي عام ٢٠٢٤ وحده تم استثمار ١,٥ مليار دولار، كان منها ٩٨٪ موجه للقطاع الخاص.

ويعتمد البنك في نشاطه في مصر على استراتيجية متكاملة تعكس أولويات الدولة المصرية، وتستهدف دعم القطاع الخاص، وتعزيز الاقتصاد الأخضر، وتمكين المرأة، وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتحسين البنية التحتية والخدمات العامة.

منذ عام ٢٠٢٠ وحتى منتصف ٢٠٢٥، قام البنك الأوروبي بإبرام ٩٤ مشروع بقيمة إجمالية ٣.٥ مليار دولار شملت قطاعات متعددة، أبرزها، الصناعة والطاقة والبنية التحتية التي تُمثل الحصة الأكبر من محفظة البنك، وكذلك القطاع المصرفي، من خلال خطوط ائتمان موجهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فضلًا عن القطاع الزراعي والنقل والمرافق، ودعم سلاسل الإمداد الغذائية.

شكل ٢ توزيع التمويل التنموي للقطاع الخاص من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (منذ ٢٠٢٠ حتى تاريخه في ٢٠٢٥)

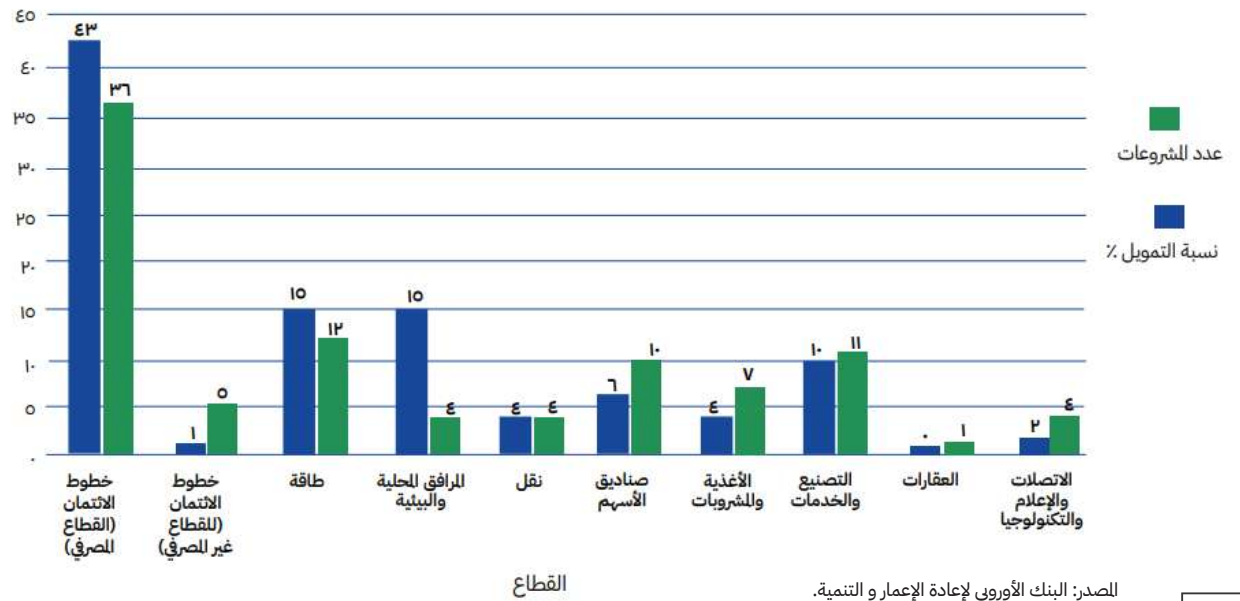

المصدر: البنك الأوروبي لإعادة الإعمار و التنمية.

إلى جانب الإتاحة المباشرة للتمويل، قام البنك بدور شريك التنمية الرئيسي في محور الطاقة ضمن المنصة الوطنية لبرنامج «نُوفِّي»، من أجل حشد التمويلات الميسرة والدعم الفني لمشروعات الطاقة المتجددة، وهو ما ساهم في حشد نحو ٣,٩ مليار دولار تمويلات ميسرة من مؤسسات دولية مختلفة للقطاع الخاص، لتنفيذ مشروعات طاقة متجددة بقدرة ٤ جيجاوات، وسوف يتم التطرق لهذا الأمر بالتفصيل في التقرير.

كما أولى البنك اهتماماً كبيراً بتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة، من خلال أدوات تمويلية متنوعة من بينها خطوط الائتمان الموجهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال البنوك والتي تجاوزت قيمتها ٣٨٠ مليون دولار، وتمويل الشركات الناشئة من خلال ١٠ مشروعات ضمن صناديق الأسهم الخاصة بقيمة ٢٠٠ مليون يورو، إلى جانب ٢ من الشركات الناشئة من خلال ضمن مبادرة تمويل الابتكار (VCIP) بقيمة ١٠,٨ مليون يورو، فضلًا عن المشروعات التي تُدعم تمكين المرأة في القطاع الخاص، وزيادة مشاركتها اقتصاديًا في مختلف القطاعات.

- **بنك الاستثمار الأوروبي (EIB)**

يُعد بنك الاستثمار الأوروبي (EIB)، الذراع التمويلية للاتحاد الأوروبي، من أقدم شركاء التنمية لمصر، حيث بدأ نشاطه في البلاد منذ عام ١٩٧٩. ومنذ ذلك الحين، قام البنك بدور محوري في تمويل مشروعات البنية التحتية، وتعزيز النمو الاقتصادي، ودعم قدرات القطاع الخاص، خاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، انطلاقاً من التزامه بتعزيز التنمية الشاملة والمستدامة في دول الجوار الأوروبي.

منذ عام ٢٠٢٠، شهد التعاون بين البنك ومصر تطوراً نوعياً، إذ خصّص البنك ما يقرب من **٣,١ مليار يورو** على هيئة خطوط ائتمان ميسّرة لأربعة من أكبر البنوك المصرية، وهي: بنك مصر، والبنك الأهلي المصري، وبنك القاهرة، وبنك الإسكندرية، لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وهو ما ساهم في إتاحة التمويل لأكثر من ١٣ ألف مشروع صغير ومتوسط، مما أسهم في توفير أكثر من ٢٤٢ ألف فرصة عمل في مختلف المحافظات والقطاعات الاقتصادية.

كما عزز البنك من تواجده في قطاع الشركات الكبرى، من خلال توفير التمويل الميسرة للشركة المصرية للاتصالات، بقيمة ١٥٠ مليون يورو، لتمويل مشروع التوسع في تغطية الإنترنت المحمول خاصة في المناطق النائية، وهو أول تمويل مباشر يوجه لقطاع الشركات الكبرى في مصر منذ عام ٢٠١٠، ما يشير إلى الثقة في قدرة الاقتصاد المصري على جذب تمويلات نوعية للقطاع الخاص.

كما أن بنك الاستثمار الأوروبي هو شريك التنمية الرئيسي في محور النقل المستدام من منصة «نُوَفِّي+»، عن طريق توفير التمويلات الميسرة اللازمة لدعم استثمارات القطاع الخاص.

وفي سياق دعم الابتكار وريادة الأعمال، ضخ البنك نحو **١,١ مليار يورو في ٢٠ صندوقاً للأسهم الخاصة وصناديق رأس المال المخاطر محلية وإقليمية** تعمل على تمويل الشركات الناشئة والمبتكرة في مصر. وتغطي هذه الاستثمارات قطاعات متنوعة تشمل الرعاية الصحية، والتعليم، والتكنولوجيا، والصناعات الدوائية، والخدمات المالية، والتجارة الإلكترونية. وقد استفادت منها مجموعة من الشركات الناشئة المصرية البارزة مثل «ناوي»، و«بريمور»، وغيرها من الشركات.

فضلًا عن التمويلات نفذ البنك أربعة برامج للدعم الفني بالتعاون مع عدد من البنوك المحلية، بهدف تطوير قدراتها في إدارة المخاطر وتحسين أدوات التمويل الموجه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مثل بنك مصر، وبنك الإسكندرية، وEG Bank، كما موّل البنك دراسة الجدوى الخاصة بمشروع محور قناة السويس، دعماً للجهود الوطنية نحو إنشاء مناطق لوجستية ومراكز اقتصادية متكاملة.

وفي إطار جهود الدولة للتوسع في الاقتصاد الأخضر، يعمل البنك حالياً على تعبئة تمويل لمشروع إنتاج الأمونيا الخضراء في منطقة العين السخنة بسعة إنتاج تصل إلى ٧٤ ألف طن سنوياً. ويُعد هذا المشروع، المنفذ بالشراكة مع شركة Scatec، من أولى المبادرات الإقليمية الرائدة في مجال الهيدروجين الأخضر، وتم توقيع خطاب النوايا بشأنه خلال مؤتمر مصر–الاتحاد الأوروبي للاستثمار.

- **مؤسسة التمويل الدولية (IFC)**

تُعد مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، وهي أحد أعضاء مجموعة البنك الدولي، من أبرز شركاء التنمية لمصر في تمكين القطاع الخاص، وعلى مدار عقود من الشراكة، أصبحت مصر واحدة من أكبر دول العمليات لمؤسسة التمويل الدولية، بمحفظة استثمارات تتجاوز قيمتها ٩ مليارات دولار، ومحفظة للدعم الفني تتجاوز قيمتها ٢٤ مليون دولار، من خلال مجموعة متكاملة من الأدوات التنموية، تشمل التمويل المباشر للشركات سواء من خلال القروض أو الاستثمارات في الأسهم، فضلًا عن توفير خدمات استشارية تستهدف تحسين بيئة الأعمال وتعزيز القدرات المؤسسية. كما تعمل المؤسسة على دعم الإصلاحات التشريعية والتنظيمية، بالتعاون مع الجهات الحكومية، بما يسهم في تهيئة مناخ أكثر جاذبية للاستثمار.

وساهمت مؤسسة التمويل الدولية في توفير حزمة تمويلية متنوعة لعدد من البنوك العاملة في مصر، من بينها مصرف أبو ظبي الإسلامي – مصر، حيث حصل مؤخرًا على تمويل متوافق مع أحكام الشريعة بقيمة ٥٠ مليون دولار، لدعم نمو البنك وتمكينه من توسيع تمويله للشركات الصغيرة والمتوسطة، وبنك مصر من خلال تمويل بقيمة ٢٣٤ مليون دولار، خُصص نصفه لدعم الشركات الصغيرة المملوكة للنساء، ضمن إطار برنامج «ذات – ZAAT" لتعزيز التوجيه والمشورة لرائدات الأعمال، وبنك البركة– مصر: تمويل مرابحة بقيمة ٥٠ مليون دولار، وُجّه لدعم آلاف الشركات الصغيرة والمتوسطة، مع تخصيص ٢٥٪ من التمويل للشركات النسائية.

كما حصل بنك القاهرة على تمويل بقيمة ٥٠ مليون دولار لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، نصفه مخصص للمشروعات النسائية، والبنك التجاري الدولي (CIB) والتجاري وفا بنك حصلا على تمويلات بلغت ١٥٠ و٢٠ مليون دولار على التوالي، بهدف تعزيز التمويل الموجه للشركات الصغيرة والناشئة، ودعم خطط النمو الأخضر.

كما ساهم البنك في تمويل إصدار أول سند استدامة في مصر وأكبر سند من نوعه لبنك خاص في إفريقيا، للبنك العربي الأفريقي الدولي، بقيمة ٣٠٠ مليون دولار من قبل IFC، و١٠٠ مليون دولار من كل من EBRD وBII، خُصص ٧٥٪ منه لمشروعات خضراء، و٢٥٪ لتمويل مشروعات شاملة وصغيرة.

كما تعمل المؤسسة على تنفيذ مجموعة من البرامج التي تستهدف معالجة الفجوة بين الجنسين في فرص العمل والتمويل، وتعزيز الإطار التشريعي بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة لدعم إصدار تعريف موحد لمشروعات النساء بالبنوك، وتقديم توصيات لإصلاحات تشريعية في قانون العمل وتطبيق مبدأ المساواة في الأجور.

فضلًا عن المساهمة في الاستثمار في عدد من صناديق الاستثمار المباشر ورأس المال المخاطر لدعم الشركات الناشئة والمشروعات المتوسطة، منها، صندوق «لوراكس كابيتال»، وصندوق ازدهار لدعم قطاعات الصحة والتعليم والتصنيع، و«الجبرا فينشرز» لدعم شركات التكنولوجيا الناشئة، وصندوق «ديسربتك» للتكنولوجيا المالية، قامت المؤسسة أيضاً بضخ الاستثمارات والتمويلات للعديد من الشركات الناشئة والشركات المليارية المصرية مثل فوري، ومكسب، وإم إن تي حالًا، لدعم توسعاتها المحلية والإقليمية.

الخدمات الاستشارية لبرامج الطروحات وتمكين القطاع الخاص

وعلى رأس برامج التعاون مع مؤسسة التمويل الدولية، الخدمات الاستشارية التي تقدمها للحكومة المصرية، من أجل تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية، بموجب الاتفاق الذي تم توقيعه في يونيو ٢٠٢٣، لدعم جهود الدولة في طرح الشركات المملوكة للدولة استغلالًا للخبرات الكبيرة التي تمتلكها مؤسسة التمويل الدولية، وتنفيذًا لوثيقة سياسة ملكية الدولة. فضلًا عن اتفاقية الخدمات الاستشارية لدعم رؤية الدولة في طرح ١١ مطارًا للقطاع الخاص لتعظيم مشاركة الشركات المحلية والأجنبية في إدارة المطارات المصرية.

منصة الضمانات الموحدة لمجموعة البنك الدولي

ومن أجل تعظيم الاستفادة من الآليات التمويلية المبتكرة المتاحة من مجموعة البنك الدولي، ومؤسساته

التابعة ممثلة في مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، تعمل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، على التنسيق مع البنك للاستفادة من منصة الضمانات الموحدة التي أطلقها العام الماضي، والتي تتيح آليات مبسطة وأقل تعقيدًا وأكثر فعالية للاستفادة من ضمانات الاستثمار للقطاع الخاص، بدلًا من تعدد القنوات والإجراءات، وهو ما من شأنه أن يفتح آفاقًا أكثر للقطاع الخاص المصري.

- **الأمم المتحدة والوكالات والبرامج والصناديق التابعة لها**

تلعب الوكالات والبرامج والصناديق التابعة للأمم المتحدة دوراً محورياً في تسريع التنمية الاقتصادية المستدامة في مصر من خلال شراكات استراتيجية مع القطاع الخاص وتعزيز الدعم الفني. وتندرج هذه الجهود ضمن الإطار الاستراتيجي للشراكة بين جمهورية مصر العربية والأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة (UNSDCF ٢٠٢٣-٢٠٢٧)، والذي يُشكّل إطار العمل المشترك بين الأمم المتحدة والحكومة المصرية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

ومن خلال منظومة الأمم المتحدة في مصر من خلال شراكاتها مع القطاع الخاص إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية التي تدعم التنمية المستدامة، وتشمل تعزيز سبل العيش المستدامة ودعم ريادة الأعمال، وخلق فرص عمل جديدة وتحسين شروط العمل اللائق، وزيادة فرص التوظيف وتنمية المهارات الحياتية والمهارات المطلوبة في سوق العمل، وتوسيع نطاق الشمول المالي وتعميقه ليشمل شرائح أوسع، وتعزيز الشمول الاقتصادي، مع تركيز خاص على التمكين الاقتصادي للمرأة، وتسريع التحول نحو نماذج اقتصادية مستدامة، مثل الاقتصاد الدائري، والاقتصاد الأخضر، والاقتصاد الأزرق.

وتقوم الوكالات والبرامج والصناديق الأممية في مصر بتوسيع نطاق شراكاتها مع الكيانات الاقتصادية الفاعلة بهدف تعظيم أثر القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، طور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) شراكة استراتيجية طويلة الأمد مع غرفة التجارة الأمريكية (AmCham)، التي تضم أكثر من ٢,٠٠٠ عضو مجتمع الأعمال في شركات عاملة في قطاعات متنوعة مثل الطاقة، التعليم، الصناعة، الزراعة، الرعاية الصحية، النقل، والسياحة. أثمرت هذه الشراكة عن إطلاق ثلاثة تقارير أعمال وطنية تستعرض مساهمات القطاع الخاص في التنمية المستدامة، إلى جانب تنظيم جلسات حوارية موسعة حول أهداف التنمية المستدامة، تضمنت مناقشات حول التحديات المحتملة والآليات التي يمكن للقطاع الخاص اعتمادها لتوحيد الجهود.

وفي سياق متصل، أسهم مشروع "EYE FORSA" التابع لمنظمة العمل الدولية في تحسين فرص توظيف المستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية مثل «تكافل وكرامة»، من خلال معارض توظيف وتدريب موظفي الموارد البشرية في القطاع الخاص. كما عملت منظمة العمل الدولية (ILO) بالتعاون مع اتحاد الصناعات المصرية، على تطوير وعي القطاع الخاص بأهمية التحول من العمل غير الرسمي إلى الرسمي.

كما تقوم مبادرة فريق العمل الأممي المشترك للتكنولوجيا والابتكار (UN-JTDI) بالتعاون مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى عدد من وكالات الأمم المتحدة، بتعزيز جهود مصر في دفع التنمية من خلال دعم تصميم مشروعات حكومية مبتكرة قائمة على التكنولوجيا والابتكار والشراكات مع القطاع الخاص.

وتعمل الأمم المتحدة من خلال أكثر من ٢٣٠ شراكة ثنائية مع شركات على تعزيز أهداف التنمية المستدامة عبر دعم وتعزيز أنشطة هذه الشركات الأساسية، في قطاعات الزراعة الذكية مناخيًا، والأمن الغذائي، وتمكين رائدات الأعمال، والشركات الناشئة.

وتتجه الأمم المتحدة إلى تعميق شراكاتها مع القطاع الخاص من خلال التوسع في المبادرات ذات الأثر الفعال في مجالات الوظائف والتعليم، والنظم الغذائية، وتمكين الشباب. وقد تم تشكيل فريق عمل مشترك

بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص ليكون بمثابة منصة تنسيقية لدفع الابتكار وتعبئة الموارد. كما تعمل الأمم المتحدة على بناء تحالفات استراتيجية مع الشركات الرائدة لتسريع التحول نحو اقتصاد أخضر شامل، وتعظيم أثر القطاع الخاص في دفع النمو الاقتصادي المستدام في مصر.

وفي هذا السياق، تعمل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بالتعاون مع مركز إسطنبول الدولي للقطاع الخاص في التنمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP IICPSD) على ربط مركز الشراكات في منصة «حافز» بأداة «خريطة المستثمر لأهداف التنمية المستدامة» (SDG Investor Map)، وهي أداة تحليل سوق طُورت بواسطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتهدف إلى ترجمة الاحتياجات التنموية إلى فرص استثمارية ملموسة، مما يُسهّل على المستثمرين تحديد مجالات استثمارية تحقق عوائد مالية وفي الوقت ذاته تُسهم في تحقيق أثر تنموي مستدام يتماشى مع أولويات الدولة و«رؤية مصر ٢٠٣٠».

ثالثًا: تسريع وتيرة التنمية في القطاعات الاستراتيجية

منذ عام ٢٠٢٠ شهدت التمويلات التنموية للقطاع الخاص تنوعًا يتسق مع توجه الدولة نحو تمكين القطاع الخاص في القطاعات التنموية ذات الأولوية خاصة في مجالات الطاقة المتجددة والكهرباء وهو ما ساهم في حصول هذا القطاع على نحو ٢٥٪ من إجمالي التمويلات التنموية، بينما جاء القطاع المالي والبنوك في المرتبة الأولى بنسبة ٤١,٤٪ من التمويلات، تعزيزًا لدور مؤسسات التمويل الدولية في دعم القطاع المالي من خلال تمويلات رأس المال والتمويلات الموجهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

بينما استحوذت البنوك على ٨٤٪ من التمويلات الموجهة للقطاع المالي، وهو ما يؤكد دورها المحوري كوسيط تنفيذي لشركاء التنمية الدوليين في إعادة ضخ التمويلات في الأسواق وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة، وأخذت صناديق الاستثمار المباشر دوراً متنامياً بحجم تمويل تجاوز ٤٤٥ مليون دولار، يعكس دعمًا موجهًا للشركات متوسطة الحجم ذات النمو السريع. كما شهد مجال رأس المال المخاطر (Venture Capital) تمويلاً قدره ١٠٩ ملايين دولار، وهو ما يُعد مؤشراً إيجابياً على بداية تحول تدريجي نحو تمويل أكبر للشركات الناشئة.

وقد أثبتت الشركات الناشئة أهميتها في تقديم ابتكارات تنموية، لا سيما في مجال التكنولوجيا المالية (FinTech)، الذي شهد زخمًا متصاعداً خلال السنوات الأخيرة، حيث استحوذت الشركات العاملة فيه على أكثر من ٧٨ مليون دولار من التمويلات التنموية. ومن اللافت أن شركتين مصريتين تُصنفان ضمن الشركات المليارية (Unicorns) وهما Fawry و-MNT

شكل ٣ توزيع التمويل التنموي حسب القطاعات المستفيدة

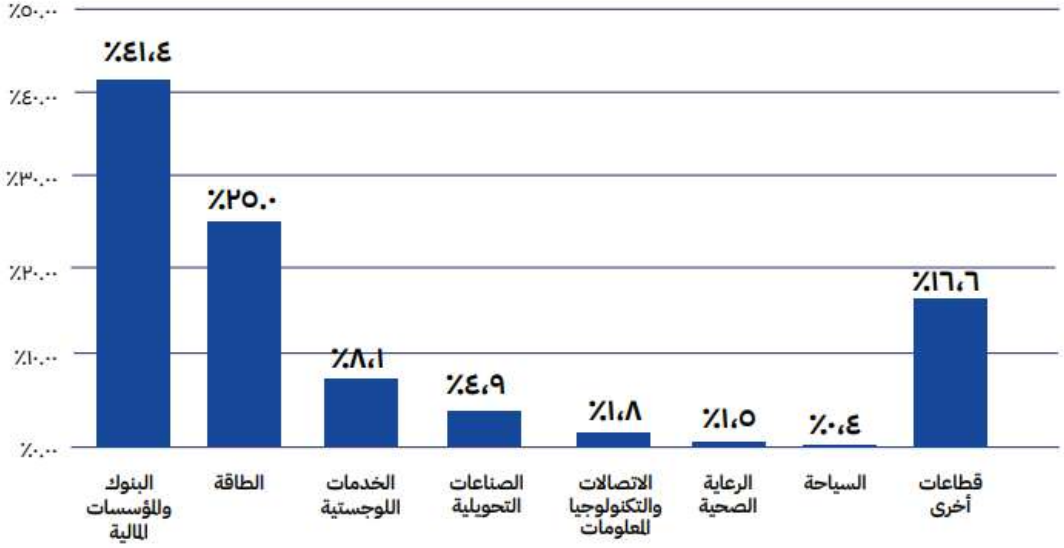

المصدر: قاعدة بيانات وزارة التخطيط و التنمية الاقتصادية و التعاون الدولي (من يناير ٢٠٢١ إلي مايو ٢٠٢٥)

شكل ٤ توزيع التمويل التنموي الموجه للمؤسسات المالية حسب نوع المؤسسة

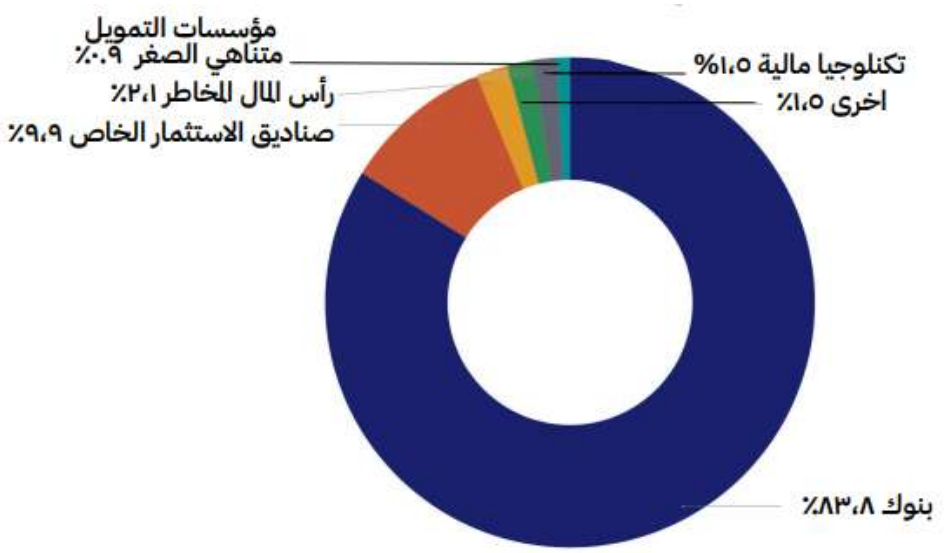

المصدر: قاعدة بيانات وزارة التخطيط و التنمية الاقتصادية و التعاون الدولي.

Halan، كانتا من بين المستفيدين من هذا النوع من التمويل. فقد حصلت Fawry Microfinance، التابعة لـFawry، على تمويل بقيمة ١٠ ملايين دولار من الصندوق المصري الأمريكي للمشروعات (EAEF) عام ٢٠٢١، وذلك بهدف دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة المتضررة من جائحة كوفيد-١٩. كما حصلت MNT-Halan، التي تقدم حلولاً مالية رقمية متكاملة تشمل الإقراض، والدفع، والتجارة الإلكترونية، على استثمار مباشر من مؤسسة التمويل الدولية (IFC) لدعم خططها التوسعية بقيمة ٤٠ مليون دولار وذلك ضمن جولة تمويلية بقيمة ١٥٧.٥ مليون دولار عام ٢٠٢٤.

- **مصر مركز إقليمي الطاقة المتجددة**

جاء قطاع الطاقة في المرتبة الثانية بنسبة ٢٥٪ من إجمالي التمويل التنموي الموجه للقطاع الخاص، مدفوعاً بزخم متزايد نحو مشروعات الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الموارد. ويُعَد هذا الاتجاه انعكاساً لتوجه واضح نحو دعم التحول الأخضر وتعزيز أمن الطاقة في مصر، حيث لعب شركاء التنمية الدوليين دوراً محورياً في تمويل عدد من المشروعات الاستراتيجية، من خلال توفير التمويلات الميسّرة والدعم الفني والتقني.

ومنذ قيام وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بإطلاق برنامج **«نُوَفِّي»**، بالتعاون مع شركاء التنمية، من بينهم البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD)، الذي يتولى دور شريك التنمية الرئيسي في قطاع الطاقة، كما تمت الإشارة من قبل، تم حشد تمويلات بنحو ٤ مليارات دولار من أصل ١٠ مليارات مستهدفة لمحور الطاقة، ما أسفر عن توقيع اتفاقيات شراء طويلة الأجل للطاقة المتجددة مع شركات القطاع الخاص بقدرات إجمالية بلغت نحو ٤,٢ جيجاوات. وتضمنت جهود العمل ضمن إيقاف تشغيل محطات حرارية بقدرات تصل إلى ١٢٠٠ ميجاوات من أصل ٥٠٠٠ ميجاوات مستهدفة ضمن البرنامج مما يسهم في توفير ١,٢ مليار دولار سنوياً كان يتم إنفاقها على توفير الوقود اللازم لتشغيل هذه المحطات.

أبرز مشروعات الطاقة المتجددة الممولة من شركاء التنمية للقطاع الخاص:

- محطة طاقة الرياح في خليج السويس (١١٠٠ ميجاوات)، باستثمار يبلغ ١,١ مليار دولار، ويشارك في تمويلها عدد من الشركاء من بينهم البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD)، بنك التنمية الأفريقي (AfDB)، مؤسسة الاستثمار البريطانية (BII)، المؤسسة الألمانية للاستثمار

والتنمية (DEG)، صندوق أوبك للتنمية الدولية (OFID)، وصندوق الطاقة العربي (APICORP سابقاً)

- مشروع مزرعة رياح خليج السويس ٢ بقدرة ٦٥٠ ميجاوات، باستثمار ٧٢٥ مليون دولار بتمويل من بنك اليابان للتعاون الدولي (JBIC) والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD).
- محطة أبيدوس بمدينة كوم أمبو بقدرة ٥٠٠ ميجاوات، باستثمار ٥٠٠ مليون دولار، بتمويل من مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، شركة التمويل الهولندية للتنمية (FMO)، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA).
- محطة كوم أمبو للطاقة الشمسية (٢٠٠ ميجاوات) باستثمار ١٨٢ مليون دولار بتمويل مشترك من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD)، بنك التنمية الأفريقي (AfDB)، صندوق المناخ الأخضر (GCF)، وصندوق أوبك للتنمية الدولية (OFID) .
- مشروع أمونت لطاقة الرياح (٥٠٠ ميجاوات) في رأس غارب، فيُعد مثالًا على التمويل التشاركي بين عدد من الشركاء مثل مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، بنك اليابان للتعاون الدولي (JBIC)، مجموعة سوميتومو ميتسوي المصرفية (SMBC)، وبنك ستاندرد تشارترد (Standard Chartered)، باستثمار بلغ ٧٠٠ مليون دولار.
- مشروع توليد ١ جيجاوات من الطاقة الشمسية باستخدام حلول تخزين الطاقة (BESS)، بالإضافة إلى مشروع الهيدروجين الأخضر (Egypt Green Hydrogen)، مما يعكس تنوع أدوات التمويل واتساع نطاق الشراكات الدولية لدعم تحول مصر إلى مركز إقليمي للطاقة النظيفة.

الاستثمارات الخضراء - المنصة الوطنية لبرنامج «نُوفِّي"

تمثل المنصة الوطنية لبرنامج «نُوفِّي» نموذجا رائدا للتمويل العادل والميسر، والذي يربط بين قطاعات المياه والغذاء والطاقة بغرض تسريع وتعزيز التحول نحو الاقتصاد الأخضر من خلال تطوير مشروعات متكاملة في القطاعات الثلاثة، بما يسهم في تحقيق أهداف مصر المناخية وتعزيز الأمن المائي والغذائي، وتسريع الوصول إلى المساهمات المحددة وطنيا والتي تستهدف الوصول إلى زيادة نسبة المصادر المتجددة إلى ٤٢٪ من مزيج الكهرباء بحلول عام ٢٠٣٠.

بحلول نهاية ٢٠٢٤، تمكنت المنصة من تعبئة تمويلات ميسرة للقطاع الخاص بقيمة ٤,٥ مليار دولار، وذلك من خلال العديد من شركاء التنمية مثل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، وبنك التنمية الأفريقي، ومؤسسة التمويل البريطانية، وصندوق أوبك للتنمية الدولية. شملت المشروعات الممولة محطات طاقة متجددة بقدرة إجمالية ٥,٢ جيجاوات، منها محطة رياح بخليج السويس (٦٥٠ ميجاوات)، ومحطة «أبيدوس» الشمسية بأسوان (٥٠٠ ميجاوات)، ومشروع كوم أمبو، بالإضافة إلى مشروعات في البحر الأحمر والزعفرانة. كما دعمت المنصة إغلاق وتشغيل محطات حرارية تقليدية بقدرة ١٢٠٠ ميجاوات، ما يخفض انبعاثات الكربون بنحو ١٧ مليون طن سنويًا ويوفر مليارات الدولارات في الوقود.

المكـــون الاول	المكون الثانـــي	المكون الثالـــث
إيقاف تشغيل ٥ جيجاوات من السعة الحالية غير الفعالة لتوليد الطاقة باستخدام النفط و الغاز	تركيب سعة جديدة بمعدل ١٠ جيجاوات من الطاقة المتجددة من خلال تسييل استثمارات بقيمة ١٠ مليار دولار	دعم استثمارات الشبكة
١,٢ جيجاوات من ٥ جيجاوات	**٤,٥ مليار دولار** لمشروعات الرياح و الطاقة الشمسية **٥,٢ جيجاوات**	**٣٦٧ مليار يورو**

تواكب هذه الجهود تطوير شبكة الكهرباء الوطنية لربط قدرات جديدة بـ٣٧٠٠ ميجاوات من الطاقة الشمسية و٢٨٤٠ ميجاوات/ساعة من التخزين بالبطاريات بحلول صيف ٢٠٢٥، بدعم من البنك الأوروبي والوكالة الفرنسية للتنمية. تشمل المشروعات محطة «إيميا» ببنبان، ومحطة «سكاتك» بنجع حمادي، ومحطة «مصدر» بالواحات، إلى جانب محطة محولات العاشر من رمضان.

في مجال الهيدروجين الأخضر، وفي سياق إنشاء «المجلس الوطني للهيدروجين الأخضر» بغرض توحيد السياسات وتحفيز الاستثمار في هذا القطاع الواعد بما يشمل ذلك من حوافز تصل إلى خصومات ضريبية بنسبة ٥٠٪ وضمانات قانونية للمستثمرين، ساهم برنامج «نُوفِّي» في تعزيز الشراكة مع شركة «سكاتك» النرويجية، والتي وصلت استثماراتها إلى أكثر من ١٠ مليارات دولار في مشروعات الهيدروجين الأخضر والأمونيا والطاقة الشمسية، بما في ذلك مشروع العين السخنة، ومجمع الألومنيوم بنجع حمادي.

كما تشهد المنصة تقدما ملموسا في محور المياه، من خلال مشروعات تحلية المياه بالطاقة المتجددة بالتعاون مع بنك التنمية الأفريقي، وتوسيع استخدام أنظمة الري بالطاقة الشمسية في الوادي الجديد بدعم من الصندوق العربي.

وفي محور النقل المستدام، والذي يمثل أول امتداد للبرنامج (نُوفِّي+)، تم توقيع اتفاقيات لتمويل خط سكة حديد الروبيكي-العاشر-بلبيس، ويتم العمل على دراسات مترو أبو قير وتوسعة الخط الأول للمترو، بدعم من شركاء تنمويين.

تعكس هذه الجهود التزام مصر بقيادة التحول الأخضر من خلال استثمارات ضخمة وشراكات دولية استراتيجية، مما يعزز مكانتها كمركز إقليمي للمشروعات الخضراء بقطاعات المياه والغذاء وكذلك للطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر. كما أثبتت المنصة الوطنية لبرنامج «نُوفِّي» أنها نموذج عالمي رائد وقابل للتطبيق بغرض تعبئة التمويل المناخي الميسر، وتعزيز الشراكات الفعالة بين الحكومات وشركاء التنمية والقطاع الخاص. وقد أرست المنصة نموذجا عمليا يمكن الدول النامية من تحقيق التوازن المنشود بين أهدافها التنموية والتزاماتها المناخية، من خلال مشروعات متكاملة تحقق الأثر البيئي والاقتصادي والاجتماعي المنشود.

- **تعظيم دور مصر كمركز لوجستي**

شهد قطاع الخدمات اللوجستية والنقل في مصر تطوراً ملحوظًا بفضل مجموعة من المشروعات الاستراتيجية التي استهدفت تعزيز البنية التحتية للموانئ وتوسيع قدرات النقل والتخزين وربطها بالأسواق المحلية والدولية. وجاء إجمالي التمويل الذي استفاد منه القطاع الخاص في هذا المجال حوالي مليار دولار منذ عام ٢٠٢١.

ومن أبرز هذه المشروعات محطة الحاويات الثانية في ميناء دمياط، التي يتم تنفيذها بتمويل مشترك من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، وDEG، وProparco، بحزمة تمويلية بقيمة ٤٥٥ مليون دولار، ويستهدف هذا المشروع الذي يتم كشراكة بين القطاع العام والخاص (PPP) في رفع الطاقة الاستيعابية للميناء إلى ٣,٣ مليون حاوية نمطية وتوفير أكثر من ٢٢٠٠ فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة.

كما تساهم مؤسسة الاستثمار البريطاني (BII) في تمويل توسعة ميناء السخنة بمبلغ ٣٢٠ مليون دولار، فيما موّل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية مشروع ميناء أكتوبر الجاف بمبلغ ٣٠,٤ مليون دولار في إطار شراكة بين القطاعين العام والخاص أيضا، إضافة إلى تمويل لاحق بقيمة ٧ ملايين دولار لخدمات لوجستية مرتبطة بالميناء عام ٢٠٢٣. كذلك، قدمت مؤسسة التمويل الدولية دعماً استشارياً بقيمة ٣,٧ مليون دولار لمشروعات النقل والتخزين. تسهم هذه الاستثمارات في دعم ربط مصر بالأسواق العالمية، وتحقيق الكفاءة التشغيلية، وتعزيز النقل متعدد الوسائط، إضافة إلى المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف الثامن المتعلق بالعمل اللائق والنمو الاقتصادي، والهدف التاسع المتعلق بالصناعة والابتكار والبنية التحتية.

واستفادت شركة «بيكو مصر» من تمويل تنموي ميسر بقيمة ٥٠ مليون دولار من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD)، مما مكّنها من إنشاء أول مجمع صناعي إقليمي لها في مدينة العاشر من رمضان. يشمل المشروع مركزًا للبحث والتطوير، وخطوط إنتاج بطاقة سنوية ١,١ مليون وحدة، وحصل على شهادة LEED Gold، وهي من أرفع الشهادات العالمية في الأداء البيئي, تأكيدًا على التزامه بالاستدامة. يمثل المشروع نموذجًا ناجحًا لتوظيف التمويل التنموي في تعزيز الابتكار الصناعي وزيادة الطاقة الإنتاجية والصادرات، ويوفر فرص عمل محلية ويعزز الشراكة بين القطاع الخاص ومؤسسات التمويل الدولية.

- **توطين الصناعة وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة**

تعمل الدولة المصرية على زيادة مساهمة الصناعات التحويلية غير البترولية في الناتج المحلي الإجمالي، وتوطين الصناعة من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذا المجال، بما يُعظم من المنتج المحلي ويزيد الصادرات، واتساقًا مع هذا التوجه، فقد استحوذت الصناعات التحويلية على ٥٪ من التمويلات التنموية منذ ٢٠٢١ بإجمالي ٦١٨ مليون دولار موزعة على ١٨ صفقة.

بالإضافة إلى ذلك، يأتي التمويل التنموي للمصنعين المحليين كمحرك أساسي للتوسع الدولي. حيث حصلت شركات بارزة مثل إيديتا، المتخصصة في تصنيع الأغذية الخفيفة المعبأة آلياً، على تمويل بقيمة ٤٥ مليون دولار من مؤسسة التمويل الدولية (IFC) بهدف توسيع خطوط الإنتاج ودعم خطط النمو والتوسع إلى المملكة المغربية. كما استفادت الصناعات الغذائية من التمويلات التنموية من خلال تمويل شركات مثل «المراعي» و«كوكاكولا مصر» و«عافية» و«مجموعة أولام الدولية» بتمويلات ومنح تجاوزت قيمتها ٣١٥ مليون دولار، مما يعكس أهمية القطاع في تحقيق الأمن الغذائي وتلبية الطلب المحلي والإقليمي.

كما يساهم التمويل التنموي في جذب الاستثمارات الأجنبية التي تلعب دوراً حاسماً في تحديث قطاع التصنيع المصري وتوطين التكنولوجيا. على سبيل المثال، حصلت شركة بيكو مصر (المتخصصة في تصنيع الأجهزة الكهربائية والمنزلية) على تمويل بقيمة ٥٠ مليون دولار من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لدعم رأس المال العامل وشراء المواد الخام،

مع تركيز واضح على أنشطة البحث والتطوير لتوطين التكنولوجيا وتحسين جودة المنتجات. كذلك، ساهم تمويل بقيمة ٣٠ مليون دولار من مؤسسة التمويل الدولية لشركة «باشاباجي» مصر المتخصصة في صناعة المنتجات الزجاجية في تعزيز الإنتاج المستدام ودعم الصادرات، ما يعزز من موقع مصر كمركز جذب للاستثمارات الأجنبية ويحفز نقل التكنولوجيا الحديثة إلى السوق المحلية.

كما يدعم التمويل التنموي تنافسية القطاع الخاص المحلي عن طريق رفع مستوى الابتكار وزيادة القيمة المضافة للمنتجات. مثال على ذلك، حصلت الشركة المصرية الألمانية للصناعة (العاملة في تصنيع حلول إمدادات المياه والصرف الصحي) على تمويل طويل الأجل بقيمة ٥٠ مليون دولار من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، ما يتيح لها تحسين عملياتها الإنتاجية وتطوير مشاريع بحث وتطوير، مما يؤدي إلى صقل قدراتها التنافسية في الأسواق المحلية والدولية. كذلك، قدمت المؤسسة الدولية للتمويل (IFC) قرضاً بقيمة ٢٥ مليون دولار لشركة قنديل ستيل عام ٢٠٢٣، المتخصصة في تصنيع منتجات الصلب المسطح، لدعم احتياجات رأس المال العامل بهدف تعزيز قدراتها التصديرية. كما وفرت المؤسسة دعمًا فنياً لتحسين كفاءة استخدام الموارد وتقليل الانبعاثات الكربونية، إلى جانب تعزيز ممارسات الحوكمة المؤسسية.

ويوضح هذا النهج الشامل أن التمويل التنموي لم يعد مجرد أداة لتمويل المشروعات، بل أصبح أداة تحول تدعم تمكين القطاع الخاص، وتعزز الابتكار، وتدفع باتجاه نقل التكنولوجيا وبناء القدرات المؤسسية. كما أن تعدد المؤسسات التنموية المساهمة، وتكامل أدواتها التمويلية والاستشارية، يؤكد التزاماً متنامياً بتوفير بيئة تمكينية للقطاع الخاص المصري، تتيح له التوسع محلياً والتكامل مع الأسواق العالمية، بما يعزز من مسار التنمية المستدامة في البلاد.

ومن بين أبرز الأمثلة التي استفادة من التمويل التنموي، شركة «إنجازات» المتخصصة في الحلول التكنولوجية المتكاملة لإدارة المياه والطاقة المتجددة استفادت بشكل مباشر من منصة «حافز» للدعم المالي والفني التي أطلقتها وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي. بفضل هذا الدعم، تمكنت الشركة من جمع تمويلات تجاوزت ١٧ مليون دولار، ومنح بقيمة ٤,٤ مليون دولار، إلى جانب استثمارات أجنبية مباشرة، ما ساهم في توسيع مشروعاتها في مجال الطاقة الخضراء والمياه من ١٠ ملايين دولار إلى نحو ٥٠ مليون دولار بين مؤتمري المناخ COP27 وCOP28، مع استثمارات قيد التنفيذ بقيمة ٢٥٠ مليون دولار. وتعكس هذه النجاحات دور القطاع الخاص الفاعل في دعم جهود الدولة لمواجهة التغير المناخي وتعزيز الشراكة مع شركاء التنمية.

- **الدعم الفني والخدمات الاستشارية**

تُشكّل برامج الدعم الفني أحد الأعمدة الأساسية لدعم نمو القطاع الخاص في مصر. حيث تبلغ المحفظة الجارية للمشاريع والبرامج التي يساهم فيها شركاء التنمية الدوليين للدعم الفني والاستشاري للقطاع الخاص قيمة ما يقرب ٢٢٨ مليون دولار أمريكي. وتتيح هذه البرامج تبادل المعرفة، وبناء القدرات، وتطوير الأطر المؤسسية والتنظيمية بما يعزز من فعالية السياسات العامة ويدعم بيئة الأعمال. وتعد برامج الدعم الفني أداة استراتيجية تسهم في تحسين أداء القطاعات المختلفة، وتمكينها من الاستفادة من فرص النمو المستدام.

ويتيح شركاء التنمية العديد من برامج الدعم الفني في قطاعات متعددة من بينها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتمكين المرأة والشمول المالي، والكهرباء والطاقة المتجددة، والزراعة واستصلاح الأراضي، وتحسين بيئة الأعمال وتعزيز الابتكار، والخدمات المالية، والتجارة والتصدير.

في هذا السياق، تأتي أهمية التعاون الدولي باعتباره محركاً رئيسياً لهذه الجهود، حيث توفر الشراكات مع شركاء التنمية الدوليين الخبرات الفنية المتقدمة، وأفضل الممارسات، والدعم المالي اللازم لتسريع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية. ومن خلال التعاون الدولي، تتمكن مصر من تعظيم استفادتها من مواردها الوطنية، وتعزيز تنافسية اقتصادها، ودمج القطاع الخاص بشكل أكثر فاعلية في التنمية المستدامة، بما يضمن تحقيق نتائج أكثر شمولاً وتأثيراً.

يوضح الرسم البياني التوزيع النسبي للتمويل التنموي للدعم الفني في مصر حسب القطاعات المستفيدة، ويُبرز مدى تنوع المجالات التي تحظى بدعم شركاء التنمية الدوليين، وخاصة في دعم القطاع الخاص.

شكل ٥ توزيع حجم برامج ومشروعات الدعم الفني للقطاع الخاص حسب الموضوع (المحفظة الجارية - بالمليون دولار)

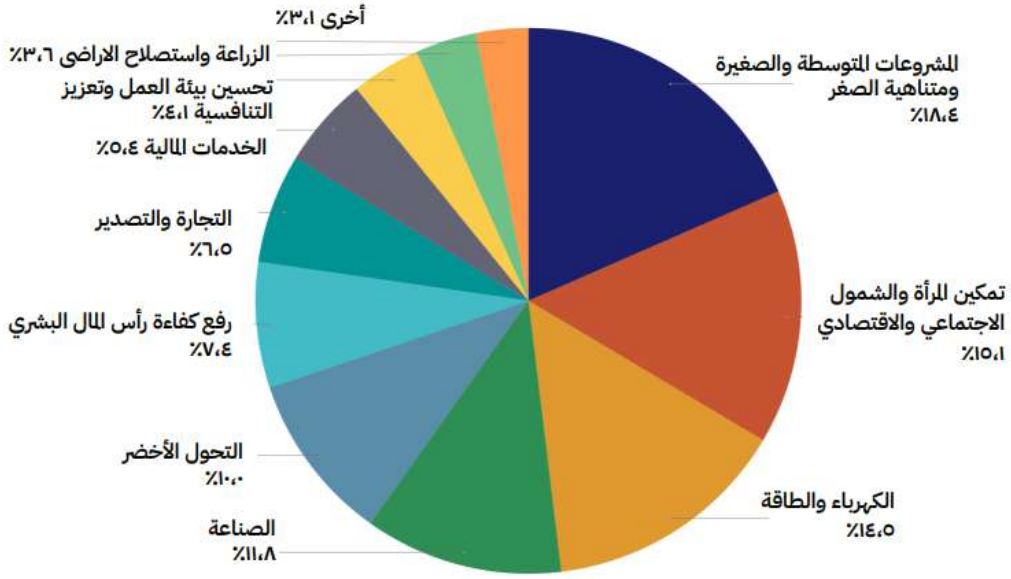

المصدر: قاعدة بيانات وزارة التخطيط و التنمية الاقتصادية و التعاون الدولي

شكل ٦ نظرة مفصلة على مشاريع الدعم الفني الموجهة للقطاع الخاص في كل مجال

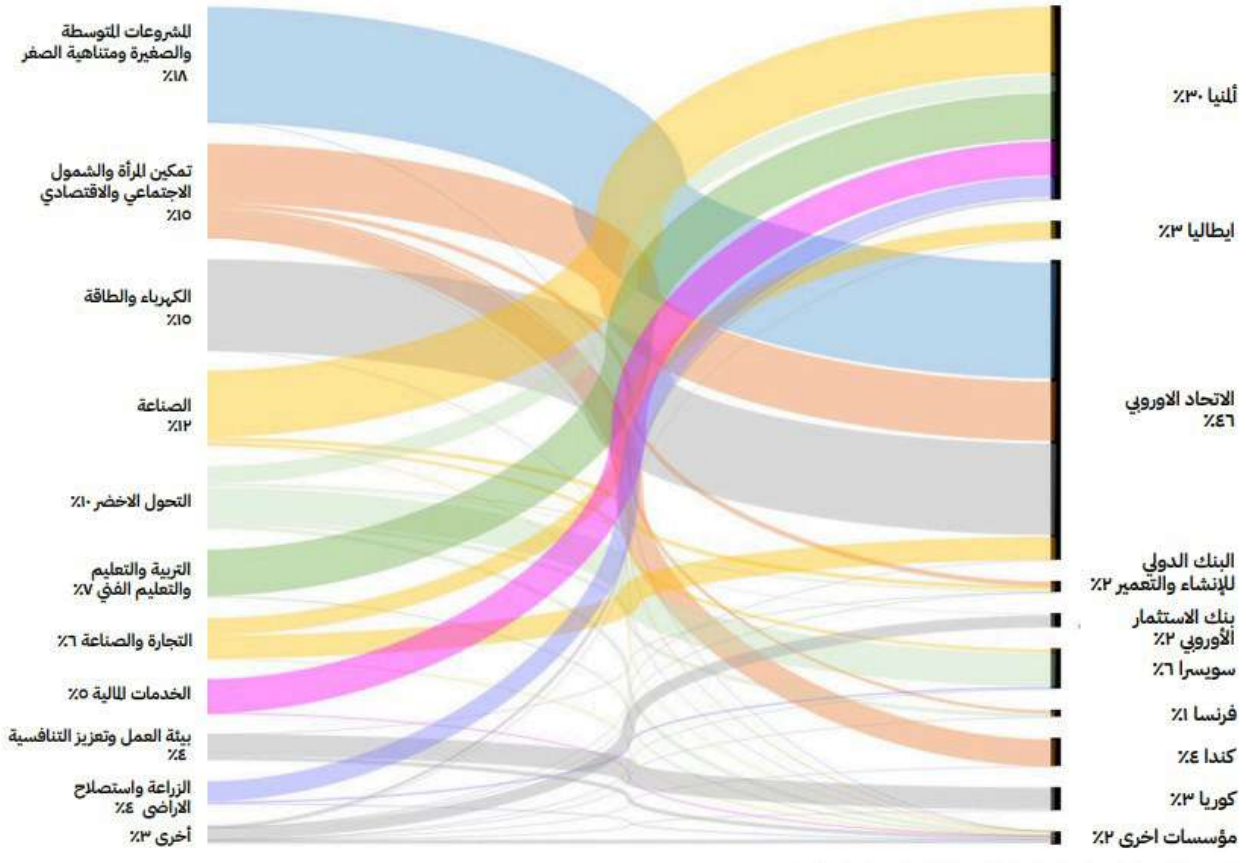

المصدر: قاعدة بيانات وزارة التخطيط و التنمية الاقتصادية و التعاون الدولي

نظرة مفصلة على مشاريع الدعم الفني الموجهة للقطاع الخاص في كل مجال في قطاع الكهرباء والطاقة، يساهم الدعم الفني في تسريع التحول نحو مصادر الطاقة المتجددة بقيادة القطاع الخاص، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، من خلال تقديم الدعم الفني اللازم لتوسيع نطاق استخدامها وتحسين البنية التحتية المرتبطة بها..

ومن أهم تلك المشروعات، الدراسات الاستشارية التي ينفذها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بالشراكة مع شركاء تنمية ثنائيين وتتضمن في إطار برنامج «نُوَفِّي» تنفيذ دراسات فنية وقياسات دقيقة لسرعة الرياح على مستوى الجمهورية بهدف تحديد أفضل المواقع لإقامة مشروعات طاقة الرياح ومشروع دعم فني لجهاز تنظيم مرفق الكهرباء يهدف إلى وضع قواعد تنظيمية واضحة لتمكين إنتاج وبيع الكهرباء من القطاع الخاص إلى القطاع الخاص مباشرة (نظام "Private-to-Private") مما يفتح سوق جديدة تسمح ببيع الكهرباء مباشرة للمستهلكين الصناعيين ومشروع «شهادات ضمان المنشأ (Guarantees of Origin) والذي يساهم في وضع نظام لإصدار شهادات تثبت أن الطاقة المنتجة من مصادر متجددة. تسهم هذه الشهادات في تعزيز مصداقية المنتجين وتُستخدم في التصدير أو بيع الطاقة النظيفة داخل السوق المحلي.

وفي قطاع الزراعة واستصلاح الأراضي، يرتكز الدعم الفني التدخلات على تعزيز الابتكار الزراعي وربط صغار المزارعين بالأسواق، من خلال دعم القدرات الفنية والإدارية للجمعيات الزراعية وتيسير وصولها إلى حلول مالية غير مصرفية.

وفي قطاع الصناعة، تعمل مشروعات الدعم الفني على تحفيز اعتماد حلول كفاءة استخدام الموارد والاقتصاد الدائري، ورفع القدرة التنافسية للصادرات، خاصة في مجالات الصناعات التحويلية مثل الملابس والمنسوجات. كما تدعم هذه التدخلات الابتكار الصناعي والاندماج في سلاسل التوريد الإقليمية والدولية من خلال بناء قدرات الشركات الصغيرة والمتوسطة وتطوير السياسات الصناعية. ومن أمثلة تلك المشروعات، مشروع «القطن المصري – المرحلة الثانية» يهدف إلى تعزيز الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية لسلسلة قيمة القطن المصري من الزراعة إلى التصنيع، من خلال دعم المزارعين بالتدريب على الممارسات المستدامة، وتطوير التعليم الفني، وتمكين الشباب والقطاع الخاص. ينفذ المشروع من قبل منظمة «اليونيدو» بتمويل من الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي، وبشراكة مع وزارات الصناعة، الزراعة، والتخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، إلى جانب مؤسسات بحثية وتعليمية وشركات دولية.

وفي إطار توجه الحكومة لتيسير الخدمات المقدمة للقطاع الخاص والتحول الرقمي، يتم تقديم دعم فني في العديد من المشروعات من تطوير منصات حكومية لتعزيز كفاءة الخدمات، ومن أمثلة هذه المشروعات إطلاق منصة رقمية متكاملة لخدمات المستثمرين للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس ضمن المرحلة الثانية من برنامج التحول الرقمي، بهدف تحسين كفاءة الأعمال وتعزيز الشفافية وتبسيط الإجراءات للمستثمرين، وذلك بدعم من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD). بالإضافة إلى مشروع دعم الحكومة الإلكترونية والابتكار في الإدارة العامة (InnoPA) من قبل الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) نيابة عن الحكومة الألمانية وبالتعاون مع وزاراتي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بهدف تعزيز التحول الرقمي وتحسين الخدمات الحكومية ويتضمن المشروع إنشاء معمل للابتكار الحكومي في مركز إبداع مصر الرقمية وتحفيز تقديم خدمات حكومية إلكترونية فعّالة ومبتكرة للمواطنين وللشركات، مع التركيز على بناء القدرات والتعاون مع الشركات الناشئة.

إلى جانب هذه القطاعات، يشمل الدعم الفني مجالات متعددة وقطاعات استراتيجية مثل الصحة، التعليم، والبحث العلمي، والري، وبيئة الأعمال. حيث يتكامل الدعم المقدم من شركاء التنمية مع جهود الحكومة وأولويات عملها بما يفتح المجال أمام القطاع الخاص للمشاركة الفعالة في النمو الاقتصادي.

رابعًا: التمويل التنموي لتنفيذ الإصلاحات الهيكلية وتحسين بيئة الأعمال

في سياق آخر يبرز التمويل التنموي الدولي كأداة رئيسية لدعم هذه التوجهات، حيث أظهرت بيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي أن التمويلات الميسرة، ساهمت في توفير موارد طويلة الأجل تُمكن المؤسسات الوطنية من تنفيذ مشروعات في قطاعات مثل البنية التحتية، الصحة، التعليم، والتحول الرقمي. وتكمُن أهمية هذا التمويل في كونه يخفف الضغط على الموازنة العامة للدولة مقارنة بالوسائل التقليدية، ويعزز في الوقت ذاته من كفاءة واستدامة الإنفاق العام.

وفي هذا السياق وعلى مدار السنوات الأخيرة، عملت الحكومة على تنفيذ برنامج إصلاحات هيكلية طموح يهدف إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي، وتحسين بيئة الأعمال، ودفع التحول نحو الاقتصاد الأخضر. وقد حظيت هذه الجهود بدعم كبير من شركاء التنمية الدوليين ومؤسسات التمويل الدولية، التي وفرت تمويلات تدعم تنفيذ سياسات وإجراءات إصلاحية محددة.

ومن بين تلك البرامج «تمويل سياسات التنمية»، مع البنك الدولي، بقيمة ٧٠٠ مليون دولار، الذي يأتي كجزء من حزمة دعم إجمالية تبلغ ٦ مليارات دولار على مدى ثلاث سنوات. يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز النمو بقيادة القطاع الخاص، وتحسين نتائج رأس المال البشري، وتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ، وتقوية إدارة الاقتصاد. من بين الإصلاحات الرئيسية التي يدعمها هذا البرنامج: تعزيز حوكمة الشركات المملوكة للدولة، وتمكين جهاز حماية المنافسة من مكافحة عمليات الاندماج والاستحواذ غير التنافسية، وتحسين تعبئة الإيرادات المحلية.

وفي إطار الشراكة الاستراتيجية مع الاتحاد الأوروبي، تُتيح آلية مساندة الاقتصاد الكلي ودعم الموازنة، تمويلات ميسرة بقيمة ٥ مليارات يورو، لتنفيذ البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية، وتحفيز إجراءات الإصلاح من خلال محاور متعددة تعمل على تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي والقدرة على الصمود، وتحسين التنافسية وبيئة الأعمال، ودفع التحول إلى الاقتصاد الأخضر.

وبالتعاون مع بنك التنمية الأفريقي يتم تنفيذ برنامج دعم تنمية القطاع الخاص مع البنك الأفريقي للتنمية، بقيمة ١٧٠ مليون دولار أمريكي مع الحكومة المصرية، وذلك لتنفيذ المرحلة الثانية من برنامج دعم تنمية القطاع الخاص وتنويع الاقتصاد، مع التركيز على النمو الأخضر، بهدف تحسين مناخ الأعمال في مصر، خاصة في مجالات التصنيع والزراعة، وتعزيز مصادر النمو الأخضر من خلال التركيز على الطاقة المتجددة وتقليل انبعاثات الكربون.

كذلك من خلال البرنامج القطري مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، يتم تنفيذ العديد من البرامج في مجالات الحوكمة، والاستثمار، وتنافسية القطاع الخاص، والتنمية الإقليمية، والتنمية المستدامة. ويمثل هذا البرنامج أداة مهمة لتعزيز صناعة السياسات القائمة على الأدلة، وتطوير قدرات المؤسسات العامة، ودفع تنفيذ الإصلاحات الهيكلية بطريقة منهجية.

خامسًا: دور وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

تعمل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، على التنسيق بين مختلف الأطراف ذات الصلة، والاضطلاع بجهود توطيد العلاقات مع شركاء التنمية، من خلال شراكات استراتيجية تقوم على الملكية الوطنية،، لتوفير أدوات مالية متنوعة مثل الاستثمار المباشر، التمويل التجاري والميسر، وضمان المخاطر.

وتلتزم وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي دائما بمبدأ «الملكية الوطنية» كأساس لإطار الدبلوماسية الاقتصادية. حيث يتم إعداد الاستراتيجيات المشتركة بين جمهورية مصر العربية وشركاء التنمية الثنائيين ومتعددي الأطراف وفقاً لمنهجٍ تشاركي يعكس مبادئ الشفافية والتكامل والتنسيق والالتزام الجاد بأولويات الدولة في تحقيق التنمية المستدامة.

وقد تم تطوير هذه الاستراتيجيات استناداً إلى الأطر الوطنية الحاكمة، وفي مقدمتها رؤية مصر ٢٠٣٠، وبرنامج عمل الحكومة، والاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، والاستراتيجية الوطنية للطاقة المستدامة ٢٠٣٥، والاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ ٢٠٥٠، إلى جانب المبادرات الرئاسية الكبرى، وعلى رأسها المبادرة الرئاسية «حياة كريمة» لتنمية الريف المصري والمشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية.

وتقوم الوزارة بتيسير وصول القطاع الخاص إلى الدعم المالي والفني، وتعزيز قدراته من خلال توفير الدراسات والتحليلات والسياسات المبنية على الأدلة. وقد أسفرت هذه الجهود عن حصول القطاع الخاص في مصر على تمويل يتجاوز ١٥,٥ مليار دولار خلال السنوات الخمس الماضية، موزعة على قطاعات متعددة، مما يعكس نجاح التعاون بين الوزارة وشركاء التنمية في دعم نمو القطاع الخاص وتمكينه.

- **تنسيق الجهود بين شركاء التنمية والقطاع الخاص**

وتقوم وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، بناء على المهام المنوطة بها بتنسيق الجهود بين الحكومة وشركاء التنمية والقطاع الخاص نظراً لدورها المركزي في إعداد الخطط التنموية، وتحديد الأولويات الوطنية، وصياغة الأطر الاستراتيجية بالتعاون مع مختلف الجهات المعنية.

وفي هذا السياق، جاء إنشاء وحدة مشاركة القطاع الخاص كإحدى الآليات المؤسسية التي تسهم في تفعيل هذا الدور، من خلال التنسيق المباشر مع الجهات الحكومية المختلفة، ومؤسسات التمويل الدولية، والقطاع الخاص، لضمان استجابة برامج التعاون الدولي للاحتياجات الفعلية للسوق، وتحقيق التكامل بين المبادرات الوطنية والشراكات التنموية من ناحية. ومن ناحية أخرى، تعمل الوحدة على تسهيل وصول القطاع الخاص إلى مصادر التمويل والدعم الفني، وخلق قنوات تواصل مستدامة مع مجتمع الأعمال، بما يعزز من تنافسية، ويُسهم في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة بقيادة القطاع الخاص.

أدوات تمكين القطاع الخاص

تحرص وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي على تعزيز مشاركة القطاع الخاص في جهود التنمية من خلال العمل على ستة محاور مترابطة، تهدف إلى بناء بيئة استثمارية متكاملة ومحفزة، تقوم على التنسيق المؤسسي، والاستفادة من أدوات التعاون الدولي، وربط الأولويات الوطنية بفرص النمو الواعدة. وينطلق المحور الأول من أهمية تعزيز التنسيق بين الوزارات لضمان تكامل السياسات الاقتصادية عبر القطاعات المختلفة، بما يحقق الانسجام المؤسسي ويوفر بيئة مستقرة للاستثمار الخاص. ويمتد هذا التنسيق نحو تحقيق التوافق الاستراتيجي مع القطاع الخاص، من خلال دمج رؤى القطاع ومقترحاته في مسار التخطيط التنموي، بما يسهم في توجيه الأولويات الوطنية نحو فرص أكثر واقعية وارتباطًا باحتياجات السوق.

وفي إطار تطوير السياسات العامة، تولي وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي أهمية خاصة لصياغة السياسات الاقتصادية المتعلقة بالقطاع الخاص بشكل استباقي ومبني على الأدلة، مستندة إلى قواعد بيانات دقيقة وشراكات مع مؤسسات بحثية، لضمان اتخاذ قرارات قائمة على معرفة معمقة بالمتغيرات الاقتصادية. كما تعمل على دعم الإنتاجية والابتكار كركائز رئيسية لتعزيز التنافسية، من خلال دعم ريادة الأعمال والتكنولوجيا، وتمكين الحلول المبتكرة القادرة على خلق فرص جديدة للنمو والعمل على الخروج من «فخ الدخل المتوسط".

كما تتبنى وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي كذلك نهجاً نشطاً في بناء وتوسيع الشراكات الدولية، بهدف تعظيم الاستفادة من أدوات التمويل التنموي، والدعم الفني، ونقل المعرفة، بما يدعم جهود بناء قدرات القطاع الخاص. وأخيراً، تضطلع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بدور محوري في تحديد الفرص الاستثمارية، سواء عبر تعزيز مشاركة القطاع الخاص في مشروعات الخطة الاستثمارية، أو من خلال تسهيل النفاذ إلى الفرص الممولة من شركاء التنمية في الداخل والخارج، دعما لتوسيع نطاق مشاركة الشركات المصرية على المستويين المحلي والدولي.

- **تقليص الفجوة المعلوماتية لدعم القطاع الخاص**

رغم تنوع وأهمية الدعم الذي تم عرضه والذي يقدمه شركاء التنمية سواء دعم فني أو تمويل تنموي للقطاع الخاص، لا يزال هناك تحدٍ كبير يتمثل في الفجوة المعلوماتية التي تُقيد قدرة الشركات، لاسيما الصغيرة والمتوسطة، على الاستفادة الكاملة من هذه الفرص.

ويعود ذلك إلى عدد من التحديات الهيكلية، من بينها تكدُّس المعلومات وتعدد مصادرها، والحاجز اللغوي الذي قد يحول دون فهم التفاصيل الفنية، بالإضافة إلى صعوبة المقارنة بين مختلف الأدوات التمويلية بسبب عرض البيانات بشكل غير منظم أو غير محدث، مما يحد من الاستفادة منها.

ومن هذا المنطلق وبهدف تعزيز التواصل الفعّال مع القطاع الخاص وسد الفجوة المعلوماتية، قامت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بإطلاق منصة حافز للدعم المالي والفني للقطاع الخاص وسلسلة لقاءات تعزيز التواصل مع مجتمع الأعمال والأطراف ذات الصلة من أجل الابتكار والتنمية (B.R.I.D.G.E SERIES). وفيما يلي عرض لتلك الأداتين.

١- منصة حافز للدعم المالي والفني للقطاع الخاص:

أصبح القطاع الخاص في مصر قوة دافعة أساسية وراء التحول الاقتصادي، حيث يضطلع بدور محوري في تعزيز التنمية المستدامة، وخلق فرص عمل، وتحفيز الابتكار في مختلف القطاعات. ويأتي هذا النشاط الملحوظ في ظل التزام الحكومة الواضح بتهيئة بيئة أعمال أكثر دعماً وتحفيزاً، وتفعيل الشراكات الفعالة مع المؤسسات الدولية وشركاء التنمية، بهدف تعظيم استفادة القطاع الخاص من التمويل والدعم الفني والخدمات الاستشارية المتاحة على المستويين المحلي والدولي.

وفي هذا السياق، أطلقت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي منصة «حافز» للدعم المالي والفني للقطاع الخاص كإحدى الآليات المبتكرة لدفع أجندة تمكين القطاع الخاص من خلال تيسير الوصول إلى التمويلات التنموية والخدمات الفنية. تم تصميم المنصة كبوابة رقمية متكاملة تربط بين شركاء التنمية، والوكالات المنفذة، والجهات الحكومية، ومجتمع الأعمال من جميع الفئات - بما في ذلك الشركات الكبرى، والشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، والشركات الناشئة. وقد تم تطوير المنصة لتكون أداة استراتيجية ضمن جهود الوزارة في تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية وتحفيز التمويل من أجل التنمية المستدامة.

من خلال منصة «حافز»، تتم إتاحة أكثر من ٩٠ خدمة تمويلية ودعم فني مقدمة من ٤٤ شريكاً من شركاء التنمية الثنائيين ومتعددي الأطراف. وشهدت المنصة تطوراً ملحوظاً، حيث ارتفع عدد الخدمات من ٦٢ خدمة عند الإطلاق في ديسمبر ٢٠٢٣ إلى أكثر من ٩٠ خدمة حالياً، واستقطبت ما يقرب من ١٨ ألف مستخدم من القطاع الخاص ورواد الأعمال. وتضم قاعدة بيانات المنصة أكثر من ٧٠٠ شركة استفادت من خدمات الدعم، كما تم عرض أكثر من ١,٠٠٠ مناقصة ومبادرة تنموية ممولة من شركاء التنمية في مصر وأكثر من ٨٠ دولة أخرى، بما يتيح فرصاً ملموسة للتوسع والوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية.

توفر المنصة نطاقاً واسعاً من الخدمات، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- **خدمات التمويل:** تتضمن خدمات التمويل المدرجة على المنصة حتى الآن ٦٠ أداة تمويلية مقدمة من قبل أكثر من ٣٠ شريكاً من شركاء التنمية، وتشمل مجموعة متنوعة من الأدوات المالية مثل التمويل التنموي الميسر، والاستثمار المباشر، والتمويل التجاري، وضمانات المخاطر، والمنح. تهدف هذه الخدمات إلى تسهيل وصول الشركات إلى مصادر تمويل متعددة تُمكّنها من تنفيذ مشروعات جديدة، وتوسيع أنشطتها، وتقليل المخاطر المرتبطة بالاستثمار، مما يعزز من قدرتها على النمو والاستدامة.
- **الدعم الفني:** تشمل خدمات الدعم الفني المدرجة على المنصة حتى الآن ٢٩ خدمة مقدمة من ٢٠ شريكاً من شركاء التنمية، وتتنوع بين الاستشارات الفنية، وبرامج بناء القدرات، والدعم الاستشاري المتخصص. تهدف هذه الخدمات إلى تعزيز كفاءة الشركات، خاصة في الجوانب التشغيلية والإدارية، ومساعدتها على تطوير قدراتها الداخلية، مما يساهم في تحسين أدائها التنافسي وزيادة جاهزيتها للنمو والتوسع في الأسواق المحلية والدولية.
- **المناقصات والفرص:** تُوفّر المنصة وصولاً مباشراً إلى أحدث المناقصات والفرص المتاحة على المستويين المحلي والدولي، مما يعزز من فرص مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ مشروعات التنمية ويدعم تنافسية الشركات المصرية في الأسواق العالمية. ومنذ إطلاق المنصة، تم إتاحة

أكثر من ٨٥٠ مناقصة في مصر وخارجها من خلال ٤٥ شريكاً تنموياً في مختلف القطاعات حتى تاريخه في ٢٠٢٥، مما أتاح للشركات المصرية الاطلاع والمنافسة على فرص تنفيذ مشروعات دولية متنوعة. أما على مستوى الفرص، فقد تم نشر أكثر من ٣٣٠ فرصة تشمل مسابقات، وبرامج تسريع، وندوات إلكترونية، ومبادرات مختلفة، وذلك من خلال ٥٠ شريكاً تنموياً، ما يُسهم في تعزيز الاندماج في شبكات التنمية العالمية وتنمية القدرات المؤسسية محلياً.

- **مركز الشراكات:** يُعد مركز الشراكات على المنصة أداة تفاعلية تتيح لمختلف الجهات - سواء كانت حكومية، أو من القطاع الخاص، أو من شركاء التنمية - عرض مشروعاتهم التنموية بشكل تفصيلي، مع توضيح نوع الدعم المطلوب، سواء كان تمويلاً، أو دعماً فنياً، أو شراكات تنفيذية، أو غيرها من الخدمات. يهدف المركز إلى تعزيز التعاون وتنسيق الجهود بين مختلف الأطراف، وتسهيل الوصول إلى الموارد والخبرات التي تساهم في دفع المشروعات قُدماً وتحقيق أهدافها التنموية بكفاءة.

- **مركز الصفقات:** يُوفّر قسم مركز الصفقات على المنصة قاعدة بيانات تفاعلية لعرض الصفقات التمويلية التنموية التي تم توقيعها بين القطاع الخاص وشركاء التنمية، مصنّفة حسب السنوات والقطاعات الأكثر جذباً للاستثمار. يهدف هذا القسم إلى تعزيز الشفافية من خلال إبراز سابقة الأعمال والتعاون القائم بين الأطراف، كما يساهم في تسليط الضوء على توجهات التمويل التنموي، بما يُمكّن الشركات من فهم فرص السوق بشكل أفضل واستلهام نماذج ناجحة للتعاون مع شركاء التنمية.

- **التقارير والأدوات:** يضم قسم التقارير والأدوات على المنصة مجموعة واسعة من الدراسات التشخيصية والتقارير المتخصصة الصادرة عن أكثر من ٤٠ شريكاً تنموياً، تغطي مختلف القطاعات ذات الصلة بالقطاع الخاص. وقد تم حتى الآن نشر أكثر من ٢٠٠ إصداراً تهدف إلى تسليط الضوء على التحديات والفرص المتاحة أمام القطاع الخاص، إلى جانب تقديم تحليلات وبيانات تسهم في دعم عملية اتخاذ القرار، وتصميم التدخلات والسياسات بشكل أكثر فعالية، بما يُعزز من تمكين الشركات والنهوض بدورها في التنمية الاقتصادية.

- **دعم الذكاء الاصطناعي:** تتضمن المنصة ميزة «المساعد الذكي»، وهو روبوت محادثة تفاعلي يُسهّل على المستخدمين عملية البحث والتنقّل داخل المنصة. يمكن للمستخدم طرح استفسارات أو وصف احتياجاته، ليقوم المساعد الذكي بتحليل الطلب واقتراح الخدمات أو الفرص الأكثر ملاءمة من بين المحتوى المتاح على المنصة، مما يعزز من سهولة الوصول إلى المعلومات ويوفّر تجربة استخدام أكثر فعالية وسرعة.

في هذا السياق، تبرز أهمية المنصة كأداة لتجاوز التحديات التي تواجه القطاع الخاص، مثل فجوة المعلومات، وصعوبة الوصول إلى التمويل، والحواجز اللغوية، من خلال تقديم حلول مخصصة تتناسب مع احتياجات كل شركة على حدة.

وتتماشى منصة «حافز» مع رؤية مصر الاستراتيجية لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام، من خلال توفير أدوات فعالة تدعم الشراكات المبتكرة، وتفتح آفاقاً جديدة أمام مجتمع الأعمال للمشاركة في جهود التنمية الوطنية، بما يسهم في تحسين بيئة الأعمال، وتعزيز التنافسية، وتوسيع نطاق مشاركة القطاع الخاص في القطاعات الحيوية مثل الطاقة المتجددة، والبنية التحتية، والتصنيع، والصحة، والتعليم.

وفي المرحلة المقبلة، من المتوقع أن تساهم منصة «حافز» دوراً أكثر شمولاً في دعم جهود الدولة نحو اقتصاد أكثر تنوعاً واستدامة، من خلال استمرار تطوير الخدمات، وتوسيع قاعدة المستخدمين، وتكثيف التكامل مع الشركاء الدوليين والبرامج التنموية.

التوسع على مستوى المحافظات

وفي إطار سعي وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية التعاون الدولي لتوطين التنمية والشراكة الوثيقة

مع القطاع الخاص، ستقوم الوزارة بتنفيذ مبادرة لتعزيز مشاركة القطاع الخاص في التنمية المستدامة من خلال مشروع الشراكة مع برنامج مبادلة الديون الإيطالي المصري من أجل التنمية. يهدف المشروع إلى سد الفجوة المعلوماتية للقطاع الخاص في المحافظات من خلال توفير وصول أفضل لفرص التمويل التنموي ودعم الفني وشراكات التعاون الدولي لشركات القطاع الخاص وبخاصة خارج القاهرة الكبرى. وسيعتمد المشروع على منصة «حافز» لتقديم أدوات تمويلية وبرامج تدريبية وربط الأسواق، مما يضمن شمول أوسع لكافة فئات القطاع الخاص.

٢- سلسلة لقاءات تعزيز التواصل مع مجتمع الأعمال والأطراف ذات الصلة من أجل الابتكار والتنمية (B.R.I.D.G.E SERIES)

في إطار توجه الدولة لتعزيز مشاركة القطاع الخاص في التنمية وتحقيق التكامل مع شركاء التنمية الدوليين، أطلقت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي سلسلة لقاءات تعزيز التواصل مع مجتمع الأعمال والأطراف ذات الصلة من أجل الابتكار والتنمية B.R.I.D.G.E (اختصاراً لـ Business Roundtables for Investment, Development & Government Engagement)، والتي تمثل منصة استراتيجية مبتكرة لتفعيل الحوار المنظم بين الحكومة ومجتمع الأعمال والمؤسسات الدولية. تهدف هذه السلسلة إلى رصد التحديات الحقيقية التي تواجه القطاع الخاص، وربطها مع فرص الدعم الفني والتمويلي المتاحة، بما يسهم في خلق بيئة أعمال أكثر نشاطاً واتساقاً مع أهداف الدولة التنموية.

وتعكس سلسلة B.R.I.D.G.E تحولاً في منهجية التعامل الحكومي مع القطاع الخاص، حيث لا تكتفي بعرض المبادرات والسياسات، بل تسعى لبناء شراكة تشاركية حقيقية مبنية على التفاعل المباشر، والتصميم المشترك للمشروعات.

تتناول اللقاءات حتى الآن محاور استراتيجية تشمل: عرض فرص الاستثمار في قطاعات ذات أولوية مثل الطاقة المتجددة، الغذاء، سلاسل القيمة الزراعية والصناعية؛ تسليط الضوء على أدوات التمويل المبتكر والمتاح عبر الشركاء الدوليين، تشجيع الشركات المصرية على دخول المناقصات الدولية، إلى جانب التركيز على التمكين الاقتصادي للمرأة والشباب، والتحول الرقمي، والاقتصاد الأخضر، بما يتماشى مع أولويات الحكومة في التحول إلى نموذج تنموي أكثر شمولاً واستدامة.

كما تساهم سلسلة B.R.I.D.G.E في ربط السياسات الوطنية للأعمال والاستثمار بالإمكانات الدولية المتاحة، سواء من حيث التمويل أو بناء القدرات، مما يعزز من فعالية الجهود الحكومية لتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠، وبرنامج عمل الحكومة ٢٠٢٤–٢٠٢٧، عبر تمكين القطاع الخاص من القيام بدوره كشريك رئيسي في التنمية. وتعد هذه السلسلة أحد الأدوات المؤسسية الداعمة لمنصة «حافز»، والتي تكمّل بدورها هذا التوجه من خلال تسهيل الوصول إلى فرص التمويل الفني والمالي، وتوفير حوافز موجهة معلومات محدثة حول آليات الدعم التنموي المتاح.

وقد تم عقد العديد من اللقاءات للتركيز على قطاعات متعددة من بينها قطاع الشباب والرياضة بالشراكة مع اليونيسف حيث عقدت الوزارة أولى جلسات B.R.I.D.G.E في أغسطس ٢٠٢٤ بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة بمشاركة أكثر من ٥٠ ممثلاً من القطاع الخاص والمؤسسات الدولية والمدير التنفيذي للأكاديمية الوطنية للتدريب وممثلي منظمة اليونيسف، حيث ركزت على قطاع الشباب والرياضة كأحد المحركات الرئيسية لتنمية رأس المال البشري.

كما تم عقد النسخة الثانية من B.R.I.D.G.E بمشاركة ممثلي السفارة البريطانية والمؤسسة البريطانية للاستثمار الدولي (BII) وهيئة تمويل الصادرات البريطانية (UKEF)، وأكثر من ٨٥ شركة ومجلسًا تصديرياً. ناقش اللقاء آليات التمويل المُتاحة للشركات المصرية، بما في ذلك التمويل طويل الأجل وضمانات التصدير، مع التركيز على الاقتصاد الأخضر والتحول الرقمي. عرضت خلالها المؤسسات المختلفة على القطاع الخاص أدواتها والفُرص التمويلية والاستثمارية المتاحة لشركات لدعم القطاع الخاص والتجارة البينية بين البلدين، التي بلغت ٤,٨ مليار جنيه إسترليني سنوياً.

وفي إطار التوسع الإفريقي للقطاع الخاص المصري والشراكة مع البنك الأفريقي للتنمية، ركز اللقاء الثالث على تعزيز التعاون مع البنك الأفريقي للتنمية، حيث أعلن البنك عن خطة لضخ ٣٠٠ مليون دولار في القطاع الخاص المصري خلال ٢٠٢٥، خاصة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة والقطاعات الخضراء. استهدف اللقاء تعزيز الحوار مع مجتمع الأعمال وشركات القطاع الخاص وتعريف الشركات بالأدوات التمويلية التي يتيحها البنك الأفريقي للتنمية، في ضوء رؤية الدولة الهادفة لتحقيق نمو اقتصادي يقوده القطاع الخاص المحلي والأجنبي، وبحضور ممثلي جمعيات رجال الأعمال، وعدد من قادة القطاع الخاص.

وفي ضوء ما سبق، فإن استمرار الدولة في تطوير آليات التنسيق المؤسسي، وتعزيز الشفافية، وبناء الشراكات الفاعلة مع شركاء التنمية، من شأنه أن يدفع بمزيد من المشروعات النوعية التي تخلق فرص عمل، وتُسهم في توطين التنمية، وتحقيق تحول اقتصادي شامل ومستدام. فتمكين القطاع الخاص من خلال التمويل الإنمائي ليس فقط استثماراً في الاقتصاد، بل هو استثمار مباشر في المستقبل.

تطوير سوق رأس المال في مصر من خلال برنامج أسواق رأس المال المشترك (JCAP)

لتمكين القطاع الخاص في مصر وتعزيز دوره كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي، يتكامل تطوير سوق رأس المال المحلي مع الجهود الرامية إلى تعبئة موارد تمويلية متنوعة ومستدامة. وفي هذا السياق، يضطلع برنامج أسواق رأس المال المشترك (J-CAP)، وهو الأداة الرئيسية لمجموعة البنك الدولي لدعم تطوير أسواق رأس المال، بدور محوري من خلال تكثيف أنشطته وتوسيع نطاق مشاركاته في مصر. ويهدف هذا البرنامج إلى تعميق السوق المحلي، وتوفير أدوات تمويل طويلة الأجل، وتحسين بيئة الاستثمار، بما يتيح للقطاع الخاص الوصول إلى مصادر تمويل أكثر كفاءة، ويعزز من قدرته على التوسع والاستثمار في القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية.

تمكين القطاع الخاص من خلال تطوير سوق رأس المال في مصر من خلال:

- **تعزيز إدارة الدين العام وتطوير سوق الدين الحكومي**
يسهم توسيع سوق السندات الحكومية في توفير أدوات استثمارية جديدة للقطاع الخاص، ويحفز المؤسسات المالية مثل البنوك وشركات التأمين على الاستثمار في هذه الأوراق ضمن محافظها.
- **تنويع قاعدة المستثمرين المؤسساتيين Institutional Investors**
يُسهم في جذب صناديق استثمار وشركات تأمين محلية وإقليمية، مما يزيد من رأس المال المتاح للمشروعات الخاصة، ويدعم نمو الشركات الناشئة والمتوسطة.
- **توسيع سوق الكربون وتطوير أسواق السندات الخضراء والمستدامة**
يفتح هذا التوسع المجال أمام القطاع الخاص للمشاركة في تمويل مشاريع الطاقة النظيفة والبنية التحتية المستدامة من خلال إصدار سندات خضراء وجذب مستثمرين متخصصين في الاستدامة.
- **إحياء سوق الأسهم بزيادة عدد الشركات المدرجة**
يشجع الشركات الخاصة على الطرح العام الأولي، ما يوسع من فرص التمويل ويتيح منصات للخروج الاستثماري وجذب رؤوس أموال جديدة.
- **إدخال أدوات تمويل جديدة**
مثل صناديق الاستثمار العقاري، والمشتقات المالية، والأدوات المرتبطة بالمؤشرات، ما يتيح للقطاع الخاص تنويع مصادر التمويل وتقليل كلفة رؤوس الأموال وإدارة المخاطر بكفاءة.
- **إعادة هيكلة سوق السندات الخاصة بالشركات**
من خلال تطوير هذا السوق، تستطيع الشركات إصدار أدوات دين طويلة الأجل تدعم خططها التوسعية والاستثمارية، وتعزز من استدامة تمويلها.

المصدر: البنك الدولي.

٦. ريادة الأعمال في مصر: بوابة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وخلق فرص العمل

يمثل مجتمع الشركات الناشئة محركاً محوريًا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تشير العديد من التقارير إلى أن قطاع الشركات الناشئة يستحوذ في المتوسط على ٧٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية السنوية في مصر، مما يعكس نموًا ملحوظًا في جذب الاستثمارات لهذا القطاع. حيث تجاوز عدد الشركات الناشئة ٢٠٠٠ شركة بإجمالي استثمارات تفوق ٨ مليار دولار والذي أسهم في توفير حوالي ٥٠ ألف فرصة عمل مباشرة و٢٥٠ ألف فرصة عمل غير مباشرة، مما يعزز من دور ريادة الأعمال في الاقتصاد المصري.

تُعد الشراكات مع شركاء التنمية في تعبئة التمويلات التنموية الميسّرة أحد الركائز الرئيسية في دعم منظومة الابتكار وريادة الأعمال، لا سيما في المراحل المبكرة للشركات الناشئة، حيث تسهم في تقليل تكلفة التمويل، وتخفيف المخاطر، وتوفير بيئة أكثر جذبًا للمستثمرين. وفي هذا الإطار، تُمثل مصر منصة رائدة للتعاون مع شركاء التنمية في تمويل القطاع الخاص، بما يعزز من قدرته على النمو والتوسع محليًا وإقليميًا ودوليًا.

لذا تعمل الحكومة المصرية على تعظيم الأثر الإيجابي لمجتمع الشركات الناشئة في تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر من خلال خمس آليات رئيسة تشمل تعزيز رأس المال المخاطر، الاستجابة إلى نمو الطلب المحلي على التكنولوجيا، الاستفادة من مهارات وابتكارات الشباب، وتحسين جودة الخدمات الحكومية المقدمة لهذا القطاع، إلى جانب تعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية. وفيما يلي عرض مفصل لكل من هذه الآليات:

١- رأس المال الاستثماري الأجنبي كقناة رئيسية للاستثمار في الشركات الناشئة

يتزايد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الشركات الناشئة في مصر من خلال صناديق رأس المال المخاطر، ما يمكّن الشركات سريعة النمو من التوسع في أسواق جديدة. وقد تحولت منظومة الشركات الناشئة إلى محرك رئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو القائم على الابتكار، حيث تجاوزت قيمة التمويل الذي جُمِع منذ ٢٠٢٠ أكثر من ٢,٢ مليار دولار، مما وضع مصر ضمن أكبر ثلاث وجهات لرأس المال المخاطر في الشرق الأوسط وأفريقيا وفقًا لتقرير «ماغنيت» لعام ٢٠٢٤. كما سجلت مصر ٧١٠ صفقات تمويل للشركات الناشئة بين ٢٠١٩ و٢٠٢٤ بحسب تقرير «Africa: The Big Deal».

وفي السياق ذاته، بلغت تدفقات الاستثمارات الرأسمالية إلى الصناديق المصرية لرأس المال المخاطر من شركاء التنمية الدوليين نحو ٣٨٧ مليون دولار أمريكي في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤، مما يعكس ثقة المجتمع الدولي في قوة منظومة ريادة الأعمال المصرية.

وفي عام ٢٠٢٤ وحده، شهد إجمالي استثمارات رأس المال المخاطر في مصر ارتفاعًا ملحوظًا، حيث بلغ ٣٣٤ مليون دولار أمريكي تم ضخّها في ٨٤ شركة ناشئة عبر مختلف القطاعات[٢]. وجاءت الغالبية العظمى من رؤوس الأموال المستثمرة من مستثمرين محليين، في حين تصدّر المستثمرون السعوديون قائمة الشركاء المولين للاستثمارات المصرية، والمستثمرون الأمريكيون الذين استثمروا في ١٥ صفقة في السوق المصرية. كما بلغت الاستثمارات المباشرة لرأس المال المخاطر للشركات الناشئة المصرية حتى نهاية أكتوبر ٢٠٢٥ نحو ٣٠٠ مليون دولار بالإضافة إلى ٢٠٠ مليون دولار على شكل تمويلات ائتمانية وسندات.

نمو الطلب على التكنولوجيا كمصدر جذب للاستثمار الأجنبي المباشر

تسهم العوامل الديموغرافية والسوقية لمصر في التدفق المتزايد لرأس المال الأجنبي، حيث تمتلك مصر إمكانات هائلة بفضل شبابها الماهر وزيادة الطلب على الخدمات التكنولوجية، مما يجعلها قاعدة جذابة للمستثمرين الأجانب الباحثين عن فرص نمو سريعة عبر مجالات استثمارية واعدة.

٢ منصة ومضة (Wamda)، تقرير عام ٢٠٢٤ حول الاستثمارات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يناير ٢٠٢٥.
https://www.wamda.com/research/2024-year-review-investments-mena

وتتنوّع منظومة ريادة الأعمال في مصر عبر العديد من القطاعات الحيوية مثل التكنولوجيا المالية (Fintech)، التجارة الإلكترونية، واللوجستيات، مما يجعلها ثالث أكبر سوق تمويلاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة ١١٪ من إجمالي التمويل[٣]، والثانية في القارة الإفريقية بنسبة ٢٢٪ من إجمالي التمويل[٤].

وفي هذا الصدد، استحوذ قطاع التكنولوجيا المالية في عام ٢٠٢٤ على ٧٠٪ من اجمالي استثمارات الموجهة للشركات الناشئة من الصفقات الاستثمارية بقيمة ٢٣٧ مليون دولار موزعة على ١٧ صفقة. تلتها قطاعات اللوجستيات (٢٣,٥ مليون دولار)، والتجارة الإلكترونية (٢٢,٥ مليون دولار)، والرعاية الصحية (١٣ مليون دولار). تعزز هذه التوزيعات القطاعية المدعومة بالطلب المحلي والمواهب المحلية من جاذبية مصر كمركز حيوي لأنشطة الشركات الناشئة المدعومة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

من أبرز تلك الصفقات خلال الفترة الماضية، صفقة شركة «إم إن تي-حالا» (MNT-Halan)، أحد الشركات المليارية في مصر، والتي جمعت أكثر من ٤٠٠ مليون دولار عبر جولات متعددة؛ وشركة «بايموب» (Paymob)، الرائدة في حلول المدفوعات الرقمية، والتي أغلقت جولة تمويلية من الفئة B بقيمة ٥٠ مليون دولار بمشاركة مستثمرين عالميين من ضمنهم «بايبال فنتشرز» (PayPal Ventures)؛ بالإضافة إلى «مكسب» (MaxAB)، وهي منصة تجارة إلكترونية لسلاسل التوريد المبتكرة، والتي جمعت أكثر من ٤٠ مليون دولار للتوسع اللوجيستي.

٣ ماجنيت . تقرير رؤى مصر للنصف الأول من ٢٠٢٤، ٢٠٢٤. متاح على:
https://magnitt.com/research/h1-2024-egypt-country-insights-report-50950

٤ Startup Genome. تقرير منظومة الشركات الناشئة العالمية ٢٠٢٤، ٢٠٢٤. متاح على:
https://startupgenome.com/report/gser2024

انضمام جمهورية مصر العربية إلى برنامج «أفق أوروبا» (Horizon Europe)

في إطار تعزيز التعاون الإقليمي بين جمهورية مصر العربية والاتحاد الأوروبي، وقّعت مصر خلال القمة المصرية-الأوروبية الأولى المنعقدة في بروكسل بتاريخ ٢٢ أكتوبر ٢٠٢٥ اتفاقية انضمامها رسميًا إلى برنامج «أفق أوروبا» (Horizon Europe)، وذلك بحضور فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي والسيدة أورسولا فون دير لاين، رئيسة المفوضية الأوروبية، وعدد من رؤساء الحكومات الأوروبية. ويُعد هذا التوقيع خطوة محورية نحو توسيع نطاق التعاون العلمي والتكنولوجي بين الجانبين، بما يعزز القدرات الوطنية في مجالات البحث والابتكار والتنمية المستدامة.

يُعتبر برنامج «أفق أوروبا» أكبر برنامج بحث وابتكار في تاريخ الاتحاد الأوروبي، بإجمالي ميزانية تبلغ نحو ٩٥,٥ مليار يورو للفترة من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٧. ويهدف البرنامج إلى دعم الأبحاث العلمية الرائدة، وتشجيع الابتكار التكنولوجي، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص في الدول الشريكة. ومن خلال هذا البرنامج، يتم تمويل المشروعات البحثية التي تسهم في إيجاد حلول مبتكرة للتحديات العالمية في مجالات التحول الأخضر، والتغير المناخي، والطاقة المتجددة، والصحة العامة، والزراعة المستدامة، والتحول الرقمي، والصناعة المتقدمة.

ويفتح انضمام مصر إلى «أفق أوروبا» المجال أمام الباحثين والمؤسسات الأكاديمية والجامعات المصرية، وكذلك شركات القطاع الخاص الناشئة والمبتكرة، للمشاركة في مشروعات ممولة من الاتحاد الأوروبي على قدم المساواة مع نظرائهم الأوروبيين. كما يتيح البرنامج فرصًا للتعاون في المشروعات التكنولوجية والصناعية المشتركة، ونقل الخبرات والمعارف، وبناء القدرات في مجالات البحث العلمي وريادة الأعمال والابتكار.

ومن خلال المشاركة في البرنامج، ستتمكن المؤسسات المصرية من الوصول إلى شبكات البحث والابتكار الأوروبية، والاستفادة من برامج التمويل والمنح الموجهة للمشروعات التي تركز على الاستدامة والتنافسية الاقتصادية. كما يُسهم البرنامج في دعم التعاون بين القطاعين العام والخاص في مصر، من خلال تمويل مبادرات التكنولوجيا النظيفة، والتحول الرقمي، والحلول المبتكرة للزراعة والمياه والطاقة.

يعد انضمام مصر إلى برنامج «أفق أوروبا» امتدادًا للشراكة الاستراتيجية الشاملة بين مصر والاتحاد الأوروبي، ويعكس الرؤية المشتركة للطرفين في دعم اقتصاد المعرفة والابتكار والتكنولوجيا كركائز رئيسية للتنمية المستدامة، حيث يوفر البرنامج فرصًا استثنائية للقطاع الخاص المصري للمشاركة في المشروعات الأوروبية العابرة للحدود، والاستفادة من نقل التكنولوجيا والخبرات الفنية الأوروبية، مما يعزز تنافسية الشركات المصرية على المستويين الإقليمي والدولي.

كما يُسهم البرنامج في تمكين الكفاءات الوطنية الشابة من المشاركة في البحوث التطبيقية والابتكار التكنولوجي، وتعزيز الشراكات مع الجامعات والمراكز البحثية الأوروبية، بما يدعم مستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠ في مجالات التحول الرقمي، والبحث العلمي، والتنمية الصناعية المستدامة.

ويُعد توقيع مصر على اتفاقية «أفق أوروبا» خلال القمة المصرية-الأوروبية الأولى إنجازًا نوعيًا في مسار التعاون بين الجانبين، إذ يفتح آفاقًا جديدة لتبادل المعرفة والتكنولوجيا، ويدعم المسار المتكامل للشراكة الاستراتيجية والشاملة بين مصر والاتحاد الأوروبي في مجالات الاقتصاد، والتنمية، والابتكار، والبحث العلمي.

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

٢. العنصر البشري والمواهب المحلية

تُعتبر مصر واحدة من أكبر الأسواق في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث عدد الخريجين سنويًا، مع أكثر من ٧٥٠ ألف خريج جامعي جديد كل عام في كافة المجالات ومن ضمنها العديد من التخصصات في مجالات العلوم، والتكنولوجيا، والهندسة، والرياضيات، وعلوم الحاسب. هذا المخزون من المواهب يشكل عامل جذب رئيسيًا للمستثمرين الأجانب الذين يبحثون عن أسواق تمتلك قوة عاملة شابة وذات مهارات رقمية متقدمة.

ويستند رأس المال البشري على بنية تحتية رقمية وسياسات داعمة للابتكار بشبكة تضم أكثر من ١٠٠ جامعة و٢٠٠ معهد للتعليم العالي[٥] و١٣ مركزاً للابتكار منتشرة على مستوى الجمهورية[٦]، تقدّم برامج بناء قدرات بشكل مستمر. وهو ما أسهم في تَصدُّر مصر قائمة الدول الإفريقية في نتائج البحث العلمي الدولي، وتقدّمها إلى المرتبة ١٣ عالمياً[٧]. كما يسهم انتشار وتنوع البرامج التدريبية المتخصصة، وحاضنات الأعمال، ومساحات العمل المشتركة والفعاليات المتعددة من تعزيز فرص وقوة التشبيك بين عناصر مجتمع ريادة الأعمال في كل أنحاء الجمهورية. وتوفر هذه المنصات بيئة ملائمة للمستقلين ورواد الأعمال والمبتكرين لتبادل المعارف وإطلاق مشروعات ذات أثر مرتفع

إضافةً إلى ذلك، أدى النمو السكاني الحضري السريع وزيادة انتشار الإنترنت إلى خلق سوق داخلي يشهد طلبًا متزايدًا على الحلول الرقمية. على سبيل المثال، يُتوقع أن تتجاوز التجارة الإلكترونية في مصر حاجز ١٩,٦ مليار دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٣٢، وفقًا لتقرير P&S Intelligence ، مما يُبرز الفرص أمام الشركات الناشئة المحلية لتوسيع نطاق أعمالها بمساندة رأس المال الأجنبي.

كما نجحت شركات مثل سويفل Swvl، وهي منصة للنقل الجماعي الذكي، في تسخير هذه الاتجاهات الديمغرافية من خلال تقديم حلول محلية مصممة خصيصًا للأسواق الناشئة، مما مكنها من التوسع إقليميًا وعالميًا بدعم من استثمارات أجنبية كبيرة وتحولها إلى شركة فاقت قيمتها في وقت ما أكثر من مليار دولار.

من خلال دمج القدرات المحلية مع رؤوس أموال دولية، تخلق الشركات الناشئة المصرية نماذج أعمال مرنة تتكيف مع احتياجات السوق، مما يجعلها بيئة خصبة للاستثمار الأجنبي المباشر الذي يبحث عن فرص نمو عالية مع مخاطرة محسوبة.

٣. بيئة تشريعية داعمة

لم يكن للإسهام الكبير لاستثمارات رأس المال المخاطر في الشركات الناشئة المصرية أن يتحقق بمعزل عن البيئة التشريعية المحيطة بمجتمع ريادة الأعمال، بل جاء نتيجة جهود حكومية مدروسة لتهيئة مناخ ابتكاري تنافسي وحيوي.

فقد أدركت الحكومة أن ريادة الأعمال والابتكار يمثلان ركيزتين أساسيتين لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتعزيز القدرة التنافسية العالمية للاقتصاد المحلي، ومن ثم أولت الحكومة أولوية لبناء منظومة وطنية متكاملة توحد الجهود عبر القطاعات المختلفة، وتعظم الأثر التنموي، وتضمن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

في إطار تنظيم هذا التوجه بشكل مؤسسي، أصدرت الحكومة المصرية قرار رئيس الوزراء رقم ٢٨٧٨ لسنة

المجموعة الوزارية لريادة الأعمال
Ministerial Group for Entrepreneurship

٥ الموقع الرسمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ٢٠٢٥. متاح على:
https://mohesr.gov.eg/ar-eg/Pages/Home.aspx

٦ كريتيفا – المنصة الرسمية للإبداع والابتكار (بدون تاريخ). متاح على:
https://creativa.gov.eg

٧ Startup Genome. تقرير منظومة الشركات الناشئة العالمية ٢٠٢٤، ٢٠٢٤. متاح على: https://startupgenome.com/report/gser2024

٢٠٢٤، بإنشاء المجموعة الوزارية لريادة الأعمال، برئاسة وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، وتضم المجموعة عددًا من الوزارات والجهات المعنية بهدف تحقيق التنسيق الاستراتيجي وتوحيد السياسات الداعمة لريادة الأعمال.

ويتمثل الهدف الأساسي للمجموعة في تمكين الشركات الناشئة لتعزيز بناء اقتصاد تنافسي قائم على المعرفة والابتكار، من خلال تنسيق جهود الحكومة، وإزالة المعوقات أمام النمو، وتعزيز القدرة التنافسية الدولية للشركات المصرية الناشئة.

كما تهدف المجموعة إلى الحد من ظاهرة هجرة العقول عبر توفير بيئة شاملة داعمة للشباب ورواد ورائدات الأعمال ونماذج الأعمال كثيفة العمالة. ولتفعيل هذا الدور، تم وضع هيكل تنظيمي للمجموعة الوزارية تضم اللجنة الوزارية، والأمانة الفنية، وأربع مجموعات عمل متخصصة تضم أكثر من ١٠٠ عضو من ممثلي مجتمع الشركات الناشئة. وتركز هذه المجموعات على تطوير السياسات والتشريعات، تنسيق المبادرات الحكومية، تسهيل النفاذ إلى الأسواق العالمية واستبقاء المواهب، وربط الشركات الناشئة بالأولويات التنموية الوطنية.

تعمل المجموعة الوزارية وفق أجندة متكاملة منذ إنشائها، حيث أسفرت هذه الجهود بالفعل عن نتائج ملموسة، أبرزها اعتماد تعريف موحد للشركات الناشئة ومعايير التصنيف الخاصة به، ووضع إجراءات لتفعيل هذا التعريف من خلال شهادة تصنيف. كما تستعد المجموعة الوزارية لإطلاق عدد من المبادرات الرئيسة ضمن حملة ترويجية تشمل الإعلان عن بدء تطبيق تعريف الشركات الناشئة الموحد والحوافز المرتبطة به، إطلاق مبادرة تمويل موحدة للشركات الناشئة، وتقديم مجموعة من السياسات الداعمة لتمكين منظومة ريادة الاعمال في مصر.

٤. تعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية

تولي الدولة المصرية أهمية كبيرة لحماية حقوق الملكية الفكرية، وقد تجسد ذلك في الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية التي تهدف إلى تعزيز حماية الحقوق الفكرية ودعم الابتكار في مختلف المجالات، وإنشاء الجهاز المصري للملكية الفكرية بموجب قرار السيد رئيس الجمهورية في عام ٢٠٢٣.

يعد الجهاز المصري للملكية الفكرية من الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث يلعب دورًا محوريًا في دعم الابتكار وتعزيز بيئة الأعمال، من خلال تسريع إجراءات تسجيل البراءات وتسهيل الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالملكية الفكرية. وتعتبر حماية الملكية الفكرية من المحاور الأساسية لبناء بيئة داعمة للابتكار وتحقيق أهداف التنمية الوطنية. حيث أن توفير بيئة قانونية مناسبة وملائمة لدعم الابتكار وحماية حقوق المبدعين يعتبر من العوامل الحيوية لتحقيق بيئة ريادية ناجحة في مصر.

وفي هذا السياق، أظهرت الأرقام الرسمية الأخيرة ارتفاعًا بنسبة ٤٢,٨٪ في عدد العلامات التجارية الممنوحة في مصر عام ٢٠٢٤، وفقًا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. كما شهدت الطلبات على البراءات أيضًا ارتفاعًا ملحوظًا، حيث استقبلت مصلحة البراءات المصرية ١٨٦٠ طلبًا في العام الماضي، شكل المصريون منهم ٣١,٥٪، ومن بين ٢٦٦ براءة تم منحها، حصل المصريون على ٦٥ براءة. وقد جاءت هذه الزيادة مع سعي الدولة لجذب استثمارات جديدة في قطاعات رئيسة مثل صناعة السيارات، وتشجيع نمو الملكية الفكرية جنبًا إلى جنب مع الإصلاحات الاقتصادية الكبيرة والجهود لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

إصلاحات بيئة الابتكار وريادة الأعمال وتأثيرها على الاستثمارات

تُعد الإصلاحات الحكومية الأخيرة محطة فارقة نحو بناء بيئة أكثر ديناميكية لريادة الأعمال وجذب الاستثمارات. وتهدف هذه الإصلاحات إلى تبسيط الإجراءات، وتخفيف الأعباء المالية، وتمكين القطاع الخاص ليكون محركًا رئيسيًا للنمو المستدام وتعزيز القدرة التنافسية للصادرات. ومن بين هذه التدابير، وضع منظومة ضرائب مبسطة للشركات الناشئة والصغيرة ذات دخل أقل من ٢٠ مليون جنيه سنويًا ودمج الرسوم والأعباء غير الضريبية في رسم موحد على صافي الأرباح في تبسيط الالتزامات المالية، وزيادة

الشفافية، وتعزيز ثقة المستثمرين، مما أتاح تحرير المزيد من الموارد لإعادة استثمارها في نمو الأعمال.

في ظل تطور منظومة الابتكار وريادة الأعمال في مصر، برز تأثير غير مباشر ولكنه بالغ الأهمية للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال رفع جودة الاستثمارات وتحفيز التحول نحو اقتصاد المعرفة. تعتبر قصص النجاح مثل مركز البحث والتطوير لشركة «بيكو» في مدينة العاشر من رمضان، الذي تم تمويله من قبل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بقيمة ٥٠ مليون دولار، نموذجًا رائدًا في دمج البحث العلمي مع التصنيع المحلي وربط المواهب المصرية بسلاسل القيمة العالمية. وفي سياق متصل، أسست شركة «بي دبليو سي» مركز مصر للتكنولوجيا والابتكار (PwC Egypt Technology and Innovation Center - ETIC)، الذي يستثمر في تدريب وتوظيف الكفاءات المصرية لتقديم حلول رقمية متطورة للعملاء العالميين، مما يعزز من سمعة مصر كمصدر للابتكار التكنولوجي عالي الجودة.

علاوة على ذلك، أطلقت شركة «ديلويت» مركز الابتكار الخاص بها في القاهرة باستثمارات قدرها ٣٠ مليون دولار، والذي يستهدف مضاعفة عدد المتخصصين إلى ٥٠٠٠ محترف في مجالات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات والأمن السيبراني، مما يربط مصر مباشرة بأسواق أوروبا والشرق الأوسط. بالتوازي، تُسهم استثمارات شركات مثل «أمازون»، و«فودافون»، و«فاليو» في ترسيخ قدرات البحث والتطوير محليًا، ونقل المعايير العالمية إلى السوق المصري. هذه المشروعات لا تعزز فقط فرص جذب استثمار أجنبي مباشر أكبر، بل ترفع أيضًا من جودته، حيث تتجه الاستثمارات نحو قطاعات مبتكرة ذات القيمة المضافة، مما يعزز من مكانة الاقتصاد المصري في سلاسل القيمة العالمية.

مجموعة من السياسات الداعمة لتمكين منظومة الشركات الناشئة

توشك المجموعة الوزارية لريادة الأعمال حاليًا على إطلاق مجموعة من السياسات الداعمة لتمكين منظومة الشركات الناشئة والذي يجسد خارطة طريق لمجتمع ريادة الأعمال فيه تيسيرات ومبادرات وإجراءات واضحة برؤية طموحة للوصول إلى اقتصاد مبني على المعرفة والابتكار مدعوم بالشركات الناشئة.

كما يعتبر أداة تنفيذية مرنة تتطور باستمرار وتضع الأسس لتحديث السياسات والتشريعات بما يتواكب مع التطورات التكنولوجية واحتياجات السوق.

تهدف هذه السياسات - وكذلك المجموعة الوزارية المعنية بالإشراف على تنفيذه – إلى **تعزيز قدرة الشركات الناشئة وبيئة ريادة الأعمال على تحقيق نمو اقتصادي مستدام ومتسارع قائم على التنافسية والمعرفة، بما يسهم في خلق فرص عمل لائقة.**

وتم بناء مجموعة السياسات على ٤ مبادئ رئيسية:

١. **تعزيز الثقة** بين الشركات الناشئة والحكومة من خلال التزام واضح بأولويات منظومة ريادة الأعمال.
٢. **توفير الاستقرار وزيادة اليقين** عبر سياسات وتشريعات واضحة تدعم استمرارية النمو للشركات الناشئة.
٣. **ضمان تنسيق الجهود** بين الجهات الحكومية لخلق بيئة أكثر كفاءة وشفافية ودعماً للابتكار.
٤. **تحسين استغلال الموارد** المتاحة من تمويل، بنية تحتية، وكفاءات بشرية لخدمة بيئة ريادة الأعمال.

منهجية الاعداد

تم إعداد هذه السياسات باستخدام منهجية تشاركية شاملة تستند إلى أفضل الممارسات الدولية، حيث تم الاعتماد في صياغته على الخبرات الواقعية للشركات الناشئة والمستثمرين في إطار مشاركة مجتمعية موسعة. مما ساهم في جعل هذه السياسات انعكاسًا حقيقيًا لاحتياجات منظومة ريادة الأعمال بجميع أركانها وتطلعاتها المستقبلية. حيث شارك في صياغة السياسات أكثر من ٢٥٠ ممثل عن منظومة ريادة الأعمال المحلية والدولية من مؤسسي الشركات الناشئة (بمختلف مراحل نضجها وتخصصاتها)، والمستثمرين، والمؤسسات الداعمة، والجهات الحكومية، والخبراء الأكاديميين، وأعضاء المجالس النيابية، وغيرهم من الشركاء المعنيين. وقد أشرفت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي على إعداد السياسات، تحت مظلة المجموعة الوزارية لريادة الأعمال وبمشاركة كافة الجهات الأعضاء في المجموعة.

قامت الوزارة بإتباع نهج علمي مبني على أفضل الممارسات الدولية حيث تم تحليل أكثر من ٢٥ تقريراً وطنياً ودولياً، كما تمت دراسة التجارب القائمة في أكثر من ٢٠ دولة في مجال السياسات الداعمة لريادة الأعمال. واستناداً إلى هذا الجهد، تم استخلاص أكثر من ٥٠٠ توصية تنفيذية في مختلف الجوانب المتعلقة بريادة الأعمال من تلك التقارير والدراسات، وتم تصنيفها وتنسيقها وتكليف مجموعات العمل الأربعة المنبثقة من المجموعة الوزارية بدراستها بما يتوافق مع أهداف كل مجموعة ومحاورها الاستراتيجية. وفي إطار النهج لصياغة السياسات، تم عقد أكثر من ٤٠ اجتماع يشمل الاجتماعات الدورية للمجموعة الوزارية وأمانتها الفنية ومجموعات العمل، شملت مشاورات مكثفة ولقاءات مع جميع الأطراف ذات

السياسات بهدف تلبية الاحتياجات الملحّة وتتضمن حزمة من أكثر من ٨٠ اجراء يتم تنفيذه على مرحلتين من ٢٠ جهة حكومية.

كما تتضمن مجموعة السياسات تعريف واضح وموحد للشركات الناشئة، إلى جانب إطار تنظيمي للحصول على شهادة تصنيفها، وذلك بهدف تسهيل تصنيفها بالمقارنة بالشركات الجديدة أو المشروعات المتوسطة والصغيرة، نظراً لطبيعتها الخاصة التي تميزها عن الشركات التقليدية مما يسهم في توجيه السياسات والدعم المناسب لها ضمن الأطر التنظيمية والتشريعية. بالإضافة إلى الإعلان عن مبادرة تمويلية موحدة للمجموعة الوزارية لريادة الأعمال تشجع استثمارات رأس مال المخاطر.

الصلة، بالإضافة إلى تنظيم موائد مستديرة قطاعية شملت أهم القطاعات الواعدة من ضمنها تكنولوجيا الطاقة النظيفة، وتكنولوجيا السياحة، وريادة الأعمال النسائية، وتكنولوجيا النقل وتكنولوجيا الزراعة والري والتكنولوجيا المالية والتكنولوجيا العميقة. كما تم عقد جلسات نقاشية مطولة مع الجهات الحكومية ذات الصلة حول تبسيط وطرح مقترحات للتشريعات المتعلقة بالشركات الناشئة.

ونتج عن هذا المجهود استخلاص وتحديد ٧٧ توصية ذات أولوية وتم مناقشتهم مع الجهات الحكومية ذات الصلة وتم تصنيفهم على مرحلتين واضحتين لضمان تحقيق أثر فعّال ومستدام. تشمل المرحلة الأولى الإصلاحات والحوافز التي يمكن تطبيقها بشكل فوري التي يمكن تطبيقها فور إطلاق مجموعة

١. الجهات غير الحكومية المشاركة في إعداد السياسات:

شارك في إعداد هذا الوثيقة عدد من الجهات الفاعلة التي تمثل مختلف مكونات منظومة ريادة الأعمال، من بينها الشركات الناشئة بمختلف مراحلها، بدءًا من مرحلة الفكرة وحتى الشركات الناضجة. كما شارك مؤسسون، وموظفون، ورواد أعمال مصريون في الخارج، إلى جانب رائدات الأعمال ورواد الأعمال من ذوي الهمم. وشمل المشاركون أيضًا المستثمرين، بمن فيهم المستثمرون الملائكيون وصناديق رأس المال المخاطر، بالإضافة إلى شركاء التنمية الدوليين سواء من الأطراف متعددة أو ثنائية الأطراف. وكان للجامعات والمراكز البحثية دور في عملية الإعداد، إلى جانب حاضنات ومسرعات الأعمال، ومؤسسات المجتمع

المدني، ورواد الأعمال الاجتماعيين الذين يمثلون بعدًا مهمًا في ربط الريادة بالتأثير المجتمعي.

٢. الجهات الحكومية المشاركة:

طرح إطار متكامل لتمكين الشركات الناشئة

في بداية عمل المجموعة الوزارية لريادة الأعمال في مصر، كانت الرؤية المحركة هي وضع إطار واضح يعكس نقطة تحول حقيقية في مسار تطوير الشركات الناشئة، تبني على الدروس المستفادة من التجارب السابقة. ولتحقيق ذلك، تم بناء إطار إستراتيجي سيتم طرحه مع إطلاق مجموعة من السياسات الداعمة لتمكين منظومة الشركات الناشئة في مصر تستهدف أكثر من ٥٠٠٠ شركة، من بينها ٥٠٠ شركة تجذب استثمارات بأكثر من مليون دولار، من أجل تعزيز مكانة مصر كمركز إقليمي للشركات الناشئة. ويحتوي هذا الإطار على خمس مبادرات رئيسية:

أولاً: وضع تعريف معتمد وموحد للشركات الناشئة هذا التعريف الموحد يضمن وضوح المفاهيم والتصنيفات، مما يسهل التواصل بين جميع الأطراف المعنية ويعزز الكفاءة والشفافية في المنظومة. مع إصدار إطار تنظيمي لتصنيف هذه الشركات بناءً على معايير واضحة وموضوعية. يهدف هذا التصنيف إلى منح الشركات شهادة تصنيف تفتح لها أبواب الاستفادة من التسهيلات والدعم المقدم من الجهات الحكومية.

ثانيا: إطلاق مبادرة تمويلية حكومية موحدة تحفز استثمارات القطاع الخاص واستثمارات رأس المال المخاطر في الشركات الناشئة. تهدف هذه المبادرة إلى بناء جسور تعاون بين الحكومة والمستثمرين، عبر توفير آليات دعم وضمانات تقلل من المخاطر الاستثمارية وتزيد من الثقة في السوق المحلي. كما تسعى المبادرة إلى جذب رأس المال المخاطر الذي يسهم في دفع عجلة النمو وخلق فرص عمل جديدة، إضافة إلى تعزيز قدرات الشركات الناشئة على المنافسة محليًا وعالميًا.

ثالثاً: برنامج الشركات الناشئة في مرحلة التوسع Scale-Ups لدعم وتمكين الشركات ذات النمو السريع والاستثمارات الكبيرة، خاصة التي جمعت تمويلاً بقيمة ١٠ ملايين دولار أو أكثر والتي قد لا ينطبق عليها الاستفادة من شهادة تصنيف شركة ناشئة إما لحجمها أو عمرها. ويهدف البرنامج إلى تسريع وصول تلك الشركات إلى تقييم يتجاوز المليار دولار.

رابعًا: تأسيس آلية فعالة لرصد التقدم في تنفيذ أهداف السياسات لمنظومة الشركات الناشئة في مصر، مع تحديد مؤشرات أداء واضحة تضمن تفعيل المبادرات والسياسات بشكل مستمر وشفاف. وتعمل هذه الآلية على متابعة الإنجازات، ومعالجة التحديات فور ظهورها، بما يعزز الالتزام الجماعي ويحفز جميع الأطراف على المشاركة الفاعلة في تحقيق الأهداف المنشودة.

خامسًا: إعداد واعتماد الدليل الحكومي الموحد للشركات الناشئة، باعتباره مرجعًا إرشاديًا شاملًا يضم كافة الإجراءات والخدمات والتصاريح والتراخيص الحكومية التي تحتاجها الشركات الناشئة في مختلف مراحل التأسيس والنمو والتوسع، بما يحقق الوضوح والشفافية ويقلل من التعقيد وعدم اليقين التنظيمي.

كما انتهت المجموعة الوزارية من صياغة مجموعة من السياسات الداعمة لتمكين الشركات الناشئة، تتمركز حول خمسة مبادئ رئيسية، وهي:

- **إجراءات أكثر وضوحًا وسرعة:** من خلال تبسيط وتوحيد الإجراءات الحكومية، وتسريع تأسيس الشركات، وتيسير الامتثال الضريبي والتنظيمي بما يتناسب مع طبيعة الشركات الناشئة ومراحل نموها المختلفة.

- **بيئة أعمال محفزة للابتكار:** عبر دعم البحث والتطوير، وحماية الملكية الفكرية، وتسهيل توطين التكنولوجيا المتقدمة، وربط الابتكار بالقطاعات ذات الأولوية الاقتصادية والصناعية.
- **الحكومة كشريك داعم وليس منافسًا للشركات الناشئة:** من خلال فتح فرص حقيقية للعمل مع الحكومة، وإتاحة المشتريات والمشروعات الحكومية، وبناء شراكات استراتيجية تدعم نمو الشركات الناشئة بدلًا من مزاحمتها.
- **الحفاظ وتنمية الكوادر المحلية وفتح آفاق دولية:** عبر سياسات مرنة لجذب المواهب، وتسهيل انتقال الخبرات، ودعم بناء القدرات القيادية داخل الشركات الناشئة، وتمكينها من التوسع الإقليمي والدولي.
- **بنية تحتية داعمة للشركات الناشئة تدفع النمو والتوسع:** من خلال تطوير الأطر التنظيمية والتمويلية، ودعم حاضنات ومسرعات الأعمال، وتوفير مناطق وخدمات متخصصة تعزز قدرة الشركات الناشئة على النمو المستدام والتوسع في الأسواق.

إن اعتماد هذا الإطار المتكامل يشكل نقطة تحول حقيقية تمهد الطريق لمنظومة ريادة أعمال قوية ومستدامة، قادرة على استغلال الفرص المتاحة وتجاوز التحديات القائمة، بما يسهم في دفع مصر نحو مركز ريادي إقليمي ودولي في مجال الابتكار وريادة الأعمال. ومن خلال هذا العمل المنسق، تتجه المنظومة نحو مستقبل واعد يُعزز النمو الاقتصادي وخلق بيئة حيوية للشركات الناشئة ورواد الأعمال.

٧. التعاون الاقتصادي بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

إطلاق استراتيجية تعزيز التعاون الاقتصادي بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

انطلاقاً من أن تعزيز التكامل الاقتصادي بين دول الجنوب يعد من أهم الركائز الرئيسية للتوجه المصري للانخراط في القارة الافريقية، فضلا عن اهتمام مصر بالدفع نحو ترسيخ الشراكات على صعيد التعاون الثلاثي، قامت وزارة التعاون الدولي آنذاك بإطلاق استراتيجيتها للتعاون بين دول الجنوب والتعاون الثلاثي، وذلك على هامش الاجتماعات السنوية لبنك التنمية الأفريقي، بالتعاون مع الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (NEPAD)، حيث

نظمت الوزارة مائدة مستديرة رفيعة المستوى بمناسبة هذه المناسبة، شهدت مشاركة ٥٠ شريكًا تنمويًا.

وتتمحور الاستراتيجية حول تحديد وعرض الممارسات والسياسات التنموية الناجحة التي يتم تنفيذها مع شركاء التنمية، والاستفادة من منصات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لتكرار والتوسع في تطبيق هذه التجارب الناجحة في الاقتصادات النامية والناشئة، وهو ما بدوره سيعزز من التكامل بين دول الجنوب.

وسعت الوزارة من خلال تفعيل هذه الاستراتيجية إلى الدفع قدماً بعلاقات التعاون مع الدول الافريقية سواء على المستوى الثنائي أو من خلال الانخراط في مبادرات متعددة الأطراف بعضوية عدد كبير من الدول الافريقية، وهو ما يعمل على تعزيز وتنويع أواصر التعاون مع الدول الافريقية.

فعلى سبيل المثال، يعد انخراط الجانب المصري في مبادرة الحزام والطريق مثالا لدعم التعاون مع الدول الافريقية، حيث تعد المبادرة معنية بالمقام الأول بتعزيز البنية التحتية بين دولها، وتجدر الإشارة إلى أن المبادرة لا تربط آسيا فقط ولكن أيضًا أفريقيا، وتعد دول شرق أفريقيا مثل مصر وجيبوتي والسودان وإثيوبيا دولًا محورية لطريق الحرير البحري بسبب موقعها الجغرافي.

ومن أبرز مشروعات البنية التحتية المتعلقة بالربط البري بين الدول الافريقية والتي تم تنفيذها في إطار مبادرة الحزام والطريق، تجدر الإشارة إلى خط سكة حديد مومباسا-نيروبي والذي يعد أكبر مشروع للبنية التحتية تم تنفيذه في كينيا منذ الاستقلال. ومنذ افتتاحها في عام ٢٠١٧، كان لسكة الحديد تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كينيا، كما أنها خفضت بشكل كبير التكاليف اللوجستية للمنتجات المصدرة من المناطق الداخلية في شرق أفريقيا عبر ميناء مومباسا، واعتبارًا من ٣١ أغسطس ٢٠٢٣ تعمل السكك الحديدية بمعدل ٦ قطارات ركاب يوميًا، يتم من خلالها نقل ١١ مليون مسافر، ويزيد متوسط معدل الإشغال عن ٩٥٪. ويعمل ما معدله ١٧ قطار شحن يوميًا، ويتم نقل إجمالي ٢٨ مليون طن من البضائع. ووفقا لتقديرات الحكومة الكينية، فلقد أضاف هذا المشروع حوالي ٢٪ إلى النمو الاقتصادي في كينيا.

وفي السياق ذاته، عملت عضوية مصر في الأمانة التنفيذية لشبكة مركز تعزيز التنمية العالمية على تعزيز التعاون مع عدد من الاقتصادات الناشئة لاسيما الافريقية، حيث تهدف الشبكة إلى توحيد الجهود والرؤى حيال تنفيذ مبادرة التنمية العالمية (GDI) التي أطلقتها الصين وأهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، وذلك من خلال تعزيز التعاون بين الوكالة الصينية للتعاون الإنمائي الدولي (CIDCA) وعدد من الاقتصادات الناشئة. وتضم الشبكة عدد من الدول من أهمها مصر والكونغو، تنزانيا، موزمبيق، مالي، أوغندا، غانا، غينيا، جيبوتي، زيمبابوي، فضلا عن الاتحاد الأفريقي.

وتتمتع مصر بعضوية هذه الشبكة، فضلا عن المشاركة في الأمانة التنفيذية للشبكة والتي تعمل على تنسيق السياسات التنموية لاسيما فيما يتعلق بتنفيذ المشروعات وعقد أنشطة لتبادل المعرفة والخبرات بدعم من الجانب الصيني، حيث تم المشاركة في عدد من برامج تبادل المعرفة في عدة مجالات من بينها الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي.

وفي السياق ذاته، تشارك مصر في رئاسة شبكة «تعزيز الاستثمار في الطاقة النظيفة في الاقتصادات الناشئة (The Network to Mobilize Clean- MICEE Energy Investment) التي تم إطلاقها خلال الاجتماعات السنوية للمنتدى الاقتصادي العالمي في يناير ٢٠٢٤. تهدف الشبكة إلى تعزيز تبادل المعرفة والتعاون بين القطاعين العام والخاص لتسريع الاستثمار في الطاقة النظيفة بالاقتصادات الناشئة ودول الجنوب.

وتسعى الشبكة إلى رفع حجم استثمارات الطاقة النظيفة أكثر من سبعة أضعاف خلال العقد القادم. وهي تعد منصة إقليمية رائدة تهدف إلى توحيد الجهود وتبادل المعارف والخبرات بين دول المنطقة، بما يعزز الانتقال العادل والمنظم نحو أنظمة طاقة أكثر استدامة وكفاءة. وتعمل الشبكة على توفير منصة للتفاعل البنّاء بين الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات البحثية، من خلال تبادل الحلول المبتكرة والسياسات الفعّالة والتجارب الناجحة التي يمكن تكييفها وتطبيقها وفقًا لاحتياجات وأولويات كل دولة.

ويُعد «دليل الحلول» (Playbook of Solutions) أحد الركائز المحورية لعمل الشبكة، إذ يضم حزمة من السياسات والممارسات الناجحة والمشروعات الرائدة التي أثبتت جدواها في دعم التحول الطاقي. ويتيح هذا الدليل للدول إمكانية الاستفادة من تجارب بعضها البعض، وتبني مسارات عملية قابلة للتنفيذ على أرض الواقع، مما يسرّع وتيرة التحول نحو الطاقة النظيفة ويعزز الأمن الطاقي في المنطقة.

وفي هذا الإطار، تضطلع مصر، بصفتها الرئيس المشارك للشبكة، بدور محوري في بلورة الرؤية الاستراتيجية وتحديد أولويات العمل المشترك، إلى جانب عرض قصص النجاح الوطنية في مجالات الطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، والهيدروجين الأخضر. كما تساهم مصر في تعزيز الترابط بين المبادرات الإقليمية والدولية، وحشد التمويلات المبتكرة، ونقل التكنولوجيا المتقدمة، وبناء القدرات البشرية والمؤسسية، بما يعزز مكانة المنطقة كمحور عالمي للطاقة النظيفة في المستقبل.

بالإضافة إلى الانخراط في المبادرات المتعددة الأطراف لتعزيز التكامل مع الدول الافريقية، تم الاعتماد على آلية أخرى وهي إقامة أنشطة وفعاليات بهدف نقل وتبادل المعرفة وأنجح السياسات في عدد من المجالات ذات الاهتمام المشترك، فعلى سبيل المثال، قام وفد وزاري رفيع المستوى من ٤ دول من المجموعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (سادك-SADC) بزيارة مصر خلال الفترة من ٧-١٢ يونيو ٢٠٢: وقد هدفت الزيارة إلى استعراض التجربة المصرية في مجال التعليم الرقمي، بما يساهم في تطوير دول مجموعة «سادك» لنظمهم التعليمية الرقمية على غرار التجربة المصرية المميزة في هذا المجال. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الزيارة تتسق بشكل رئيسي مع أولويات الرئاسة المصرية للنيباد والتي يعد من أهم أولوياتها تعزيز التعاون بين الدول الأفريقية لتبادل الخبرات في مجال استراتيجيات التعليم.

كما استضافت الوزارة بالشراكة مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة (UNECA) جلسة افتراضية لتبادل المعارف حول الأمن الغذائي والأنظمة الغذائية المرنة في أفريقيا وذلك في أبريل ٢٠٢٤، وذلك بمشاركة عدد من المسئولين الأفارقة رفيعي المستوى وعدد من ممثلي مؤسسات التمويل الدولية.

وايمانًا بأهمية التكاتف لمجابهة أثار التغير المناخي، فلقد نظمت الوزارة النسخة الثانية من منتدى مصر للتعاون الدولي والتمويل الإنمائي واجتماع وزراء المالية والاقتصاد والبيئة الأفارقة في القاهرة عام ٢٠٢٢ تحت عنوان «الطريق إلى مؤتمر المناخ COP27»، حيث شكلت منصة للدول النامية لإبراز صوت الدول النامية فيما يخص العمل المناخي، مع التركيز بشكل خاص على الدول الأفريقية.

وعلى هامش هذا المؤتمر، قامت الوزارة بعقد ورشتين عمل مخصصتين لمسئولي الدول الافريقي، الأولي تم عقدها بالشراكة مع صندوق الاستثمار المناخي، خلال الفترة من ٧-٨ سبتمبر ٢٠٢٢ وذلك على هامش النسخة الثانية من منتدى مصر للتعاون الدولي. وقد هدفت ورشة العمل إلى تبادل الخبرات وأنجح السياسات المتعلقة بكيفية دعم مشاركة القطاع الخاص وتحفيز دوره لسد فجوة تمويل

الأنشطة والمشروعات الخاصة بالتكيف مع آثار التغير المناخي، وقد تم التركيز بشكل خاص على الأنشطة والمشروعات المتعلقة بمحور العلاقة بين المياه والغذاء والطاقة. كما شهدت الورشة مشاركة ٢٣ من ممثلي الحكومات والقطاع الخاص من ٨ دول أفريقية: مصر، وموزمبيق، وأوغندا، والنيجر، وبوتسوانا، ومدغشقر، ونيجيريا، وزامبيا.

أما ورشة العمل الثانية، فتم عقدها بالشراكة مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة وذلك خلال الفترة من ٧-٨ سبتمبر ٢٠٢٢، وقد جمعت كبار المسؤولين الحكوميين في وزارات المالية والتعاون الإنمائي في إفريقيا لتبادل خبراتهم في دمج سياسات التكيف الوطنية مع تغير المناخ في سياسة وممارسات التعاون الإنمائي، حيث شارك في ورشة العمل ٢٥ مشاركًا من ١١ دولة افريقيا: تشاد وملاوي ومالي وموزمبيق والنيجر ورواندا وسيراليون وتنزانيا وأوغندا وزامبيا والسودان. وأسفرت ورشة العمل عن تطوير خريطة طريق خاصة بكل بلد من البلدان المشاركة، تتضمن الإجراءات ذات الأولوية لكل بلد لتعزيز تصميم وتنفيذ ومتابعة سياسات وممارسات التعاون المتوافقة مع التكيف مع المناخ.

هذا وقد تم استضافة جلسة خلال منتدى مصر للتعاون الدولي والتمويل الإنمائي Egypt-ICF٢٠٢١، لإطلاق تقرير «ملامح وآفاق التعاون بين دول الجنوب والتعاون الثلاثي لتعزيز التنمية في أفريقيا»، وذلك بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والبنك الإسلامي للتنمية (IsDB).

تعزيز أواصر التعاون بين مصر ودول إفريقيا

تُعدّ القارة الإفريقية امتدادًا استراتيجيًا وتاريخيًا لمصر، إذ تجمع مصر ودول القارة روابطاً حضارية وثقافية عميقة، فضلاً عن الجوار الجغرافي الذي أسّس لعلاقات متجذرة عبر العصور. إلا أن أهمية إفريقيا بالنسبة لمصر لا تقتصر على هذه الأبعاد التاريخية والجغرافية فحسب، بل تمتد لتشمل اعتبارات جوهرية تتعلق بالأمن القومي، والمصالح الاقتصادية، والفرص التنموية المشتركة. ففي ظل التغيرات المتسارعة التي يشهدها النظام الدولي، وتنامي التحديات السياسية والاقتصادية والبيئية التي تواجه دول القارة، أدركت مصر أن تعزيز انخراطها في الشأن الإفريقي لم يعد خيارًا أو رفاهية، بل ضرورة استراتيجية.

وتجدر الإشارة إلى أن أفريقيا تُعدّ ثاني أسرع منطقة اقتصادية نموًا في العالم، حيث تضم ١٢ من أسرع ٢٠ اقتصادًا وطنيًا نموًا. ووفقًا للتقديرات المنشورة على موقع برنامج الأمم المتحدة الانمائي، فإنه من المتوقع أن يتجاوز نمو الناتج المحلي الإجمالي في ما يقرب من نصف الدول الأفريقية نسبة ٥٪ في عام ٢٠٢٥، وهو معدل أعلى من المتوسط العالمي البالغ ٢,٨٪.

في هذا السياق، تبنت الدولة المصرية خلال السنوات الأخيرة سياسة فعالة تجاه القارة الافريقية، تقوم هذه السياسة على إعادة بناء جسور التواصل، وتوسيع آفاق التعاون مع مختلف دول القارة، سواء التعاون الثنائي أو المتعدد الأطراف. وقد شملت هذه السياسة تعزيز التواجد وتنشيط التعاون في مجالات حيوية مثل التجارة البينية، الاستثمار في مشروعات البنية التحتية، وتبادل الخبرات في مجالات التنمية المستدامة، كالتعليم، الصحة، والطاقة.

كما تحرص مصر على لعب دور فاعل في صياغة مستقبل القارة، من خلال دعم المبادرات القارية الكبرى، وعلى رأسها «أجندة إفريقيا ٢٠٦٣»، التي تبناها الاتحاد الإفريقي باعتبارها خطة طموحة لتحقيق التحول الاقتصادي والاجتماعي الشامل في إفريقيا. وتتلاءم هذه الأجندة مع الرؤية المصرية المبنية على تعزيز التكامل الإفريقي، وتحقيق التنمية المستدامة، وبناء شراكات استراتيجية بين دول القارة بعيدًا عن الاعتماد على خارجها، وتستند مصر في هذا الدور إلى عدد من المقومات؛ أبرزها موقعها الجغرافي كبوابة شمال إفريقيا إلى الشرق الأوسط وأوروبا.

فضلا عن أن اهتمام مصر بتعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي الشامل مع الدول الافريقية، ينبع من إيمان راسخ بأن الدول التي تتشابه ظروفها الاقتصادية والاجتماعية، تكون أكثر قدرة على تعزيز التعاون فيما بينها من خلال مشاركة أنجح السياسات والممارسات التي أثبتت فعاليتها في مواجهة التحديات التي تواجهها دول القارة، ومن ثم فإن تعزيز التعاون الاقتصادي

بين دول الجنوب لطالما كان أحد المحددات الرئيسية للعلاقة الوطيدة التي تجمع مصر بالدول الافريقية.

ومن ثم، فإن الدولة المصرية قد اعتمدت على عدة أدوات وآليات متنوعة لتعزيز التعاون مع الدول الأفريقية، حيث كانت الآليات الاقتصادية وتبادل المعرفة وبناء العلاقات على مبدأ المنفعة المشتركة، بمثابة الركيزة الرئيسية لتعزيز التعاون بين الجانبين.

نبذة عن التطور التاريخي لمسار العلاقات المصرية الإفريقية

ترتبط مصر بعلاقات سياسية وتاريخية قوية مع الدول الإفريقية، حيث دعمت حركات التحرر منذ منتصف القرن العشرين، مما رسّخ صورتها الإيجابية في الوعي الإفريقي. كما ارتكز انخراط مصر في تعزيز التعاون مع دول القارة على مبدأ الانتماء للقارة الإفريقية، وتطورت أبعاد هذا التعاون إلى ما هو أبعد من الدعم السياسي لتحقيق شراكات تنموية تهدف إلى تحقيق الاستقرار والنمو المشترك، تماشيا مع أجندة إفريقيا ٢٠٦٣. تجلى هذا الدور تاريخيًا في دعم مصر لتأسيس منظمة الوحدة الإفريقية، وتطور علاقاتها مع القارة عبر مراحل تعكس تحولًا من البعد التحرري إلى التنموي والاستراتيجي، كما هو موضح أدناه:

- الفترة بين ١٩٥٠ و١٩٦٠، وبالأخص بعد ثورة يوليو ١٩٥٢، ركزت مصر بقيادة جمال عبد الناصر على دعم القارة الإفريقية، حيث ساندت حركات التحرر في أكثر من ٣٠ دولة وساهمت في تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية عام ١٩٦٣. كما لعبت دورًا محوريًا سياسيًا ولوجستيًا في دعم النضال ضد الاستعمار والعنصرية، وسعت لترسيخ مبدأ «الوحدة الإفريقية» كوسيلة للتحرر وبناء مستقبل مشترك.
- أوائل السبعينيات، تعزّز الدور الإفريقي لمصر، حيث شهدت هذه الفترة أيضًا انطلاق التعاون العربي–الإفريقي، واستضافة مصر أول قمة عربية–إفريقية في عام ١٩٧٧، إلى جانب تأسيس مؤسسات مالية مشتركة لدعم التنمية.
- بين عامي ١٩٨٠ و١٩٩٠، ركزت مصر على دعم التنمية في إفريقيا، من خلال إنشاء الصندوق المصري للتعاون الفني مع إفريقيا عام ١٩٨٠، الذي ساهم في تدريب آلاف الكوادر وإيفاد خبراء في مجالات الصحة والزراعة والتعليم، إضافةً إلى تقديم مساعدات إنسانية وتنموية. كما دعمت مصر استقلال ناميبيا، وساهمت في إنهاء الفصل العنصري بجنوب إفريقيا، ولعبت دورًا في حل نزاعات بعدة دول مثل أنجولا وموزمبيق والصومال وموريتانيا، خاصة خلال رئاستها لمنظمة الوحدة الإفريقية.

- تولت مصر رئاسة منظمة الوحدة الإفريقية لدورتين (١٩٨٩–١٩٩٠ و١٩٩٣–١٩٩٤)، وأطلقت خلالها أول آلية إفريقيا لحل النزاعات، وقدمت مبادرات لمعالجة قضايا اللاجئين والديون والتنمية. كما لعبت دورًا رئيسيًا في التحول إلى الاتحاد الإفريقي، وساهمت في صياغة وثيقته التأسيسية عام ٢٠٠٠. تُعد مصر من أكبر المساهمين في ميزانية الاتحاد، واستضافت مؤتمرات قارية هامة، وتولت رئاسته عام ٢٠١٩، كما لعبت مصر دورا محوريا في تعزيز التعاون بين الدول الأفريقية خلال رئاستها لوكالة تنمية الاتحاد الافريقي «النيباد» عام ٢٠٢٥.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن مصر تستضيف **عددًا من المؤسسات الأفريقية في مصر، من أبرزها:**

- مكتب الاتحاد الأفريقي لدى جامعة الدول العربية بالقاهرة.
- اتحاد الغرف الأفريقية للتجارة والصناعة والزراعة والمهن التابع للاتحاد الأفريقي.
- وكالة الاستثمار الإقليمية التابعة للكوميسا.
- اتحاد الغرف الأفريقية للتجارة والزراعة والصناعة والمهن.
- بنك التصدير والاستيراد الأفريقي.
- المكتب القُطري لبنك التنمية الأفريقي وصندوق التنمية الأفريقي.
- الاتحاد الأفريقي لمنظمات مقاولي التشييد.
- الشركة الأفريقية لإعادة التأهيل.
- مكتب المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا.
- منظمة تضامن الشعوب الأفروآسيوية.
- الاتحاد الأفريقي لكرة القدم.

أبرز ملامح الانخراط الاقتصادي المصري في القارة الافريقية

تهدف السياسة المصرية إلى تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع إفريقيا كأولوية استراتيجية من خلال زيادة الاستثمارات المصرية في إفريقيا وتعزيز التعاون الاقتصادي في المجالات ذات الصلة الوثيقة بالتنمية، لا سيما في ضوء الإصلاحات في مجال الاستثمار والتي شملت إصدار العديد من القوانين كقانون الاستثمار ولائحته التنفيذية. كما اتخذت مصر أيضًا تدابير مؤسسية لتحسين مناخ الاستثمار وتطوير مركز خدمات المستثمرين وتنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي وطني طموح، بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية، والذي يتضمن حزمة من الإصلاحات المالية والنقدية والتشريعية لتحسين مناخ الأعمال والاستثمار وإزالة الحواجز التي تواجه القطاع الخاص والمستثمرين الأجانب. ويتماشى ذلك مع مبادرة مجموعة العشرين للشراكة مع إفريقيا والتزام مصر بدعم تنفيذ أجندة الاتحاد الإفريقي ٢٠٦٣، والتي تمثل الإطار التنموي الأساسي للقارة الإفريقية.

فضلًا عن إدراك القيادة السياسية للمزايا الاقتصادية الرئيسية للتكامل الإقليمي بين دول القارة الأفريقية وانعكاسات ذلك بشكل إيجابي على تعزيز النمو الاقتصادي لدول القارة، لاسيما وأن عدد سكان القارة يربو على ١,٥ مليار نسمة، بالإضافة إلى امتلاك القارة موارد طبيعية هائلة من النفط والغاز والمعادن والأراضي الخصبة، مما يؤهل افريقيا لتكون سوقًا إنتاجية واستهلاكية ضخمة.

ومن هذا المنطلق، عكفت الدولة المصرية على تطوير عدد من الآليات لتعزيز التعاون الاقتصادي بشكل شامل مع القارة الافريقية، ويمكن رصد أهمها فيما يلي:

١- التكامل بين أجندة إفريقيا ٢٠٦٣ ورؤية مصر ٢٠٣٠

تعتبر "أجندة التنمية الأفريقية ٢٠٦٣" هي الخطة الرئيسة للتحول الاجتماعي والاقتصادي والتكنولوجي التي تسعى القارة الأفريقية إلى تحقيقه، من خلال الاستغلال الأمثل لمزايا القارة المُتمثلة في شعوبها

وتاريخها وثقافاتها المتنوعة ومواردها الطبيعية المختلفة، بهدف إحداث تغيير في وضعها عالميًا، مرتكزًة على عنصر القوى البشرية والتنمية في رأس المال البشري الأفريقي والاستثمار في البنية التحتية، بهدف القضاء على الفقر، وتمكين المرأة والشباب، وتعزيز السلم والأمن الدائمين، وبناء المؤسسات القائمة على التنمية الفعّالة والمشاركة والمساءلة.

تمتد أجندة ٢٠٦٣ على مدى خمسين عامًا، تقسّم إلى خمس مراحل كل منها مدتها عشر سنوات، وتشرف على تنفيذها إدارة التخطيط الاستراتيجي بالاتحاد الإفريقي بالتنسيق مع مختلف الأطراف. وقد أكدت الوثيقة أن إفريقيا تمتلك أكثر من ٩٠٪ من احتياطيات الموارد الطبيعية العالمية، ما يمنحها فرصة فريدة لتحقيق تنمية مستدامة.

أُعدت أجندة إفريقيا ٢٠٦٣ كرؤية إفريقية خالصة لتقود القارة نحو انطلاقة تنموية شاملة، وتشمل الأجندة عدة برامج في مجالات متعددة، منها: الزراعة، الصناعة، التوظيف، تمكين الشباب، تأسيس منظمات اقتصادية وتنموية موحدة، تعزيز التكامل السياسي والاقتصادي، وتشجيع التصنيع وزيادة القيمة المضافة للموارد.

وتحدد أجندة التنمية الأفريقية سبعة محاور رئيسة لتحقيق التنمية المستدامة للدول الأفريقية على النحو التالي:

- الازدهار القائم على النمو الشامل والتنمية المستدامة.
- التكامل والاتحاد سياسيًا لتحقيق الرؤية الشاملة لنهضة أفريقية.
- الحكم الرشيد والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون.
- التمتع بالسلم والآمن.
- هوية ثقافية قوية اعتمادًا على التراث والقيم والأخلاقيات المشتركة.
- إطلاق الطاقات الكامنة للمرأة والشباب لقيادة قطار التنمية بالدول.
- أن تصبح القارة لاعباً وشريكاً عالمياً قوياً وفعّالاً.

وفي هذا السياق، حرصت مصر على مواءمة أهدافها التنموية في إطار «رؤية مصر ٢٠٣٠» والتي تم اطلاقها عام ٢٠١٦ مع طموحات «أجندة أفريقيا ٢٠٦٣»، بما يضمن اتساق السياسات الوطنية مع الأجندة الإقليمية. وفي هذا الصدد، يمكن استقراء التكامل بين "رؤية مصر ٢٠٣٠" و"أجندة التنمية الأفريقية ٢٠٦٣" في الأوجه التالية:

- القضاء على الفقر، وتحسين الدخل وتوفير فرص عمل.
- إتاحة الفرص لجميع الأفارقة للحصول على سكن لائق في بيئة نظيفة وآمنة.
- دعم قطاع التعليم وتعزيز المهارات والتكنولوجيا والبحث والابتكار من أجل بناء المعرفة.
- التحول الاقتصادي والنمو والتصنيع وخلق القيمة المضافة واستغلال الموارد الطبيعية.
- دعم انخراط القطاع الخاص في التنمية
- تعزيز وتحديث الزراعة والأعمال التجارية الزراعية، وزيادة القيمة المضافة والإنتاجية.
- حملات دولية لتمويل مشروعات البنية التحتية الرئيسة لمواكبة التطور العالمي.
- الاهتمام بزيادة حجم التجارة البينية وتعبئة الموارد المحلية.

وانطلاقًا من التزامها بأهمية المتابعة والتقييم، دأبت الدولة المصرية على إعداد التقارير الوطنية الخاصة بمتابعة تنفيذ أجندة أفريقيا ٢٠٦٣ كل عامين، حيث قدمت ثلاثة تقارير في أعوام ٢٠١٩ و٢٠٢١ و٢٠٢٣، إلى جانب تقرير المشاورات في عام ٢٠٢٢، وذلك ضمن إطار تنفيذ الخطة العشرية الأولى للأجندة (First Ten-Year Implementation Plan).

وقد تم اختيار مصر ضمن الدول الرائدة التي تطبق أفضل الممارسات في إعداد ومتابعة التقارير الوطنية المتعلقة بأجندة أفريقيا ٢٠٦٣، لاستعراض تجربتها في متابعة تنفيذ الخطة العشرية الأولى بهدف تبادل

الخبرات وتعزيز قدرات الدول الأعضاء الأخرى في هذا الشأن. وهو ما يؤكد حرص الدولة المصرية على اتباع أفضل الممارسات فيما يتعلق برصد ومتابعة جهود ومؤشرات تحقيق التنمية المستدامة، ليس فقط على المستوى الوطني، بل أيضًا على مستوى القارة الأفريقية، بالإضافة إلى التزامها بتعزيز التعاون وتبادل الخبرات مع الدول الإفريقية.

كما شاركت مصر بفعالية في إعداد الخطة العشرية الثانية لأجندة أفريقيا ٢٠٦٣، وخاصة إطار المتابعة والتقييم الخاص بها، مما يعكس دورها المحوري في دعم جهود التخطيط والتنمية على المستوى القاري.

٢- تعزيز الاستثمارات المصرية- الأفريقية

تشمل الاستثمارات المصرية في إفريقيا مجموعة متنوعة من القطاعات، أبرزها: البناء والتشييد، والصناعات الكيميائية، والتعدين، والمستحضرات الطبية والدوائية، والاتصالات، والمكونات الإلكترونية، والخدمات المالية. في المقابل، تتركز الاستثمارات الإفريقية في مصر في مجالات الزراعة، والصناعة، والخدمات المالية، والسياحة، والإنشاءات، وتكنولوجيا المعلومات.

وتجدر الإشارة إلى أنه وفقاً لتقرير الاستثمار العالمي ٢٠٢٥، الذي أصدرته منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، فإن مصر تعد المساهم الرئيسي في نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا عام ٢٠٢٤. وتشمل التطورات الرئيسية زيادة ملحوظة في التزامات تمويل المشروعات لا سيما في قطاعي الطاقة والبنية التحتية للنقل.

وتُعد مصر أكبر مستثمر إفريقي في القارة، وتستهدف استثماراتها دولًا مثل الجزائر، والسودان، وليبيا، ونيجيريا، والمغرب، وإثيوبيا، وتنزانيا، نظرًا لأهميتها الاستراتيجية وتوافر الفرص الاستثمارية بها.

وفي إطار دعم التوسع المصري في إفريقيا، تم تأسيس صندوق ضمان مخاطر الاستثمار في إفريقيا، بهدف:

- تشجيع الاستثمارات المصرية داخل القارة
- توفير ضمانات ضد المخاطر الاقتصادية
- دعم الاستثمارات المشتركة والاقتصاد الرقمي
- تعزيز قدرات الحوكمة، والتمويل، ومكافحة الفساد
- دعم مبادرات مثل السوق الإفريقية المفتوحة للطيران (SAATM)

وفي إطار التوسع الإقليمي، أطلقت مصر عددًا من المشروعات الصناعية في دول إفريقيا جنوب الصحراء، كما توسعت مؤسسات مالية مصرية رائدة، مثل البنك التجاري الدولي (CIB)، إلى أسواق كينيا وإثيوبيا، مما يدعم تمويل التجارة والبنية التحتية، ويعزز نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وقد ساهمت الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية التي نفذتها الحكومة المصرية في تعزيز ثقة المستثمرين الدوليين في مناخ الأعمال بمصر، شملت تلك الإصلاحات:

- إصدار قوانين جديدة للاستثمار
- تحديث قوانين الشركات وسوق المال
- إنشاء مركز خدمات المستثمرين لتيسير الإجراءات

الجدير بالذكر أنه طبقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء قد سجلت قيمة استثمارات دول الاتحاد الإفريقي بمصر ٨٣١,٢ مليون دولار خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ مقابل ١,٦ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣.

كما سجلت قيمة الاستثمارات المصرية في دول الاتحاد الإفريقي ٤٩٩,١ مليون دولار خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ مقابل ٥٠٤,٦ مليون دولار خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣.

وتعكس هذه البيانات وجود مساحة كبيرة للتحرك المصري-الافريقي لزيادة معدلات الاستثمار المتبادلة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال قيام الجانبين بتطوير استراتيجيات مستدامة لتسهيل تدفقات الاستثمار والتجارة بين الدول الأفريقية، بهدف إنشاء شراكات متكاملة مع الجهات الفاعلة الرئيسية في القارة وتكثيف حضور المؤسسات المالية الضامنة للصادرات والاستثمارات في أفريقيا، وتحسين البنية التحتية والخدمات اللوجستية التي تربط دول القارة،

وإقامة شراكات ثنائية ومتعددة الأطراف مع الشركاء المحليين في الدول المستهدفة للتغلب على العقبات البيروقراطية واللوائح الحكومية أو التحديات المتعلقة بكفاءة شبكات التوزيع.

٣- تدشين المشروعات التنموية المشتركة

تسعى مصر من خلال العضوية في مجلس محافظي المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا (BADEA) إلى زيادة التجارة البينية بين مصر والدول الأفريقية، وفي إطار استهداف زيادة الانخراط في مشروعات التنمية في أفريقيا يتم عرض المشروعات التي يمولها المصرف في الدول الأفريقية من خلال الاعلان عن عمليات المصرف التي يقرها مجلس الإدارة على منصة حافز لإتاحة الفرصة للقطاع الخاص والشركات المصرية للمشاركة في تنفيذ هذه المشروعات. وفي إطار سعي المصرف المستمر لتقوية علاقات التعاون الاقتصادي والفني بين الدول العربية والدول الأفريقية جنوب الصحراء، يقدم المصرف تمويلاته إلى الدول والمؤسسات الأفريقية المؤهلة للاستفادة من تمويلاته عبر نوافذ القطاعين العام والخاص ونافذتي التجارة وتنمية القدرات، كما يبذل جهودا حثيثة لدعم تنفيذ الخطط والبرامج الإنمائية في أفريقيا. فقد تم خلال عام ٢٠٢٤ التوقيع على ١٢ اتفاقية قرض مع ٥ دولة أفريقية و٧ مؤسسات مالية محلية وإقليمية وبلغ إجمالي القروض ٥٤٢,٣٢٢ مليون دولار و٢١٠ مليون يورو، كما تم إعلان نفاذ ١٧ اتفاقية قرض مع ١٠ دول أفريقية و٧ مؤسسات إقليمية بمبلغ إجمالي قدره حوالي ٩٠٧,٧٢٢ مليون دولار ومبلغ ١٥٠ مليون يورو.

ويمكن رصد أهم المشروعات التنموية التي تم/يتم تنفيذها بهدف تعزيز التكامل والترابط بين مصر والقارة الافريقية كما يلي:

البنية التحتية والربط البري

في إطار جهودها لتعزيز التكامل الإقليمي وتطوير البنية التحتية في إفريقيا، أطلقت مصر عددًا من المشروعات الحيوية التي تستهدف الربط البري والكهربائي والمائي بين دول القارة:

- **مشروع الربط البري (طريق القاهرة – كيب تاون):**

بدأت مصر في عام ٢٠٢١ تنفيذ مشروع استراتيجي يربط شمال القارة بجنوبها عبر طريق «القاهرة – كيب تاون»، والذي يُعد أطول طريق بري في إفريقيا بطول يصل إلى ٩٧٠٠ كيلومتر. ينطلق الطريق من مدينة الإسكندرية، مرورًا بالقاهرة وأسوان، ثم يعبر عدة دول إفريقية تشمل: السودان، جنوب السودان، إثيوبيا، تنزانيا، كينيا، زامبيا، وصولًا إلى كيب تاون في جنوب إفريقيا. ويُعد المشروع محورًا رئيسيًا لتعزيز التجارة البينية وتنقل الأفراد والبضائع عبر القارة.

- **مشروع الربط البري (مصر-ليبيا- تشاد):**

خصصت الحكومة نحو ٦ مليارات جنيه (١٢٢,٤ مليون دولار) لبدء تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع الربط البري مع ليبيا، بامتداد ١٠٠ كيلومتر من إجمالي ٤٠٠ كيلومتر داخل الأراضي المصرية، ويُعد طريق "شرق العوينات– الكفرة" من المشروعات الاستراتيجية التي تهدف إلى ربط مصر بليبيا وصولاً إلى تشاد، بإجمالي أطوال تبلغ ١٧٢٠ كيلومتراً، موزعة بين ٤٠٠ كيلومتر داخل مصر، و٣٩٠ كيلومتراً داخل ليبيا، و٩٣٠ كيلومتراً داخل تشاد، ستهدف المشروع فتح محور بري جديد يربط جنوب غرب مصر بعمق الجنوب الليبي، وصولاً إلى الأراضي التشادية، ما يُسهم في تعزيز حركة التجارة مع دول القارة الأفريقية.

- **مشروعات الربط الكهربائي:**
  - الربط بين مصر والسودان: تم تشغيل الخط في أبريل ٢٠٢٠ بطول ١٧٠ كم (١٠٠ كم داخل مصر و٧٠ كم في السودان)، بقدرة ابتدائية تبلغ ٨٠ ميجاوات، مع خطة توسعية لزيادة القدرة إلى ٣٠٠ ميجاوات ثم إلى ٢٠٠٠ ميجاوات حسب احتياجات البلدين، من خلال استثمارات إضافية.
  - الربط بين مصر وليبيا: يعمل حاليًا بقدرة ١٥٠ ميجاوات، وتُجرى دراسات لزيادته إلى ٢٠٠٠ ميجاوات ضمن خطة أشمل للربط الكهربائي بين دول شمال إفريقيا. وقد حظي المقترح

المصري بموافقة قمة الاتحاد الإفريقي في ٢٠٢١، وأُدرج ضمن مشروعات PIDA-PAP2 العابرة للأقاليم.

- تشارك مصر بفاعلية في تجمع الطاقة لدول شرق أفريقيا EAPP (Eastern Africa Power Pool) من خلال وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة (عضو المجلس الوزاري في التجمع) والشركة القابضة لكهرباء مصر (عضو اللجنة التوجيهية)، ومؤخرا نجحت مصر في الحصول على استضافة مقر مشغل السوق لتجمع الطاقة لدول شرق افريقيا **(EAPP Market Operator Unit)**، وهو ما سيتم الاعلان عنه رسميا في الاجتماعات القادمة للمجلس الوزاري واللجنة التوجيهية والتي سنعقد في مصر في فبراير ٢٠٢٦.

- **محطات الطاقة الشمسية:**

في إطار دعم الطاقة المتجددة في إفريقيا، ساهمت مصر في إنشاء محطات طاقة شمسية بعدد من الدول، منها:

- إريتريا: محطة متصلة بالشبكة (٢ مليون دولار) ومحطة غير متصلة بالشبكة (٨,٤ ملايين دولار).
- أوغندا: محطة متصلة بالشبكة (٦ ملايين دولار).
- جيبوتي: محطتان بقدرتي ٣٠٠ كيلووات و٢٥٠ ميجاوات، بتكلفة ١,٥ و١,٣ مليون دولار على التوالي.
- بوروندي: ورشة لصيانة المحولات الكهربائية، باستثمار ١٠,١ ملايين جنيه مصري، وتشغيل كامل مع تدريب الفنيين المحليين.
- تعزيز التعاون في مجال الطاقة مع نيجيريا وتنسيق في مجال الصيد البحري مع موريتانيا، ودعم الشركات المصرية في مالي.

- **المشروعات المرتبطة بالربط البحري**

- مشروع الربط المائي (بحيرة فيكتوريا – البحر المتوسط): في عام ٢٠٢١، طرحت مصر مشروعًا طموحًا يربط بحيرة فيكتوريا بالبحر المتوسط عبر نهر النيل، كجزء من استراتيجيتها لتوسيع التعاون الاقتصادي والنقل النهري مع دول حوض النيل. يهدف المشروع إلى ربط الهضبة الاستوائية وشرق إفريقيا بشمال القارة، وتوفير ممر مائي إقليمي يدعم التنمية المستدامة، ويُسهم في تطوير مجرى نهري صالح للملاحة يصل إلى البحر المتوسط، بما يعزز التجارة والتكامل الإقليمي.
- سد «جوليوس نيريري» مع تنزانيا، وهو سد مقام على نهر داخلي في تنزانيا، حيث أشادت الرئيسة التنزانية بالدعم المصري، مؤكدةً الأهمية التي توليها بلادها لهذا المشروع التنموي المهم، ويمثل هذا المشروع نموذجًا يعكس عمق العلاقات المتميزة والصداقة بين مصر وتنزانيا، والذي يعد من أكبر المشروعات القومية في تنزانيا.. وقد قام بتنفيذه تحالف مصري من شركتي المقاولون العرب والسويدي.

كما تجدر الإشارة إلى أن قطاع الإنشاءات شهد انتعاشاً خلال الفترة الماضية، حيث نفذت شركات مصرية، أبرزها شركة المقاولون العرب، مشاريع ضخمة في عدد من الدول الإفريقية، من بينها:

- تحديث وتطوير طريق ماساكا - بوكاكاتا في أوغندا
- إنشاء مبنى هيئة التأمين ومقر سوق الأوراق المالية في نيجيريا
- تصميم وتشييد سد ومحطة روفيجي للطاقة الكهرومائية في منطقة «ستيجلر جورج» في تنزانيا

أبرز المبادرات المصرية داخل الاتحاد الأفريقي

في ضوء الدور الهام الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي من حيث السعي لتعزيز الوحدة والتكامل بين دول القارة، وتعزيز التنمية والتعاون في مختلف المجالات،

تعمل الدولة المصرية على دعم جهود الاتحاد الافريقي في هذا المضمار وذلك من خلال تعزيز التعاون في بعض المجالات التنموية ومن أهمها، البنية التحتية، التحول الرقمي والتكنولوجيا، الطاقة المُتجددة، إضافة الى التعليم والابتكار، وفيما يلي رصد لأهم المبادرات والتحركات المصرية في هذا الشأن:

- **إطلاق مبادرة علاج مليون إفريقي من فيروس سي**

أطلقت هذه المبادرة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وتم الإعلان عنها على هامش فعاليات ملتقى الشباب العربي الإفريقي، في أسوان مارس ٢٠١٩، على أن تبدأ المبادرة بعلاج مليون إفريقي من فيروس سي، وتقديم مساعدات دوائية، وقوافل طبية، وتدريب للأطباء الأفارقة، وافتتاح مراكز لفحص فيروس سي في أكثر من ١٤ دولة إفريقية.

- **دور وزارة الزراعية المصرية في إنشاء ٨ مزارع نموذجية**

عملت وزارة الزراعة المصرية على تخصيص ٣٥ مليون جنيه من موازنتها العامة سنويا لتنمية مشروعاتها في إفريقيا، وذلك لزيادة الفرص الاستثمارية بالقارة، حيث أنشأت ٨ مزارع نموذجية من إجمالي ٢٢ مزرعة، بالإضافة الى افتتاح المرحلة الأولى من محطة توليد الطاقة الشمسية بالمزرعة المصرية التنزانية المشتركة، ومتابعة تنفيذ سد -ستيجلر جورج- بتنزانيا والذي يعد من إحدى المشاريع التنموية التي تقوم بها مصر في إفريقيا.

- **ورشة عمل «صنع في إفريقيا»**

استضافت القاهرة نوفمبر ٢٠١٩، ورشة عمل تحت عنوان «صنع في إفريقيا»، استهدفت إنشاء نظام معلوماتي لربط الموارد القارية بسلاسل القيمة الإقليمية، لتقليل الاعتماد على الواردات من الخارج وتعزيز قيم الإنتاج المحلي الإفريقي، حيث شارك فيها عدد كبير من وزراء الصناعة الأفارقة ورؤساء اتحادات صناعات ووفود ممثلة عن ٢٥ دولة إفريقية، إضافة الى خبراء من ٨ دول من أوروبا والصين وعدد من المنظمات الدولية.

- **البرنامج الرئاسي لتأهيل الشباب الإفريقي للقيادة "AFRICAN PLP":**

استكمالاً لدور مصر في المشاركة الفعالة مع الحكومات الإفريقية بالاستثمار في المورد البشري وخاصة الشباب، أنشأت مصر البرنامج الرئاسي لتأهيل الشباب الإفريقي للقيادة، والذي هدف إلى تجميع الشباب الإفريقي بمختلف انتماءاته ومعتقداته تحت مظلة واحدة هدفها التنمية والسلام، يهدف البرنامج الرئاسي إلى إتاحة الفرصة إلى أكثر من ١٠٠٠ شاب من قارة إفريقيا عبر ١٠ دورات كل دورة تتسع لـ١٠٠ شاب، حيث تم تنفيذ البرنامج وتخريج الدفعات الثلاث الأوائل خلال فترة رئاسة مصر للاتحاد الإفريقي.

- **توصيل الخدمات الى ٦٠٠ مليون إفريقي**

في إطار المبادرة الإفريقية للطاقة المتجددة، والتي تهدف إلى توليد ١٠ جيجا وات من مشروعات الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٢٠، وزيادة هذه القدرات لتصل إلى ٣٠٠ جيجا وات بحلول عام ٢٠٣٠، سعت مصر من خلال رئاستها للاتحاد الإفريقي بالتعاون مع الصين في حل مشكلة الطاقة والكهرباء لأكثر من ٦٠٠ مليون إفريقي بدءًا من أبريل٢٠١٩.

- منتدى أسوان للسلام والتنمية المستدامة (٢٠١٩) ، وهو أول منصة إفريقية تجمع الأمن والتنمية، ركّز على إعادة الإعمار بعد النزاعات، وتضمين التنمية البشرية في استراتيجيات الاستقرار.
- مركز الاتحاد الإفريقي لإعادة الإعمار والتنمية بعد النزاعات – القاهرة (٢٠١٩)، بمثابة عقل مفكر لصياغة برامج إعادة البناء وتطوير المؤسسات في الدول الخارجة من الصراعات، مع التركيز على الخصوصيات الوطنية في مجالات مثل التعليم والصحة.
- مؤتمر مكافحة الفساد الإفريقي (٢٠١٩)، لاستعرض العلاقة بين الحوكمة الرشيدة والتنمية، مؤكدًا أن غياب الشفافية يعوق الاستثمار في القطاعات الأساسية كالتعليم والصحة.
- أطلقت وزارة الشباب والرياضة المصرية في ديسمبر ٢٠١٨ المدرسة الصيفية الإفريقية في مركز التعليم

المدني بالجزيرة، بالتعاون مع اتحاد الشباب الإفريقي وبرنامج آلية مراجعة النظراء وكلية الدراسات الإفريقية العليا.

- تُعد المدرسة أول تنفيذ عملي لتوصيات منتدى شباب العالم، وتستهدف تأهيل الشباب الإفريقي، وتعزيز الوعي القاري، من خلال برامج تفاعلية تناقش القضايا الإفريقية المحورية. وقد شارك في النسخة الأولى ١٠٠ دارس من بين أكثر من ٤٣٠٠ متقدم، بإشراف نخبة من الدبلوماسيين والمدربين المتخصصين.

- مركز إعادة الإعمار والتنمية: اقترحت مصر إنشاء مركز الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات، بهدف دعم الدول الخارجة من النزاعات وتثبيت الاستقرار.

- المنتديات الاستثمارية الإفريقية المتعددة، مثل منتدى الاستثمار في إفريقيا (٢٠١٨) ومنتدى إفريقيا بالعاصمة الإدارية (٢٠١٩)، والتي وضعت قضايا البنية التحتية البشرية كأولوية.

- دعت مصر إلى إنشاء مجلس إفريقي لوزراء الكهرباء والطاقة يتبع المجلس الاقتصادي والاجتماعي للاتحاد الإفريقي، نظرًا لأهمية قطاع الكهرباء والطاقة كعامل رئيسي في دفع نمو باقي قطاعات الاقتصاد القومي. ويأتي هذا الاقتراح استنادًا إلى الإنجازات الكبيرة التي حققتها مصر في تطوير قطاع الكهرباء خلال العشرين عامًا الماضية، بالإضافة إلى نجاحها في تصدير الطاقة الكهربائية إلى أوروبا عبر خطوط الربط الكهربائي.

- الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية: تعتبر أداة لنقل الخبرات والمعرفة إلى الدول الأفريقية ودول الجنوب، وتعكس التزام مصر التاريخي بدعم القارة منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ وحتى اليوم.

- وفي عام ٢٠٠٥، اقترحت مصر إنشاء مركز إفريقي للأمراض المستوطنة والمعدية والإيدز يكون مقره في القاهرة. كما أعربت عن استعدادها لنقل خبراتها في مجال الصناعات الدوائية وتصنيع الأمصال واللقاحات إلى دول القارة الإفريقية، إلى جانب مشاركة خبرتها في القضاء على مرض شلل الأطفال.

نحو استكشاف آفاق جديدة لتعزيز التكامل المصري-الأفريقي

شهد التعاون بين مصر وأفريقيا في العقد المنصرم، تطورات متعددة لاسيما على الصعيد الاقتصادي، إلا أنه في ضوء الإمكانيات المتاحة لدى مصر والتي تعد أحد أكبر الاقتصادات الناشئة في المنطقة، وكذا الدول الافريقية التي تتمتع بموارد طبيعية وبشرية تؤهلها لتتبوأ مكانة اقتصادية ودولية متميزة، فإنه يتعين على الجانبين العمل نحو استكشاف مزيد من المجالات التي تعمل على دعم الجهود الرامية لإحداث التكامل بين دول القارة.

وتتمثل الخطوة الأولى والأكثر أهمية لتعزيز التكامل الاقتصادي بين دول القارة في بناء شبكات نقل (الطرق والسكك الحديدية والموانئ والنقل الجوي) تتسم بالكفاءة، وهو ما سينعكس إيجابيا على تسهيل وزيادة معدلات التبادل التجاري والتنقل بين الدول، فضلا عن أنه سيعمل على تدشين وتعزيز سلاسل التوريد بين الدول الافريقية بشكل فعال.

ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال زيادة الاستثمارات في تعزيز البنية التحتية للدول الافريقية، ويمكن السعي لتوفير التمويلات المطلوبة في هذا الصدد، ليس فقط في شكلها التقليدي من خلال التمويلات الإنمائية الميسرة لشركاء التنمية، بل يجب التوسع في الاعتماد على أنماط تمويل غير تقليدية وعلى رأسه تعزيز الشراكة بين القطاعين الخاص والعام، حيث يمتلك القطاع الخاص المصري خبرات متميزة في المجالات المتعلقة بتعزيز البنية التحتية. علاوة على ذلك يمكن لمصر العمل على التوسع في تمويل وتنفيذ مشروعات البنية التحتية لاسيما الرقمية من خلال التعاون الثلاثي، حيث يمكن لمصر المشاركة بالخبرات الفنية في هذا المضمار، في حين تقوم إحدى المؤسسات التمويلية بتقديم الدعم المالي للمشروعات في الدول الافريقية المعنية.

كما تجدر الإشارة إلى أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية لتدشين مزيد من الخطوط الملاحية وتسيير مزيد من

رحلات الطيران التجاري لشحن المزيد من البضائع بين دول القارة، علاوة على أهمية تدشين معارض وفعاليات لعرض المنتجات الافريقية بشكل دوري في الدول الافريقية المختلفة، وهو ما سيساعد في الترويج لهذه المنتجات وفتح أفاق لتعزيز التبادل التجاري بين الجانبين.

وعلى صعيد أخر، يمكن للوكالة المصرية لضمان الصادرات أن تلعب دوراً رئيسياً في تعزيز نفاذ المنتجات المصرية إلى الأسواق الافريقية، وذلك من خلال توفير الدعم المالي والفني للمصدرين المصريين، ومساعدتهم في إدارة المخاطر المرتبطة بالتصدير، وهو ما سينعكس على تعزيز القدرة التنافسية للصادرات المصرية في الأسواق الافريقية.

علاوة على ذلك، يمكن العمل على تعظيم الاستفادة من اعتماد البنك المركزي المصري في نوفمبر ٢٠٢٤ لاتفاقية مشاركة البنك في نظام الدفع والتسوية الإفريقي PAPSS. والتوسع في استخدام هذا النظام وذلك بهدف تيسير تنفيذ المدفوعات والتحويلات التجارية عبر الحدود مع خفض التكلفة والزمن اللازمين لتنفيذها، مما يمثل خطوة واعدة جديدة نحو تدعيم الروابط الاقتصادية التاريخية والتوسع في حركة التجارة المتبادلة بين مصر والدول الإفريقية.

وفي السياق ذاته، يتعين على مصر والدول الافريقية تكثيف الجهود نحو توفير نصادر طاقة مستدامة ونظيفة في افريقيا، حيث يعد توافر الكهرباء أحد أهم دوافع التنمية الاقتصادية في افريقيا، وتعد مسألة الوصول إلى مصادر كهرباء مستدامة ذات أهمية خاصة في افريقيا، في ظل افتقار حوالي ٤٦٪، أو حوالي٦٠٠ مليون شخص في أفريقيا إلى الكهرباء.

ومن ثم، فإن توفير مصدر مستدام للكهرباء، لا يتعلق فقط بتعزيز أمن الطاقة للقارة، ولكنه يتجاوز ذلك ليصبح مطلباً رئيسياً للاستدامة البيئية، والنمو الاقتصادي الشامل والمستدام. وانطلاقاً من ذلك، يُعدّ التوسع في انشاء محطات الطاقة الجديدة والمتجددة، لاسيما الطاقة الشمسية امراً في غاية الأهمية لتعزيز جهود التنمية الاقتصادية في القارة الافريقية.

تجدر الإشارة إلى أن تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول القارة لن يحدث من خلال التركيز على التكامل الاقتصادي فحسب، بل إن التكامل والتقارب لابد أن يتسم بكونه متعدد الأوجه، فتعزيز التعاون بين مصر والدول الافريقية في مجال التنمية البشرية والاستثمار في رأس المال البشرين يعدا أمراً لا غني عنه لتعزيز أفاق الشراكة المثمرة بين الجانبين.

فمشاركة أنجح السياسات والممارسات التعليمية الناجحة بين دول القارة ستساهم في دعم تطوير العملية التعليمية في دول القارة، كما ستلعب دوراً في تعزيز ربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل، وهو ما بدوره سينعكس على خفض مستويات البطالة في القارة. ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال تدشين سلسلة من ورش العمل بين دول القارة وذلك بهدف تبادل المعرفة في المجالات والاستراتيجيات ذات الصلة بالعملية التعليمية، أو بأي مجال أخر للتعاون بين دول القارة.

يمكن أيضا لمصر وافريقيا العمل على تكثيف الجهود لاستكشاف مزيد من الفرص في مجال دعم ريادة الأعمال، حيث تُعدّ ريادة الأعمال في أفريقيا أمرًا بالغ الأهمية للتنمية الاقتصادية، وخلق فرص العمل، ومواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية، كونها تلعب دوراً حيوياً في تعزيز الابتكار، وتقليل الاعتماد على الواردات، وكذا تعزيز الاعتماد على الذات من خلال إنشاء شركات وصناعات جديدة.

وفي هذا السياق، يتعين على الجانبين العمل نحو تعزيز انخراط القطاع الخاص في التنمية، حيث تبرز في هذا الصدد منصة حافز للدعم المالي والفني للقطاع الخاص والتي أطلقتها وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي كأداة استراتيجية لتعزيز التعاون التنموي بين مصر وشركائها الدوليين من خلال استكشاف الفرص المتاحة لتعزيز انخراط القطاع الخاص في التنمية، ومن ثم، فيمكن للشركات الافريقية الاعتماد على هذه المنصة في التعرف على بعض الفرص المتاحة من خلال الشركاء التنمية في مصر، وكذا الوصول بشكل أكبر على طبيعة الفرص الاستثمارية الموجودة في القارة الإفريقية والممولة من شركاء التنمية الدوليين. حيث أبدت عدة دول إفريقية اهتمامًا بتكرار هذه التجربة الرائدة واستعدادها للتعاون في إطار التعاون التنموي الجنوب–جنوب لتبادل الخبرات ونقل التجربة في هذا المجال.

ختاماً، فإن إطلاق العنان لإمكانات أفريقيا وبناء اقتصاد أكثر ديناميكية وشمولية، لن يتحقق من دون تحقيق إرساء دعائم السلام والأمن في القارة، وهو ما يستدعي بذل جهوداً حثيثة لإنهاء النزاعات الداخلية والحدودية بين الدول الافريقية وهو ما بدوره سينعكس ايجابياً على دعم جهود التنمية الشاملة في القارة الافريقية.

الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية

تعتبر الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية أحد الأذرع التنموية للدولة المصرية، وأحد أدوات القوى الناعمة المصرية في سياستها الخارجية، حيث تهدف الوكالة إلى تعزيز وتطوير التعاون جنوب-جنوب كوسيلة أساسية للتكامل بين البلدان النامية، وتُعد أداة للتواصل ونقل الخبرات والمعرفة لأبناء الدول الصديقة والشقيقة، وعلى رأسها الدول الإفريقية ودول الكومنولث.

تقدم الوكالة برامج ومنح تهدف إلى دعم وصقل مهارات الكوادر الأفريقية، والاستجابة للاحتياجات الإنسانية العاجلة للدول الأفريقية، والمساهمة في تبادل المعرفة ونقل الخبرات، ودعم التبادل التجاري بين مصر والدول الأفريقية، بما يعزز التعاون مع الدول الأفريقية، ويُسهم في تسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ وأجندة الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣. وتنفيذاً للتوجه المصري بتعزيز التعاون الجنوب-جنوب، خاصة مع أفريقيا، قامت الوكالة المصرية منذ عام ٢٠١٤ بتدريب أكثر من ١٨٠٠٠ متدرب، وإيفاد أكثر من ١٢٠ خبير إلى دول أفريقية وإسلامية، وإرسال ٢٠ قافلة طبية لدول الجنوب، فضلاً عن إرسال ١٩٥ حاوية للمساعدات اللوجيستية والإنسانية والطبية لعدد من الدول الأفريقية. كما تدعم الوكالة عدداً من الطلاب من دول الجنوب من خلال تمويل دراستهم في الجامعات المصرية. توظف السياسة الخارجية المصرية بفاعلية أدوات التواصل الدبلوماسي المباشر، وفي مقدمتها الزيارات الرئاسية والاجتماعات الوزارية الثنائية وآليات المشاورات السياسية، باعتبارها قنوات أساسية لتعميق الشراكات الاستراتيجية مع دول القارة الإفريقية. وتُسهم تلك الأدوات في فتح آفاق جديدة للتعاون، ودعم التواجد المصري في الملفات الإقليمية، وتسهيل تنفيذ البرامج والمشروعات التنموية المشتركة.

المصدر: وزارة الخارجية

البريكس وبنك التنمية الجديد

في ضوء انضمام مصر لتجمع دول البريكس خلال عام ٢٠٢٤، وهو ما لا يعد اعترافاً بالإمكانيات الاقتصادية لمصر كأحد أهم الاقتصادات الناشئة في منطقة شمال افريقيا والشرق الأوسط فحسب، بل يعكس تقارب الرؤى والأهداف المشتركة بين دول البريكس والتي تمثل طيفاً واسعاً من دول الجنوب العالمي.

يسعى تجمع البريكس وبنك التنمية الجديد (البريكس سابقاً) إلى تعزيز النمو الشامل من خلال التعاون بين الأسواق الناشئة والنامية وذلك ترسيخاً لمفهوم التعاون بين دول الجنوب، وفي هذا السياق فإن مصر تسعى للعمل جنباً إلى جنب مع الدول الشريكة لدفع التعاون بين بلدان الجنوب، والمساهمة في تحقيق الرخاء المُشترك وتعزيز التنمية المستدامة، هذا إلى جانب أن وضع أطر مؤسسية للتعاون بين دول البريكس وبنك التنمية الجديد يعمل على تحفيز جهود جذب المزيد من الاستثمارات لمصر.

يمثل التعاون بين دول الجنوب حجر الزاوية في استراتيجية بنك التنمية الجديد، كونه البنك الأول الذي تقوده دول الجنوب، ومن ثم، فإن التعاون مع البنك لا يجب أن يقتصر فقط على التعاون المالي من خلال دعم المشروعات التنموية، بل يجب التوسع ليشمل تبادل أفضل السياسات والممارسات الناجحة المتعلقة بتعزيز جهود تحقيق التنمية الاقتصادية.

وتضطلع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بالتنسيق مع الجهات المصرية المعنية لصياغة استراتيجية وطنية لتعظيم الاستفادة من انضمام مصر للبريكس وبنك التنمية الجديد.

الدور والثقل المصري على الساحة الدولية

تنطلق السياسة الخارجية المصرية من مبدأ أهمية تنويع وتوازن العلاقات مع مختلف دول العالم والقوى الفاعلة والمؤثرة في المجتمع الدولي، وتوظيف الثقل والدور المصري على المستويين الإقليمي والدولي لخدمة المصالح المصرية، لاسيما في المحاور المرتبطة بالأمن القومي، وعلى رأسها المنطقة العربية والقارة الإفريقية والعلاقات الأورومتوسطية.

تُلقي التوترات الجيوسياسية التي تشهدها الساحة الدولية منذ عدة سنوات بظلالها على كافة جوانب العلاقات الدولية، وهو ما نتج عنه تزايد حالة الاستقطاب العالمي، وتفاقم التداعيات الاقتصادية على كافة دول العالم، لاسيما الدول النامية. بالرغم من ذلك، فإن العلاقات المصرية المتوازنة مع مختلف القوى الدولية مكنت مصر من تجنب حالة الاستقطاب الدولي، وتجاوز الضغوط الدولية الكبيرة التي تعرضت لها العديد من الدول الأخرى. كما دعمت العلاقات الدبلوماسية القوية التي تتمتع بها مصر مع مختلف دول العالم من قدرتها على الحفاظ على إمدادات المواد الغذائية الاستراتيجية والضرورية للحفاظ على الأمن القومي المصري. وفي ذات الوقت، اضطلعت مصر بدور فاعل في جهود الوساطة وتقريب وجهات النظر بين الأطراف المنخرطين في الأزمات الكبرى لما تتمتع به مصر من مكانة وثقة دولية تستند إلى قيادتها الحكيمة وخبراتها الطويلة في العمل الدبلوماسي والفهم العميق لمكونات السياسة الدولية.

كما تمت دعوة مصر كدولة ضيف في اجتماعات مجموعة العشرين خمس مرات إجمالاً، خلال فترة رئاسة الصين في عام ٢٠١٦، واليابان في ٢٠١٩، والهند في ٢٠٢٣، والبرازيل في ٢٠٢٤، وجنوب أفريقيا في ٢٠٢٥، وهو ما أتاح لمصر الفرصة للدفع بأولوياتها الوطنية على الصعيدين الاقتصادي والتنموي، واستعراض رؤيتها لإصلاح الهيكل المالي العالمي. وتضطلع وزارة الخارجية بالدور التنسيقي للمشاركة المصرية في اجتماعات مجموعة العشرين مع مختلف الوزارات والجهات الوطنية، في ضوء تولي وزارة الخارجية مسؤولية التمثيل الشخصي للسيد رئيس الجمهورية لدى المجموعة. وتستهدف المشاركة المصرية في تلك الاجتماعات الخروج بمُقررات فعالة لمساندة الدول النامية، في إطار الدور القيادي المصري داخل مجموعات الدول النامية، خاصة اتصالًا بتعزيز دور مؤسسات التمويل الدولية في مواجهة الأزمات المتعاقبة، وإصلاح الهيكل المالي العالمي، ومعالجة إشكالية الديون العالمية، وتعزيز النفاذ للتمويل الميسر، إلى جانب الدفع بإصلاح منظمة التجارة العالمية، وتسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ووضع خطط لتحقيق الانتقال العادل، وصياغة خارطة طريق للأمن الغذائي.

يُضاف ما تقدم إلى الدور المصري التقليدي والنشط في كافة المحافل الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، والتي كانت مصر إحدى الدول المؤسسة لها. حيث تلعب مصر دوراً بارزاً ونشطاً في هذا المحفل الدولي الهام على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو الدور الذي يحظى بتقدير دولي كبير نتيجة لمكانة مصر الدولية والإقليمية. وتحرص وزارة الخارجية على التعاون والتنسيق الدائم مع كافة مؤسسات وجهات الدولة المصرية للدفع بالمصالح الوطنية في الهيئات الأممية. وإلى جانب الدفع بالمصالح الوطنية، تضطلع مصر بدور قيادي في الدفاع عن المصالح والمواقف المشتركة للدول العربية والإفريقية، فضلاً عن مواقفها الثابتة في الدفع بمصالح الدول النامية في مختلف المحافل الدولية.

كما تنعكس مكانة مصر السياسية والدبلوماسية البارزة في قدرتها على حشد التأييد الدولي للمرشحين المصريين لتولي المناصب القيادية على المستوى الأممي والدولي، حيث طالما تبوأت وتتبوأ شخصيات مصرية مناصب بارزة بالأمم المتحدة ومنظماتها ووكالاتها المتخصصة.

تنويع وتعزيز علاقات التعاون في المحافل الدولية

تولي السياسة الخارجية المصرية اهتماماً كبيراً بتعزيز أُطر التعاون مع مختلف منظمات ومحافل التعاون الدولية والإقليمية، حيث تتيح تلك المنظمات والمحافل الفرصة لدفع العمل المشترك بهدف تعزيز جهود تحقيق الأمن الدولي والإقليمي، فضلاً عما توفره تلك المحافل من فرص لتعزيز العمل مع الدول متشابهة الفكر للدفع بالمصالح المشتركة على الأجندة الدولية.

وتشمل علاقات التعاون الإقليمي متعدد الأطراف التي تنخرط فيها الدبلوماسية المصرية، التعاون مع حلف شمال الأطلنطي وهو التعاون الممتد منذ عام ١٩٩٤ عندما انخرطت مصر في برنامج الشراكة من أجل السلام PFP ثم آلية الحوار المتوسطي عام ١٩٩٥، وبرنامج الشراكة والتعاون والذي أُطلقت أولى نسخه في عام ٢٠٠٧؛ إلى جانب تعاون مصر مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. يضاف إلى ذلك عضوية مصر في المنظمات التي تهدف إلى تعزيز التعاون في مختلف المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والتجارية وغيرها، وذلك على غرار وضعية مصر كدولة مؤسسة في مؤتمر التفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا «سيكا»، والانضمام مؤخراً إلى منظمة شنغهاي للتعاون كدولة شريكة حوار.

ساهمت مصر أيضاً في تأسيس منظمة التعاون الإسلامي، وتتواصل مشاركتها الفاعلة في كافة آليات عمل المنظمة سعياً لإيجاد حلول للقضايا والمشكلات التي تواجه الأمة الإسلامية. كما تسهم مصر بفاعلية في كافة أُطر العمل والتعاون المُشترك في إطار المنظمة لتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء. وفي هذا الإطار، تستضيف مدينة القاهرة مقر منظمة تنمية المرأة، التي تُعد إحدى المؤسسات المتخصصة لمنظمة التعاون الإسلامي.

كما انضمت مصر رسمياً إلى تجمع البريكس اعتباراً من الأول من يناير ٢٠٢٤، وذلك بعد دعوتها للانضمام للتجمع في أغسطس ٢٠٢٣ - ضمن ٦ دول أخرى، وهو ما مثل شهادة ثقة من جانب أحد أقوى التجمعات الاقتصادية في قدرة الاقتصاد المصري، وإدراكاً لثقل مصر السياسي بالمنطقة العربية والقارة الأفريقية. ويوفر انضمام مصر للتجمع فرصة لجذب الاستثمارات الأجنبية من دول البريكس وغيرها، وتعزيز العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري مع دول التجمع، وإتاحة الفرص لنقل الخبرات والتكنولوجيا، وتطوير آليات جديدة لتعزيز التبادل التجاري. وتمتد أطر التعاون داخل تجمع البريكس لتشمل مختلف جوانب التعاون والتنسيق بشأن القضايا الدولية، والموضوعات الاقتصادية والتجارية متعددة الأطراف، وتعميق التعاون الاقتصادي والتجاري والثقافي والاجتماعي، فضلاً عن التعاون في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتحول الصناعي، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات، إلى جانب تعزيز التعاون بين مؤسسات القطاع الخاص بالدول الأعضاء. وتبرز أهمية تجمع بريكس على المستوي الدولي في القائمة الطويلة من الدول الراغبة في الانضمام له.

وكانت مصر إحدى الدول المؤسسة لمنظمة الدول الثماني النامية للتعاون الاقتصادي "D٨"، وأُولي الدول التي صدقت على ميثاقها. وتضم المنظمة في عضويتها كل من مصر وبنجلاديش وإندونيسيا وإيران وماليزيا ونيجيريا وباكستان وتركيا وأذربيجان. وتهدف المنظمة إلى تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء وتحسين إسهامها في الاقتصاد العالمي، وتنويع وإتاحة فرص جديدة في العلاقات التجارية بينها، وكذلك تعزيز المشاركة في صنع القرار على الصعيد الدولي، وتحسين مستوى معيشة مواطني الدول الأعضاء. ويبلغ إجمالي عدد سكان دول المنظمة حوالي مليار ومائة مليون نسمة، أي ما يوازي ١٥٪ تقريباً من سكان العالم، بإجمالي ناتج محلى يقدر بنحو ٤,٥ تريليون دولار، وهو ما يعادل نحو ٥٪ من إجمالي الناتج الإجمالي العالمي. وقد تولت مصر رئاسة المنظمة من مايو ٢٠٢٤ إلى ديسمبر ٢٠٢٥؛ واستضافت قمتها في ديسمبر ٢٠٢٤ بالعاصمة الجديدة.

المصدر: وزارة الخارجية

فرص التعاون الاقتصادي مع شركاء التنمية غير التقليديين من خلال آلية اللجان المشتركة

تلعب اللجان المشتركة دورًا هامًا في تعزيز الروابط الاقتصادية بين مصر وغيرها من دول العالم، وتعد فرصة لدراسة المزيد من مجالات التعاون المشترك بين الدول، وتتيح آلية اللجان المشتركة الإطار المناسب لمناقشة ووضع آليات التعاون موضع التنفيذ. كما تُعد من أهم آليات التعاون جنوب-جنوب من خلال دعم تبادل الخبرات وبناء شراكات قائمة على الأولويات المشتركة.

وفي ضوء ما تم التوصل إليه خلال اجتماعات اللجان المشتركة بين جمهورية مصر العربية وكل من رومانيا، طاجيكستان، بولندا، أوزبكستان، المجر، ألبانيا، فيتنام، العراق، الأردن، لبنان، الجزائر وتونس تم إعداد هذه المصفوفة التي تسلط الضوء على أبرز فرص التعاون الاقتصادي مع هذه الدول. تغطي المصفوفة خمسة محاور رئيسية هي: التجارة، الصناعة، الاستثمار، مشاركة القطاع الخاص، وبناء القدرات. وقد تم استخلاص هذه الفرص استنادًا إلى المزايا التنافسية لكل دولة، والمجالات ذات الأولوية التي تم الاتفاق عليها خلال الاجتماعات الثنائية، بهدف تعظيم الاستفادة من هذه الآلية وتعزيز الشراكات الاقتصادية المستدامة.

الدولة	فرص التجارة	التعاون في الأنشطة المختلفة (صناعة – زراعة – خدمات)	مجالات الاستثمار	مشاركة القطاع الخاص	التحول الأخضر	بناء القدرات / التعاون الفني
رومانيا	تصدير المنتجات الغذائية (خضروات مجمدة وغيرها)، الحاصلات الزراعية	التصنيع الغذائي، تكنولوجيا المعلومات، السياحة العلاجية	الطاقة المتجددة، الخدمات الرقمية، اللوجستيات عبر البحر الأسود	شركات رومانية في مصر مثل JP Blaustern و Food	الهيدروجين الأخضر، CBAM	التدريب على السياحة العلاجية، تبادل الخبرات التكنولوجية
طاجيكستان	تصدير المنتجات الجلدية، الغذائية، الأدوية	تصنيع الألومنيوم، تحلية المياه، الصناعات الغذائية والدوائية	الطاقة الكهرومائية، تصنيع الأغذية، مشروعات البنية التحتية	دخول شركات الأدوية والطاقة المصرية للسوق الطاجيكي	الطاقة الكهرومائية، تحلية المياه، الطاقة الشمسية والرياح.	تدريب العاملين في الصحة، السياحة، التعاون في التغير المناخي
بولندا	تبادل المنتجات الزراعية، مكونات الأجهزة، المواد الخام	الزراعة الذكية، التحول الرقمي، الذكاء الاصطناعي	الطاقة الشمسية والرياح، التعليم العالي والبحث العلمي	المعارض التجارية، الشراكات في الابتكار والتكنولوجيا	مشروعات الطاقة المتجددة، خفض الانبعاثات.	التبادل الأكاديمي، ورش التحول الرقمي، تطوير المناهج الدراسية
أوزبكستان	تصدير الخضروات، الفواكه، المستحضرات الطبية، الزيوت، المنسوجات	المشغولات الذهبية، النسيج، عربات السكك الحديدية، الكيماويات	الاقتصاد الأخضر، الطاقة الشمسية، المجوهرات، الصناعات الدوائية	شركات مصرية بأوزبكستان، منصات تجارة رقمية، مناطق صناعية مشتركة	الطاقة الشمسية، الرياح، التوزيع والتخزين، مشروعات خضراء	التدريب الزراعي، التعاون البيئي، تبادل الخبرات في القطن والدواء
المجر	استيراد المواد الغذائية، الأسماك، معدات النقل، الكيماويات	السكك الحديدية، الإلكترونيات، الصناعات الدفاعية، تحلية المياه	الطاقة المتجددة، الغاز، المنطقة الاقتصادية لقناة السويس	شراكات اتصالات (مثل شركة e&)، دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة	تحلية مياه، الطاقة الشمسية، الغاز، الاستخدام السلمي للطاقة النووية.	إدارة المياه، الأمن الغذائي، الطاقة النظيفة، التعليم العالي والفضاء

الدولة	فرص التجارة	التعاون في الأنشطة المختلفة (صناعة – زراعة – خدمات)	مجالات الاستثمار	مشاركة القطاع الخاص	التحول الأخضر	بناء القدرات / التعاون الفني
ألبانيا	تبادل قوائم السلع ذات الأولوية التصديرية بين الجانبين لزيادة حجم التبادل التجاري.	تشجيع إقامة مشروعات صناعية مشتركة، تنفيذ مشروعات بحثية مشتركة في التكيف مع التغيرات المناخية، تعزيز التعاون في حركة السياحة، وتعزيز التعاون في مجالي النقل الجوي والبحري وتطوير التعاون في الملاحة.	توقيع مذكرة تفاهم بين الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة (GAFI) ووكالة تطوير الاستثمار الألبانية (AIDA) وتبادل المعلومات والتشريعات المنظمة للاستثمار.	توفير الإطار التشريعي، تيسير بيئة الأعمال، تشجيع الشراكات بين الشركات، مشاركة القطاع الخاص في المعارض والمنتديات الاقتصادية	التعاون في: الطاقة المتجددة، الهيدروجين الأخضر، كفاءة الطاقة، تخزين الطاقة.	تبادل الخبرات الفنية وبناء القدرات في مجالات متعددة، منها: الاستثمار، المياه والري، التعليم، الصحة، الطاقة، الاتصالات
فيتنام	تصدير: الات وأجهزة كهربائية وقطن ومنسوجات. استيراد: أسماك وقشريات ومطاط	البلاستيك، الكيماويات	اللوجستيات والطاقة والنسيج	الاستثمارات المشتركة في مجال التعدين والمنتجات الغذائية	الطاقة المتجددة	استراتيجيات التنمية الاقتصادية، التحول نحو الطاقة النظيفة
العراق	تصدير: المواد الغذائية (بسكويت، زيوت، خضروات مجمدة، ألبان)، آلات وأجهزة كهربائية، أثاث ومنشآت جاهزة الصنع.	إنشاء وتطوير المناطق الصناعية، الطاقة والبنية التحتية وإعادة الاعمار والتعاون التنموي، إعادة تأهيل المصانع العراقية المتوقفة.	الطرق والنقل، السكك الحديدية، الموانئ، الطاقة، النفط والغاز، المعادن والفوسفات، التشييد والبناء، تكنولوجيا المعلومات، التحول الرقمي، الذكاء الاصطناعي ،الأمن السيبراني، المياه والصرف الصحي. الصناعات الغذائية والتعبئة والتغليف.	المقاولون العرب، السويدي إليكتريك، مجموعة طلعت مصطفى، الشركة القابضة لكهرباء مصر، الشركة القابضة للتشييد والتعمير، الكترو ثروت، شركة الرواد، شركة الشمس. إيديتا للصناعات الغذائية.	الطاقة الشمسية، توطين الصناعات الخضراء، إنتاج الهيدروجين الأخضر.	بناء وتدريب الكوادر العراقية في خدمات الرعاية الصحية الأولية وتنمية الأسرة، تطوير المطاحن والمختبرات، بناء وتشغيل وصيانة الصوامع، البحوث الزراعية، البحث والتطوير في قطاع النفط والغاز.
الأردن	تصدير: وقود وزيوت وشموع معدنية ومنتجات تقطيرها، محضرات خضر وفاكهة، ملابس جاهزة، زيوت نباتية، آلات وأجهزة الكهربائية، منتجات كيميائية غير عضوية، شحوم ودهون وزيوت حيوانية ونباتية، الخيول المصرية.	إنشاء المناطق الحرة والمناطق التنموية، إنشاء وتدشين بورصة سلعية في الأردن، سلامة الغذاء وآليات الرقابة على الغذاء وتداوله، السياحة الدينية، المنشآت الطبية والمستشفيات، تصويب أوضاع العمالة المصرية، تحديث منظومة الربط الإلكتروني لاستقدام العمالة.	الصناعات الكيماوية والامونيا الخضراء، التعدين (الفوسفات)، الصناعات الغذائية، الخدمات اللوجستية لتصدير المنتجات الزراعية الطازجة، السياحة، الاتصالات، البناء والتشييد، المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.	شركة فجر الأردنية المصرية للغاز، شركة الإسكندرية للاستثمارات والتنمية والعمرانية، المقاولون العرب، السويدي إلكتريك، المصرية للاتصالات، مجموعة طلعت مصطفى	الطاقة والمياه، النفايات، الزراعة الخضراء المستدامة، استخدام التكنولوجيا الرقمية.	تدريب الكوادر الأردنية في مجالات السكك الحديدية، الموارد المائية والري، البيئة، الصحة، تبادل الخبرات في مجالات الأرصاد الجوية، الاستزراع السمكي ومكافحة الآفات، الثروات المعدنية.

الدولة	فرص التجارة	التعاون في الأنشطة المختلفة (صناعة – زراعة – خدمات)	مجالات الاستثمار	مشاركة القطاع الخاص	التحول الأخضر	بناء القدرات / التعاون الفني
لبنان	تصدير: حيوانات حية (الأبقار المعدة للذبح)، وقود وزيوت معدنية ومنتجات تقطيرها، حديد ومصنوعاته، خضر وفواكه، سكر ومصنوعات سكرية، أسمنت.	إعادة الإعمار، تنفيذ شبكات نقل وتوزيع الغاز الطبيعي، وتموين السيارات بالغاز الطبيعي، إنشاء محطات لاستيراد وتخزين وتوزيع الغاز الطبيعي في لبنان، البترول.	المقاولات والتشييد، الاستشارات الهندسية، القطاعات الصناعية، الاتصالات والخدمات الاستشارية، الخدمات والتمويل	دخول شركات مصرية للاستثمار في قطاع الصناعة بلبنان، ودخول شركات لبنانية للاستثمار في قطاع الصناعة بمصر، السياحة، المعارض.	التحول الأخضر في قطاع الأغذية الزراعية من أجل التعافي الاقتصادي.	تبادل الخبرات في مجالات ريادة الأعمال، سلامة الغذاء، البحث الزراعي، إنشاء وإدارة المناطق الصناعية، الجمارك، استخدام التكنولوجيا وتحليل البيانات والاستبيانات في تقييم المخاطر للبنوك، الذكاء الاصطناعي، الأمن السيبراني.
الجزائر	تصدير: الحيوانات الحية، الأسماك ومنتجاتها، أعلاف الأسماك.	تطوير الطاقات المتجددة، صناعة بنج الأسنان، تطوير تربية الحيوانات الصغيرة وخاصة الأرانب، التعاون في مجال تربية النحل،	الزراعة والثروة السمكية، الأسمدة الزراعية، الأسمنت، الحديد، الرخام والجرانيت، المواد الغذائية، المنتجات الزراعية، اللقاحات والأمصال البيطرية. زراعة وإنتاج القطن.	السويدي الكتريك، المقاولون العرب، بيتروجيت، حسن علام، أكرو مصر.	طاقة الكهرومائية، الطاقات المتجددة (شمسي – رياح)، منظومة السيارات الكهربائية.	تبادل الخبرات في مجالات إنشاء وإدارة المناطق الصناعية، والمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وبراءات الاختراع، والاعتماد، والبورصة، والاسترزاع السمكي في المياه العذبة، والكهرباء والطاقات الجديدة والمتجددة، والنقل البري.
تونس	تصدير: منتجات كيماوية غير عضوية، قطن، سكر ومصنوعات سكرية، خضر و نباتات ودرنات صالحه للأكل.	تحديث نظم التخزين من خلال الصوامع الحديثة والمناطق اللوجيستية، إقامة مشروعات صناعية مشتركة في بعض الصناعات المهمة.	الطاقة المتجددة، المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، الزراعة والصيد البحري، الصناعات الغذائية، الصحة، البنية التحتية، التكنولوجيا.	المقاولون العرب	الطاقة الشمسية والرياح	تبادل الخبرات في مجالات المراكز التكنولوجية، الاعتراف المتبادل بشهادات المطابقة للسلع، إنشاء وتشغيل مراكز النقد وتحليل بيانات حركة النقد بالأسواق.

وفيما يلي استعراض للتفاصيل الواردة الخاصة بعدد من الدول وفقًا لمختلف القطاعات، وذلك على سبيل المثال لا الحصر:

أولًا: اللجنة المشتركة المصرية الرومانية

من أهم **المزايا التنافسية** التي تتميز بها رومانيا امتلاكها لسوق **محلي كبير مع نمو مستمر في الاستهلاك**، ولديها قطاع **تكنولوجيا معلومات سريع النمو**، وتكلفة تنافسية لتطوير البرمجيات والخدمات الرقمية، فضلًا عن وجود قوة **عاملة شابة وذات مهارات في المجالات التكنولوجية والفنية**. وهناك فرص **كبيرة في الزراعة** خاصة تمتعها بإنتاج وفير للحبوب والخضروات، مع إمكانيات هائلة للاستثمار في التصنيع الغذائي. كما تتميز رومانيا بموقع **جغرافي متميز على البحر الأسود** يمكن أن يخدم كحلقة وصل تجارية بين أوروبا الشرقية والأسواق الآسيوية.

وتحتل مصر المرتبة الأولى للصادرات الرومانية في أفريقيا، وتحتل رومانيا المرتبة الـ ٤٢ من بين أهم الدول المستثمرة في مصر، كما يوجد في مصر نحو ٦٢ مشروعًا استثماريًا لرومانيا، وتمتد العلاقات الدبلوماسية بين البلدين لأكثر من ١٠٠ عام، وترتبط مصر ورومانيا بالعديد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية. ولقد تركزت أهم الصادرات المصرية إلى رومانيا خلال الأعوام الماضية في البترول ومنتجاته، الأرز، الأسماك الطازجة والمُجمدة، الأدوية والمُستحضرات الطبية، أسمنت بورتلاند، منسوجات، وخضر وفاكهة).

وتركزت الواردات المصرية من رومانيا خلال الفترة

ذاتها في الأخشاب والمنتجات الكيماوية ووسائل النقل (قطع عربات سكك حديدية – جرارات زراعية – سيارات نقل الأفراد)، المعادن خاصةً الحديد والصلب. وفي أغسطس ٢٠١٨ تعاقدت وزارة التموين والتجارة الداخلية من خلال مناقصة عالمية على شراء ٦٠ ألف طن قمح روماني، يتم شحنها خلال الفترة من (١١ إلى ٢٠) سبتمبر ٢٠١٨. وبلغ عدد الشركات الرومانية في مصر ١٠١ شركة تعمل في قطاعات مختلفة مثل: السياحة والتمويل والصناعة، والخدمات. **وفيما يلي أبرز القطاعات الاقتصادية التي يمكن التعاون فيها مع رومانيا:**

١. قطاع الأغذية:

طلبت بعض شركات القطاع الخاص الرومانية مثل شركة Blaustern Trading وهي شركة تعمل تحت مظلة شركات رومانية متخصصة في قطاع الأغذية منذ ٢٥ عامًا في السوق الرومانية، وقد أبدت رغبتها في استيراد منتجات غذائية مجمدة بكمية تتراوح من ٢-٣ كونتينر شهريا على الأقل عبر ميناء «كونستانتا الروماني CIF ، وطلبت استيراد المنتجات التالية من مصر «بطاطس مقلية، باذنجان مقطع – جزر مقطع – بصل مقطع – سبانخ مقطعة». بالإضافة إلى شركة JP Food Company التي تعمل في مجال معالجة وحفظ الفواكه والخضروات، واستعدادها لتصدير الحبوب مثل القمح والشعير والشوفان إلى مصر، وتود استيراد بعض الحاصلات الزراعية مثل (الكرنب، الفلفل، الخيار، البنجر، البقوليات وغيرها).

٢. قطاع السياحة والسياحة العلاجية:

- ثمة رغبة من بعض الشركات الرومانية للتعاون مع مصر في مجالي السياحة والسياحة العلاجية من خلال تعزيزالتبادل الترويجي للبلدين، وهناك مراكز علاجية متطورة في رومانيا تضم أطباء محترفين وطاقم رعاية متخصصين للعلاج باستخدام تقنيات متقدمة مثل: (العلاج المغناطيسي، العلاج بالموجات الصادمة، التدليك اللمفاوي، العلاج بالأكسجين، العلاج بالتفريغ الهوائي، العلاج بالعناية وغيرها من الأساليب العلاجية التي يمكن تبادل الخبرات بين البلدين فيها، وكذلك تدريب العاملين في قطاع السياحة العلاجية عليها.
- كما يمكن الاستفادة من تجربة المعهد الوطني لأمراض الشيخوخة وطب المسنين – آنا أصلان – الذي يعد الأول من نوعه في العالم، ويوفر أفضل حلول مكافحة الشيخوخة، ويرغب مؤسس هذا المعهد في بحث فرص التعاون مع شركات القطاع الخاص المصرية العاملة في قطاع السياحة.

3. **قطاع الاستثمار والشراكة مع القطاع الخاص:**

- هنالك العديد من الفرص الاستثمارية المتاحة للشركات الرومانية في مصر والشراكات مع القطاع الخاص المصري، خصوصًا في مجال الطاقة المتجددة، والهيدروجين الأخضر، وتوطين الصناعة، وبناء القدرات، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. كما تبرز أهمية المنطقة الاقتصادية لقناة السويس التي تعد قاعدة استثمارية هامة للشركات الراغبة في توسيع أعمالها في منطقة الشرق الأوسط والنفاذ إلى أفريقيا والمنطقة العربية.
- بحث إمكانية التعاون في إطار آلية تعديل الحدود الكربونية CBAM، لتعزيز جهود التحول الأخضر وخفض الانبعاثات.

ثانيًا: اللجنة المشتركة المصرية الطاجيكية

رغم أن طاجيكستان هي أصغر دول آسيا الوسطى حجمًا من حيث عدد السكان والاقتصاد، إلا أنها تقدم فرصًا محددة للتعاون، خاصة في مجالات الطاقة والزراعة وتيسير التجارة الإقليمية. ويمكن رصد أبرز **المزايا الاقتصادية التنافسية التي تتمتع بها طاجيكستان** في الآتي:

- **القدرة على توليد الطاقة الكهرومائية:** تمتلك طاجيكستان واحدة من أكبر احتياطيات الطاقة الكهرومائية في آسيا الوسطى، وتستثمر في تطوير البنية التحتية للطاقة المتجددة، مما يوفّر فرصًا للتعاون مع مصر في تنفيذ مشروعات الطاقة وتجارة الكهرباء الإقليمية.

- **الوصول إلى الأسواق الإقليمية:** من خلال عضويتها في عدد من الاتفاقيات والمنظمات الإقليمية (مثل رابطة الدول المستقلة والاتحاد الاقتصادي الأوراسي)، توفّر طاجيكستان بوابة للوصول إلى الأسواق المجاورة.
- **العمالة في قطاع الزراعة:** بفضل القوى العاملة الشابة والاعتماد الكبير على الزراعة، هناك فرص للتعاون في مجالات التقنيات الزراعية الحديثة، والأمن الغذائي، وتنمية المناطق الريفية.
- **رغبة في التنويع الاقتصادي:** أبدت الحكومة اهتمامًا واضحًا بتنويع الاقتصاد وتحسين مناخ الاستثمار عبر إصلاحات هيكلية ومشروعات بنية تحتية، لا سيما في مجالات النقل والخدمات اللوجستية.

ومن الجدير بالذكر أنه خلال عام ٢٠٢٣، بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين نحو ٠,٩ مليون دولار أمريكي. وعلى الرغم من هذا الرقم المتواضع، إلا أن هناك فرصًا كبيرة للمنتجات المصرية، لا سيما في السلع الجلدية وبعض المنتجات الغذائية والأدوية، لدخول السوق الطاجيكية. وقد ازداد حجم الصادرات المصرية إلى طاجيكستان في عام ٢٠٢٣، حيث بلغ ٠,٦ مليون دولار، مقارنة بـ ٠,١ مليون دولار في عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢١ على التوالي. وتشمل أهم الصادرات المصرية إلى طاجيكستان: المنتجات الزجاجية، الأثاث، الأدوية، الزيوت، المواد الغذائية، المنسوجات، الأسماك، والكتب. أما أهم الواردات المصرية من طاجيكستان، فتشمل: الملابس، خيوط القطن، الأحذية الرياضية، بذور الزيوت، الآلات والمعدات، وبعض المنتجات المطاطية.

وقد بلغت قيمة الاستثمارات الطاجيكية في مصر خلال الفترة من يناير ٢٠١٩ حتى يناير ٢٠٢٤ حوالي ٠,١ مليون دولار أمريكي، وتمثلت في خمس شركات طاجيكية تقع في محافظات القاهرة، الإسكندرية، والبحر الأحمر. وفيما يخص قطاع السياحة، فقد شهدنا زيادة في عدد الزوار الطاجيك إلى مصر، حيث بلغ عددهم ٢٢٩٥ زائرًا في عام ٢٠٢٣، و٢٥٩٩ زائرًا حتى الآن في عام ٢٠٢٤، بإجمالي ليالٍ سياحية بلغ ٢٢,٠١٩ ليلة في عام ٢٠٢٣ و٢٣,٢٤٦ ليلة في عام ٢٠٢٤.

ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما يمكن القيام به لتعزيز هذه الأرقام، بما يتماشى مع الصورة الإيجابية لمصر في طاجيكستان.

تتسم حركة التبادل التجاري بين مصر وطاجيكستان بالتواضع الشديد في ضوء البعد الجغرافي وصعوبة النقل، وبالرغم من ذلك فثمة فرص للنفاذ إلى السوق الطاجيكي أمام بعض المنتجات المصرية، وهنالك العديد من الفرص الاستثمارية للتعاون في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وذلك في ضوء المزايا التنافسية التي تمتلكها البلدين، ويمكن استخلاص بعض التوصيات التي يمكن العمل بها لتعزيز وفتح آفاق التعاون الاقتصادي والاستثماري بين البلدين في بعض القطاعات الاقتصادية وفقا لنتائج اللجنة المشتركة، وذلك كما يلي:

١. قطاع التعدين وتوطين الصناعة

بحث سبل استفادة الجانب الطاجيكي من التجربة المصرية في مجال التعدين وتوطين الصناعة، وذلك في ضوء امتلاك البلدين للإمكانيات الصناعية الضخمة، وخاصة في مجالات التعدين، والإنشاءات وغيرها من القطاعات الحيوية. وإمكانية مشاركة تجربة لجنة التنمية الصناعية في مصر ودورها في تعزيز الصناعة وتوطينها في مصر مع الجانب الطاجيكي.

٢. قطاع تصنيع الألونيوم

تعزيز سبل التعاون في مجال تصنيع الألومنيوم، حيث أن الألومنيوم يعد أهم صادرات جمهورية طاجيكستان، ويحتل نسبة ٥٠٪ من قيمة الصادرات.

٣. قطاع تحلية المياه والنسيج والصناعات الغذائية

- التعاون مع الجانب الطاجيكي في مجال تحلية المياه ومشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة وصناعات النسيج والصناعات الدوائية والغذائية، إذ يتوفر لدى الجانب الطاجيكي المواد الخام اللازمة والعمالة ويفتقر للخبرات الفنية والعملية للقيام بهذه المشروعات بمفرده، وهذا الجانب الفني والخبرة التقنية

والعملية يمكن للجانب المصري مشاركته مع الجانب الطاجيكي.

- قيام الشركات المصرية بالاستثمار في مجال الصناعات الغذائية، في ضوء وجود وفرة في إنتاج الخضروات والفاكهة في طاجيكستان وعدم وجود إمكانيات فنية مناسبة لتصنيعها.

٤. قطاع الصناعات الدوائية

- تستورد طاجيكستان كافة احتياجاتها من الأدوية من الخارج، لذا يمكن التعاون في مجال تصدير الأدوية المصرية إليها، وكذا مستلزمات تجهيز المستشفيات والمنتجات المختلفة لشركة فاكسيرا وغيرها. وإتاحة تدريب للعاملين الطاجيك في هذا المجال من الخبراء المصريين المختصين.

- بحث إمكانية دخول شركات الأدوية المصرية السوق الطاجيكية من خلال الاستثمارات في قطاع الصناعات الدوائية والمستلزمات والمعدات الطبية، خاصه أن لدى طاجيكستان مركز طبي متخصص في الأعشاب الطبية التي تدخل في الصناعات الدوائية.

٥. قطاع السياحة

- التعاون وتبادل الخبرات في قطاع السياحة والاستفادة من التجربة المصرية في هذا المجال.

- البحث عن مزيد من السبل لجذب السياحة للبلدين مما يعزز العلاقات بينهما، وسوف يساهم قرب افتتاح خط طيران مباشر دوشنبيه / شرم الشيخ في تنشيط حركة السياحة بين الدولتين.

- السعي لحل المشكلات التي تواجه بعض السائحين الطاجيك في شرم الشيخ خاصة التفتيش الأمني.

٦. قطاع الطاقة ومشاركة القطاع الخاص المصري في مشروعات بناء السدود الضخمة

- إمكانية مشاركة القطاع الخاص المصري في مجال الطاقة الكهرومائية، إذ تُقام مشروعات عدة لبناء سدود ضخمة في طاجيكستان حاليا لمواجهة أزمة نقص الكهرباء في فصل الشتاء، ومواجهة التحديات المستقبلية مع أزمة تغير المناخ.

- الاستعانة بمشاركة شركة كالسويدي في المراحل المختلفة لمشروعات بناء السدود الضخمة القائمة في طاجيكستان في الوقت الحالي، وخاصة أنه يوجد مذكرة تفاهم بينهما من قبل لم يتم تنفيذها، وذلك في ظل الخبرة المصرية في بناء سد أسوان والسد العالي، حيث ستساهم هذه المشروعات في سد احتياجات طاجكستان من الكهرباء وخلق أساس قوي لتطوير مختلف مجالات الاقتصاد في البلاد، وبحث إمكانية تصدير الفائض من الكهرباء إلى كل من باكستان وأوزبكستان وغيرهما من دول آسيا الوسطى.

- بحث إمكانية استفادة الجانب الطاجيكي من تجربة مصر في جذب مؤسسات التمويل الأجنبي لدعم مشروعات الطاقة وتوليد الكهرباء وذلك من خلال برنامج «نُوفي»، الذي يضم محور الطاقة كمحور استراتيجي هام.

٧. قطاع الصحة والتأمين الصحى الشامل:

- مشاركة التجارب المصرية في المجالات المختلفة بالقطاع الصحي مثل تجربة مصر الفريدة -من خلال توجيهات السيد الرئيس -للتأمين الصحى الشامل، وغيرها من المبادرات التي تهتم بالمواطن.

٨. القطاع الثقافي:

- تعزيز التعاون الثقافي بين البلدين، والاشتراك في المحافل الثقافية الدولية التي تُقام بكلا البلدين، وذلك في ضوء أهمية البعد الثقافي بين الدولتين الذي يلعب دوراً محورياً في تقوية العلاقات بينهما. وذلك بسبب المكانة البارزة التي يتمتع بها الأزهر الشريف في طاجيكستان.

- تشجيع البعثات الطلابية المتبادلة بين البلدين، وتوفير فرص لدعم إنشاء مراكز لتعليم دراسات اللغة العربية في جامعات طاجيكستان، مما يزيد من نفوذ مصر الثقافي وقوتها الناعمة في منطقة آسيا الوسطى.

٩. المجال الأمني:

- مشاركة تجربة مصر الناجحة في التعامل مع ملف الإرهاب والقضاء عليه خاصة في سيناء مع الجانب الطاجيكي، وذلك في ضوء بعض التهديدات التي تواجه طاجيكستان على حدودها مع قيرغيزستان وأفغانستان.

١٠. مجال تغير المناخ:

- إمكانية تعزيز التعاون بين البلدين في مجال التغير المناخي في ظل أن طاجكستان تمتلك ما يزيد عن ٦٠٪ من الأنهار من بين دول آسيا الوسطى إلا أنها تشهد بعض التحديات للحفاظ على الأنهار الجليدية في ظل التقلبات والتغيرات المناخية التي يشهدها العالم أجمع.

- بحث سبل التعاون بين البلدين في مجال الطاقة النظيفة سواء الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح.

ثالثًا: اللجنة المشتركة المصرية البولندية

تعتبر بولندا أكبر اقتصاد في أوروبا الوسطى، يتميز بنمو مستقر وقاعدة صناعية متنوعة، وتمتع بالكثير من المزايا التنافسية منها على سبيل المثال:

- قوة تصنيعية في السيارات، الأغذية، وتكنولوجيا المعلومات.

- قطاع زراعي قوي وتصدير زراعي متطور: خاصة في الفواكه، منتجات الألبان، والحبوب.

- بنية تحتية متقدمة للنقل واللوجستيات: مع وجود موانئ بحرية ومطارات مرتبطة بشبكة أوروبا.

- تحظى بدعم واسع من الاتحاد الأوروبي خاصة في مشروعات البنية التحتية والابتكار.

وتمتلك كل من مصر وبولندا العديد من المقومات المشتركة التي من شأنها زيادة حجم التبادل التجاري والعلاقات الاستثمارية، خاصة أن حجم التبادل التجاري في عام ٢٠٢٣ بلغ نحو ٧٦٠ مليون دولار فقط، كما توجد نحو ١٦٣ شركة بولندية تستثمر في مصر، كما تزايدت أعداد السياح البولنديين في مصر خلال عام ٢٠٢٤. وما زال هناك الكثير من الفرص التنموية التي يمكن الاستفادة منها بتعزيز التعاون الاقتصادي في القطاعات الاقتصادية المختلفة مع بولندا خاصة مع انضمامها للاتحاد الأوروبي، وذلك على النحو التالي:

١. مجال التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي:

- تعزيز التعاون بين مصر وبولندا في مجالات التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي من خلال تبادل الخبرات وتطوير البنية التحتية التكنولوجية في كلا البلدين.

- يمكن عقد ورش عمل ومؤتمرات مشتركة لمشاركة أفضل الممارسات في التحول الرقمي، خاصة في القطاعات الحيوية مثل الصحة والتعليم.

٢. مجالات الأمن الغذائي والزراعة المستدامة:

- تعزيز التعاون في مجال الأمن الغذائي، خاصة في مجالات الزراعة المستدامة وتقنيات الري، لتلبية احتياجات السوقين المحليين وتعزيز الصادرات.

- دعم مشروعات مشتركة لزيادة الإنتاج الزراعي وتطوير التقنيات الزراعية، بما في ذلك تبادل الخبرات في مجال الزراعة الذكية.

٣. تحفيز الاستثمار المشترك في قطاع الطاقة المتجددة:

- توجيه الاهتمام إلى التعاون بين البلدين في مجالات الطاقة المتجددة، خاصة الشمسية والرياح، من خلال مشروعات مشتركة وتحفيز الاستثمارات في هذا القطاع.

- تعزيز التعاون في تبادل التقنيات الحديثة للحد من الانبعاثات الكربونية وتعزيز الاستدامة البيئية.

٤. **قطاع التعليم العالي والتدريب الفني:**

- تعزيز التعاون بين الجامعات المصرية والبولندية في مجالات البحث العلمي والتعليم، خاصة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة.
- تشجيع برامج التبادل الطلابي والأساتذة وتطوير المناهج الدراسية لتعزيز الابتكار بين البلدين.

٥. **القطاع التجاري والاستثماري:**

- زيادة عدد المعارض التجارية بين البلدين لتعزيز التبادل التجاري، وتشجيع رجال الأعمال على استكشاف الفرص الاستثمارية في كلا البلدين.

٦. **التعاون في تطوير البنية التحتية والنقل:**

- تعزيز التعاون في مجالات النقل والبنية التحتية، خاصة في مجالات السكك الحديدية والموانئ، بما يعزز قدرة البلدين على تسهيل التجارة والنقل اللوجستي.

٧. **قطاع السياحة وتعزيز الروابط الثقافية:**

- زيادة عدد الرحلات السياحية بين البلدين وتنظيم حملات ترويجية لزيادة التدفق السياحي.
- تشجيع التعاون في مجال التراث الثقافي وتنظيم فعاليات ثقافية مشتركة لتعزيز التبادل الثقافي بين الشعبين.

٨. **تحفيز التعاون في مجالات الصحة والدواء:**

- تطوير برامج مشتركة في مجال الصحة، خاصة في مجالات الأدوية والتكنولوجيا الطبية، لتبادل الخبرات وتحفيز الاستثمار في الصناعات الصحية.

رابعًا: اللجنة المشتركة المصرية الأوزبكية

برزت أوزبكستان خلال السنوات الأخيرة كإحدى أكثر الدول ديناميكية في آسيا الوسطى، مدفوعة ببرنامج واسع من الإصلاحات الاقتصادية التي تهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار وتبسيط الإجراءات التنظيمية وتشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. ويبلغ عدد سكانها أكثر من ٣٦ مليون نسمة، مما يوفّر سوقًا محلية كبيرة وقاعدة مستهلكين متنامية.

وتشمل **أبرز المزايا التنافسية الاقتصادية التي تتمتع بها أوزبكستان التالي:**

- **وفرة الموارد الطبيعية:** تمتلك أوزبكستان احتياطات كبيرة من الغاز الطبيعي والذهب والنحاس واليورانيوم، مما يتيح فرصًا للتعاون في مجال الطاقة والمشروعات القائمة على الموارد.
- **الموقع الاستراتيجي:** تقع أوزبكستان عند تقاطع طرق التجارة بين أوروبا وآسيا، مما يجعلها مركزًا محوريًا محتملاً للخدمات اللوجستية في إطار مبادرات الربط الإقليمي مثل مبادرة «الحزام والطريق".
- **القدرات الزراعية:** تمتلك مساحات زراعية واسعة وتقاليد قوية في إنتاج القطن والفاكهة، مما يفتح المجال للتعاون في مجالات الزراعة، والتصنيع الزراعي، وتقنيات الري.
- **القدرة الصناعية:** تسهم جهود التحديث الصناعي، لا سيما في مجالات النسيج وصناعة السيارات والكيماويات، في خلق فرص للشراكة في التصنيع المشترك ونقل التكنولوجيا.

تعمل حاليًا ١٧ شركة أوزبكية في مصر، حيث تبلغ القيمة الإجمالية للاستثمارات الأوزبكية حوالي ٥١٥,٩٨٠ دولارًا أمريكيًا، موزعة على قطاعات السياحة، والخدمات، والإنشاءات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والصناعة، والزراعة. وتسعى الجانب المصري إلى زيادة هذه الاستثمارات، ويشجع رجال الأعمال المصريين على الاستثمار في جمهورية أوزبكستان. وعلى صعيد التبادل التجاري بين البلدين، بلغ إجمالي حجم التجارة ذروته في عام ٢٠٢٢ عند ٥٠ مليون دولار أمريكي، بينما وصل في عام ٢٠٢٤ إلى ٣٦ مليون دولار أمريكي.

وقد بلغت واردات مصر من أوزبكستان ١٤,٤ مليون دولار في عام ٢٠١٩، وارتفعت إلى ١٧,٩ مليون دولار في عام ٢٠٢٠. واستمر هذا الاتجاه التصاعدي ليصل إلى ٤٣,٩ مليون دولار في عام ٢٠٢١، ثم ٤٦,٢ مليون دولار في عام ٢٠٢٢، و٣١ مليون دولار في عام ٢٠٢٣.

ومن الجدير بالذكر أن حجم الصادرات المصرية إلى أوزبكستان قد ارتفع في عام ٢٠٢٣، حيث بلغ ٥

ملايين دولار مقارنة بـ ٣,٨ مليون دولار في عام ٢٠٢٢. وتشمل الصادرات المصرية الرئيسية إلى أوزبكستان: الأمعاء الملحة، الأدوية، الآلات، معدات المخابز، الكتب والكتيبات المطبوعة، الدهانات، الزيوت، الخضروات، البذور، الأقمشة، الأسماك، الألواح والصاجات، المنتجات البلاستيكية، المنسوجات، المواد الكيميائية، الشحوم، الطماطم، المركبات العضوية، المستحضرات الطبية، المنتجات الزراعية، والبرتقال.

وفيما يتعلق بقطاع السياحة، فقد شهدنا زيادة في عدد السياح الأوزبك الذين زاروا مصر خلال عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤، حيث بلغ عددهم ٥٨,٤٤٣ سائحًا في عام ٢٠٢٣ و٤٢,٤٤٣ سائحًا في عام ٢٠٢٤، بإجمالي عدد ليالٍ سياحية بلغ ٥٧٨,٩٨٤ ليلة و٣٨٠,٧٢١ ليلة على التوالي. وثمة قطاعات اقتصادية عديدة يمكن التعاون بين مصر وأوزبكستان فيها، وهي كالآتي:

١. قطاع التجارة والاستثمار:

- ضرورة إسراع المفاوضات الجارية لتوقيع اتفاقية التجارة التفضيلية (PTA) لتقليل التعريفات وإزالة الحواجز التجارية، لمساهمتها في زيادة حجم التبادل التجاري بينهما، وما تعكسه من أهمية لتواجد المنتجات المصرية في السوق الأوزبكية خاصة وأسواق منطقة وسط آسيا عامة.
- المشاركة في المعارض القائمة في البلدين، مثل مشاركة أوزبكستان في معرض القاهرة الدولي ٢٠٢٥ (فبراير ٢٠٢٥)، ومشاركة الشركات المصرية في معرض «صنع في أوزبكستان» الذي تُعرض فيه المنتجات الأوزبكية المختلفة في مجالات: الإلكترونيات، والمنسوجات، والأدوية، والزراعة وإلخ.
- إنشاء منصة تجارة رقمية لربط الأعمال في كلا البلدين وتسهيل شراكات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأهمية دور مجلس الأعمال المصري الأوزبكي في تعزيز الروابط التجارية بين البلدين.
- دعوة شركات القطاع الخاص المصري للاستفادة من برنامج خصخصة الأصول العامة الذي أطلقته الحكومة الأوزبكية مؤخرًا، ويتوقع من خلاله تحويل وبيع أكثر من ١٠٠٠ شركة مملوكة للدولة في مجالات الطاقة، والكيمياء، والمعادن، والمالية وغيرها من القطاعات لمستثمري القطاع الخاص من خلال مزادات علنية.
- مساهمة الشركات المصرية في تنفيذ المشروعات القائمة في أوزبكستان في مجالات التعدين، والأدوية، والزراعة، ومشاركة التقنيات والمعرفة والخبرات المصرية في مجالات الإلكترونيات، والقطاع الكيميائي، والأدوية، وصناعة المجوهرات، والمنسوجات.

٢. القطاع المالي والمصرفي:

- تعزيز العلاقات بين البنوك التجارية في البلدين مما يوفر الأساس الضروري لدعم النشاط التجاري، ويخدم شركات القطاع الخاص بالبلدين.
- افتتاح فروع للبنوك المصرية في أوزبكستان، والتي ستغطي كامل منطقة وسط آسيا في الوقت نفسه.

٣. قطاع الزراعة والأمن الغذائي:

- تشجيع تصدير الحمضيات من مصر إلى أوزبكستان، واستيراد الفواكه الطازجة والمجففة والخضروات من أوزبكستان، فثمة إمكانيات هائلة للتعاون بين البلدين في القطاع الزراعي، مما يتيح فرصًا عديدة للتكامل بينها، وتعد الزراعة ركيزة مهمة في الاقتصاد الأوزبكي، وتساهم بنسبة ربع الناتج المحلي الإجمالي لأوزبكستان (٢٧٪)، ويعيش نصف سكان أوزبكستان في المناطق الريفية، كما يبلغ إجمالي حجم سوق الزراعة ٢٢ مليار دولار، وتنتج أوزبكستان حوالي ٣٠ مليون طن من الفواكة والخضروات الطازجة سنويًا، كما تعد من ضمن أكبر خمسة مُصدِّرين في العالم للكاكي، والمشمش، والزبيب، والبرقوق. وقد تزايدت صادرات المنتجات الزراعية الغذائية الأوزبكية إلى أكثر من ٨٠ دولة.
- تعزيز التعاون المشترك لإنتاج منتجات زراعية عالية الجودة، يمكن تصديرها إلى دول أخرى من خلال الاستفادة من الميزة التنافسية لكل بلد وموقعها

الجغرافي المتميز، خاصة أن أوزبكستان تستفيد من اتفاقية التجارة الحرة مع دول رابطة الدول المستقلة التي يزيد عدد سكانها عن ٣٠٠ مليون نسمة، كما حققت وضع المستفيد بموجب النظام العام للتفضيلات الممددة (GSP+) مما يسمح بالإعفاءات الضريبية لتصدير أكثر من ٦٠٠٠ نوع من السلع إلى السوق الأوروبية.

- إمكانية التعاون مع شركات مصرية متميزة في قطاع الصناعات الغذائية مثل «جهينة ودومتي وشركة القلعة القابضة». وتوفير التدريب العملي لكل من المتخصصين المصريين والأوزبكيين في مجال زراعة القطن من أجل تبادل الخبرات في الأساليب الحديثة لتقنيات الزراعة لزراعة القطن؛
- تكثيف الجهود للحصول على إذن الحجر الصحي لتصدير الفواكه والخضروات الطازجة والمجففة والمجمدة إلى الأسواق المصرية والأوزبكية؛
- التعاون في مجال إنتاج ومعالجة المنتجات الزراعية استنادًا إلى التقنيات الحديثة.
- وتشجيع استخدام الخبرة المصرية في ألياف القطن ومجموعات الأنسجة في اختيار ومعالجة أصناف القطن المصري الفاخرة، وتبادل الخبرات في مجال إنتاج القطن ومعالجته.

٤. قطاع النقل واللوجستيات:

- تشجيع إنشاء مجمع صناعي ولوجستي أوزبكي في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، يمكن خلالها تصدير منتجاته إلى دول الشرق الأوسط وأفريقيا، وخاصة منتجات الهندسة الكهربائية، والملابس، والسجاد، ومواد البناء، والزراعة.
- إطلاق خط شحن جوي منتظم لتسهيل تبادل السلع بين البلدين، مع السعي الحثيث منهما لزيادة عدد الرحلات على خط شرم الشيخ – طشقند (حتى ٧ مرات أسبوعيًا)، وإطلاق رحلات جديدة من شرم الشيخ إلى سمرقند.
- التعاون المشترك بين البلدين في مجال تصنيع القطارات، وتصدير القطارات المصرية إلى أوزبكستان.
- مشاركة شركات القطاع الخاص المصري إلى جانب الشركات الكورية والصينية في مشروع تطوير خط السكة الحديد الذي يربط العاصمة طشقند بسمرقند، ويهدف هذا المشروع الضخم إلى إحداث ثورة في النقل الإقليمي، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتعزيز الاتصال العالمي لأوزبكستان.

٥. قطاع السياحة:

- تعتبر مصر وجهة سياحية جاذبة للمواطنين الأوزبك وخاصة شواطيء البحر الأحمر ومحافظات كالغردقة وشرم الشيخ، ويمكن العمل على جذب مزيد من السياح الأوزبك إلى مصر من خلال الترويج للمناطق السياحية المصرية في الإعلام الأوزبكي وترويج المناطق السياحية بأوزبكستان من خلال قنوات الإعلام المصري المختلفة.
- مشاركة التجربة المصرية في تطوير المناطق السياحية وإنشاء المتاحف مثل متحف الحضارة مع الجانب الأوزبكي.
- وذلك في ضوء تاريخ البلدين العريق وثقافتهما الممتدة التي تجعلهما وجهة رئيسية للسياح. تعتمد أوزبكستان حاليا نظام إعفاء من التأشيرات لأكثر من ٩٠ جنسية، وفي عام ٢٠٢٣ استقبلت أوزبكستان ٧ ملايين سائح – بزيادة ٣٠٪ مقارنة بعام ٢٠٢٢. من المتوقع أن يصل هذا الرقم إلى ١٠ ملايين بنهاية هذا العام، ويمكن للشركات المصرية العاملة في القطاع السياحي استكشاف مزيد من الفرص في هذا القطاع النامي في أوزبكستان.

٦. المجال البيئي

- مشاركة خبرة مصر في التعامل مع قضايا تغير المناخ والاستدامة البيئية والاقتصاد الأخضر مع الجانب الأوزبكي.
- إمكانية التعاون بين البلدين لمواجهة تحديات تغير المناخ من خلال تبادل الخبرات حول بحوث جودة الهواء والتربة والمياه، بالإضافة إلى معالجة الآثار الأوسع لتغير المناخ.
- متابعة تنفيذ وتفعيل مذكرة التفاهم التي وقعها

الجانبين خلال أعمال هذه الدورة للجنة المشتركة للتعاون في مجال حماية البيئة.

٧. صناعة المشغولات الذهبية والمجوهرات

إمكانية تعاون مصر مع أوزبكستان في مجال تصنيع الذهب في ضوء الخبرة المصرية الممتدة في هذه الصناعة؛ إذ تأتي أوزبكستان ضمن أكبر خمس دول تمتلك هذا المورد الثمين، ولديها العمالة ولكنها تفتقر للخبرة الفنية والمهارة التقنية في تصنيع الذهب وتحويله من مادة خام إلى مشغولات ذهبية ومجوهرات.

٨. قطاع التشييد والبناء

- يعد هذا المجال حيوي للتعاون المشترك بين البلدين، في ضوء امتلاك مصر للخبرة والتجربة الفعلية الناجحة في مشروعات إنشاء الطرق والبنية التحتية وبناء المدن الجديدة مثل العاصمة الإدارية والعلمين وغيرهما، وفي ظل تعطش السوق الأوزبكي لهذه الخبرة واحتياجه لمساهمة الشركات المصرية العريقة في هذا المجال مع التوسع العمراني والإنشائي القائم على قدم وساق في أوزبكستان في الوقت الراهن.
- تصدير مستلزمات ومواد البناء اللازمة للجانب الأوزبكي في مشروعاته التوسعية الحالية في بناء المدن الجديدة والمطارات وتطوير وتوسيع البنية التحتية والطرق.

٩. قطاع النسيج:

- تهتم أوزبكستان حاليا بتصنيع المنتجات القطنية بدلًا من تصدير القطن كمادة خام، وتستهدف الوصول لأسواق مختلفة في أوروبا وأفريقيا ومن ثم يمكن للجانب الأوزبكي استكشاف الفرص الاستثمارية في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، واستلهام التجربة الناجحة لبعض الدول مثل الصين وروسيا وهولندا في التصنيع على أرض مصر من خلال المنطقة الاقتصادية لقناة السويس.

١٠. قطاع التصنيع الدوائي والمستلزمات الطبية:

- تشجيع الشركات المصرية على التصنيع في أوزبكستان، في ظل سياسة الدولة الحالية بأوزبكستان لتقليل استيراد الدواء وتشجيع الاستثمارات في هذا المجال.
- ضرورة تسهيل وإسراع إجراءات تسجيل أصناف الأدوية المنتجة في السوق المصرية وتوزيعها مباشرة داخل السوق الأوزبكية مع إمكانية تسجيلها وتصديرها إلى الدول المجاورة، وتذليل الصعوبات التي تواجهها شركات الدواء المصرية في أوزبكستان.
- ما زال القطاع الدوائي في أوزبكستان قطاع جديد يحتاج إلى الخبرة والتدريب، ويمكن للتعاون في هذا المجال أن يتخذ عدة أشكال مثل: تبادل الخبرات وتقديم التدريب من المختصين المصريين للجانب الأوزبكي.

١١. قطاع الكهرباء والطاقة النظيفة:

- إمكانية التعاون للتحول نحو استخدام الطاقة النظيفة الخضراء، وتستلزم عملية التحول هذه توفر البنية التحية الداعمة لها، مما يسهم في تواجد مشروعات ضخمة لإنشاء هذه البنية التحتية، وهذا ما يشجع وجود شركات القطاع الخاص المصري للعمل في هذه المشروعات سواء بخبرتها الهندسية والتقنية المختصة أو بتجربتها في مجال التشييد والبناء.
- مشاركة الخبرة المصرية في تقنيات تخزين وتوزيع الكهرباء مع الجانب الأوزبكي.
- تتجه أوزبكستان بقوة نحو الاقتصاد الأخضر مع توفير فرص استثمارية بأكثر من ٨ مليار دولار في صناعات إنتاج الألواح الشمسية، ومشروعات طاقة الرياح، ومنتجات الهندسة الكهربائية، ويمكن لرجال الأعمال المصريين الاستثمار في أوزبكستان في هذه المشروعات.

١٢. القطاع التعليمي والثقافي:

- متابعة تنفيذ وتفعيل مذكرة تعاون بين جامعة عين شمس بجمهورية مصر العربية ومعهد طشقند للدراسات الشرقية التي وُقعت خلال اجتماعات هذه اللجنة المشتركة.

- تبادل الخبرات وتيسير الزيارات المتبادلة بين أعضاء هيئة التدريس في البلدين في المجالات التعليمية المختلفة.
- الاستفادة من الخبرة المصرية العريقة في تدريس العلوم العربية والإسلامية.
- تشجيع التعاون بين مركز الحضارة الإسلامية بأوزبكستان والمجلس الأعلى للآثار بجمهورية مصر العربية.
- تشجيع سفر المعلمين والأساتذة المصريين المختصين في المجالات الهندسية والتقنية للتدريس في جامعات أوزبكستان، خاصة مجال هندسة القوى وهندسة الطاقة.

خامسًا: اللجنة المصرية المجرية المشتركة

تتعدد المزايا التنافسية لدولة المجر إذ تمتلك موقع استراتيجي في قلب أوروبا يجعلها مركزًا لوجستيًا للتجارة الأوروبية، مما يوفر بوابة لدخول السوق الأوروبية. بالإضافة إلى ما تمثله من قوة صناعية في قطاع السيارات والإلكترونيات: تستضيف مصانع لشركات عالمية مثل مرسيدس، أودي، وسوزوكي، وهي من أكبر منتجي الإلكترونيات في أوروبا الوسطى. وتتمتع بمناخ استثماري مشجع، ولديها ضرائب منخفضة على الشركات (٩٪، الأدنى في الاتحاد الأوروبي)، فضلًا عن الحوافز الخاصة للمستثمرين الأجانب، ورأس المال البشري العالي التأهي؛ فلديها قوة عاملة ذات كفاءة عالية خاصة في مجالات الهندسة والبحث والتطوير. وهناك نمو متزايد في قطاع الطاقة المتجددة مما يفتح الباب للتعاون في مشروعات الطاقة الشمسية والهيدروجين الأخضر.

وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين مصر والمجر في عام ٢٠٢٣ نحو ٣٨٠,٤ مليون دولار أمريكي. وتبلغ قيمة الصادرات المصرية إلى المجر ٨٧,١ مليون دولار أمريكي، في حين تبلغ قيمة الواردات المصرية من المجر ٢٩٣,٣ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢٣. ويبلغ إجمالي رأس المال الاستثماري المجري في مصر حوالي ٤٣,٢٣ مليون دولار أمريكي حتى تاريخ ٢٠٢٤/٠٩/٣٠، من خلال ٩٢ شركة قائمة. وتُقدّر مساهمة الجانب المجري في تدفقات الاستثمار بحوالي ١٠,٥٢ مليون دولار أمريكي، موزعة على قطاعات حيوية مختلفة مثل السياحة، والخدمات، والصناعة، والبناء، والاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات. أما عن السياحة فقد بلغ عدد السياح المجريين في مصر خلال عام ٢٠٢٤ ٦١٠٤٢ سائحًا، بإجمالي عدد ليالٍ سياحية بلغ ٥٧٢٧٤٥ ليلة.

وهناك الكثير من القطاعات الاقتصادية التي يمكن التعاون مع الجانب المجري فيها كما كشفت عنها أعمال الدورة الخامسة للجنة المشتركة المصرية المجرية، تتمثل في القطاعات التالية:

١. قطاع النقل

- استكمال تنفيذ صفقة تصنيع وتوريد ١٣٥٠ عربة سكة حديد جديدة للركاب، والتى تُعد أكبر صفقة فى تاريخ سكك حديد مصر.
- التوسع فى مشروع تصنيع وتوريد عربات السكك الحديدية، وتشجيع إدخال مكون محلي في التصنيع بالشراكة مع الجانب المجري لتوطين صناعة قطع الغيار لوسائل النقل المختلفة.
- دعوة الشركات المجرية المتخصصة ذات الخبرة لإدارة وتشغيل القطارات المتميزة على شبكة السكك الحديدية الوطنية المصرية.

٢. قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

- الاستفادة من الشراكة مع الشركات المجرية في البنية التحتية الرقمية، لاسيما في قطاع كابلات الألياف الضوئية والذكاء الاصطناعي، وربط ذلك بالتحول الرقمي الحكومي.
- بحث فرص التعاون مع مجموعة EIG المجرية (أكبر شركة اتصالات في المجر، وواحدة من أكبر مشغلي الكابلات البحرية في المنطقة) لتنفيذ كابل ألياف ضوئية بحري لربط مصر وألبانيا مباشرة ومنها إلى شرق ووسط أوروبا، وجدير بالذكر أن مجموعة EIG المجرية قد أبرمت اتفاقية لوضع كابل بصري تحت الماء بين مصر والقارة الأوروبية، وسيكون هذا نظام كابل بطول حوالي ٢,٨٠٠ كيلومتر، يربط مصر بأوروبا بإنترنت رقمي سريع.

- بحث إمكانية إبرام اتفاق لإنشاء شركة مشتركة، تكون مهمتها إنشاء نظام بصري في مصر، لتوفير الإنترنت لمنازل إضافية قد تصل إلى ٦ ملايين منزل.
- تشجيع التعاون بين الشركات في الاقتصاد الرقمي، وتعزيز الابتكار في مجالات البيانات الضخمة، والتعاون في مشروعات رقمية ممولة من الاتحاد الأوروبي، وتبادل البعثات التدريبية لبناء القدرات الرقمية.

٣. قطاع التجارة والاستثمارات

- تنويع هيكل الصادرات ليشمل مجموعة أوسع من المنتجات مثل: المواد الغذائية والفواكه والخضروات، ومواد البناء والكيماويات، والملابس والمنسوجات، ومنتجات الأمن التشغيلي في قطاعي السكك الحديدية والطيران، والصمامات والأنابيب وأنظمة التحكم في الضغط في مجال النفط والغاز، وأنظمة الري وآلات تحلية المياه، وآلات معالجة مياه الصرف والنفايات الكيميائية الصناعية.
- التعاون مع الوكالة المجرية لترويج الاستثمار (HIPA) لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة المجرية في تطوير صادراتها إلى مصر، وإنشاء آلية مشتركة لتبادل المعلومات حول السلع ذات الإمكانات التصديرية.
- التعاون بين الوكالة المجرية لترويج الاستثمار (HIPA) والمنظمات المهنية في مصر لتنظيم زيارات وفعاليات تجارية متبادلة، وتبادل المعلومات حول المعارض القطاعية، وتعزيز التعاون الاستثماري من خلال تبادل الخبرات والمعلومات المتعلقة بالاستثمار بين الجانبين، والترويج لفرص الاستثمار في القطاعات التي يتمتع فيها البلدان بمزايا تنافسية.
- الاستفادة من موقع مصر الاستراتيجي وعضويتها في عدة تكتلات اقتصادية واتفاقيات تجارة حرة لتعزيز النفاذ إلى الأسواق الإفريقية، وكذلك تشجيع رجال الأعمال على الاستفادة من اتفاقية قواعد المنشأ (PEM) لفتح آفاق تجارية واستثمارية في أسواق أوروبا ودول المتوسط.

٤. ضخ الاستثمارات في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس

- استغلال المنطقة الاقتصادية لقناة السويس كمنصة رئيسية لجذب الاستثمارات المجرية في قطاعات الخدمات اللوجستية، والطاقة المتجددة، والبتروكيماويات، من خلال تقديم حوافز خاصة ومبادرات ترويجية موجهة.

٥. قطاع الصناعة

- إقامة تعاون صناعي مشترك بين الهيئة العربية للتصنيع والجانب المجري في مجالات تصنيع عربات السكك الحديدية بأنواعها، والأجهزة المنزلية، والعدادات الذكية.
- تبادل المعلومات حول فرص الاستثمار الصناعي والحوافز المقدمة للشركات المجرية، إلى جانب بحث إمكانية التصنيع المشترك بين البلدين في مجال الصناعات الهندسية وخاصة مضخات الوقود والزيت، والصناعات الغذائية خاصة استخلاص وتكرير زيوت الطعام من عباد الشمس وفول الصويا.

٦. مجال الصناعات الدفاعية/ الحربية

- دراسة إمكانية أن تصبح مصر مركزاً لصيانة الطائرات المقاتلة من طراز F٣٥ وF٦٠ التي تقوم شركة AERO المجرية لصناعة الطائرات الحربية بتصنيعها .

٧. مجال تحلية المياه

- التعاون مع دولة المجر في معالجة المياه وخاصة النفايات الصناعية، وتحلية وتنقية المياه، وإقامة محطات الطاقة الشمسية الكهروضوئية، وبناء محطات ضخ المياه بالطاقة الشمسية اللازمة للري.
- بحث إمكانية التعاون بين شركة مجرية تعمل فى مجال المياه ووزارة النقل والصناعة المصرية في مجال تحلية ومعالجة المياه عن طريق عقود

طويلة الأجل، حيث أن تأمين المياه وتوفير إمدادات مياه آمنة وتأمين إمداد طاقة أمر هام جدًا للاقتصادات النامية بسرعة مثل مصر والمجر.

٨. قطاع الزراعة والأمن الغذائي

- متابعة تفعيل مجالات التعاون في مجال الزراعة والأمن الغذائي المُدرجة في مذكرة التفاهم المُوقعة بين مصر والمجر في ٢٠٢١.
- تشجيع الاستثمار في مجال الثروة الحيوانية، فقد تم شحن ٣٠,٠٠٠ رأس ماشية من المجر إلى مصر خلال عام ٢٠٢٤.
- تشجيع تطوير تقنيات التربية الانتقائية وتبادل الخبرات حول أنظمة الإنتاج المكثف لأسماك السلور الإفريقي، وتحسين تكنولوجيا الأعلاف مع التركيز على كفاءة تحويل الغذاء (FCR)، فضلًا عن تعزيز طرق تصنيع الأسماك.

٩. قطاع الكهرباء والطاقة

- جاري التوافق على بناء محطة توليد الطاقة الغازية بواسطة تحالف من الشركات المجرية والمصرية، بقيمة إجمالية تبلغ ٧٠٠ مليون يورو، وذلك بالتعاون مع شركة السويدي إليكترك المصرية، وستوفر هذه المحطة الإمداد بالكهرباء المتزايد للطلب الصناعي في شرق المجر.
- اقترح الجانب المجري التعاون في الاستخدام السلمي للطاقة النووية من خلال عدة مجالات، أبرزها: نقل التكنولوجيا، وتقديم المساعدة الفنية، وتدريب الكوادر، وبناء وتشغيل محطات الطاقة النووية وفقًا للأنظمة الوطنية والالتزامات الدولية.

١٠. قطاع الموارد المائية والري

- تبادل المعلومات والخبرات وتنظيم الندوات والدورات التدريبية في إدارة أحواض الأنهار المستدامة، وتشغيل وصيانة محطات الري والصرف، وكذلك تبادل المعرفة في مجال الوقاية والتخفيف من الكوارث المتعلقة بالمياه (مثل الفيضانات والجفاف)، والتكيف مع تغير المناخ وآثاره السلبية على الموارد المائية (مثل ندرة المياه والجفاف).
- التعاون المشترك في تطبيق ممارسات فعالة في إدارة المياه من خلال تطوير أنظمة الري والابتكار التكنولوجي والحلول الذكية، وتحسين كفاءة البنية التحتية للري والصرف.

١١. مجال الفضاء

- تشجيع التعاون في مجال الفضاء وتكنولوجيا الأقمار الصناعية مع وكالة الفضاء المجرية، من خلال مشروعات أو برامج تدريبية مشتركة، وكذلك تفعيل مذكرة التفاهم المُوقعة في ١١ أكتوبر ٢٠٢١ بين وكالة الفضاء المصرية ووزارة الخارجية والتجارة المجرية.
- التعاون في مجال البحث والتعليم الفضائي، وتكنولوجيا الفضاء وتطبيقات الاستشعار عن بُعد، وتشجيع استثمارات القطاع الخاص والمشروعات المشتركة بين شركات الفضاء في البلدين.

١٢. مجال البيئة وتغير المناخ

- تفعيل مذكرة التفاهم في مجال حماية البيئة بين وزارة البيئة المصرية ووزارة الطاقة المجرية، إلى جانب إعداد خطة تنفيذية مشتركة تشمل مكافحة التلوث الصناعي، وتبادل التكنولوجيا البيئية.
- تشجيع التعاون الثنائي في مجال الهيدروجين الأخضر باعتباره قطاع ذي أولوية في الاستراتيجية الوطنية للطاقة، كما يعد أحد القطاعات التي حققت خفضا كبيرا في انبعاثات قطاع النقل بنسبة ٧٠٪.

١٣. قطاع السياحة

- رالتعاون بين المجلس الأعلى للآثار المصري والجهة المجرية المختصة في حماية التراث الثقافي ومكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية، وكذلك تشجيع التعاون في مجالات علم الآثار وعلوم المتاحف.

١٤. قطاع الثقافة والتعليم العالي

- تعزيز التعاون التقني والعلمي بين المكتبات الوطنية في البلدين في مجالات: المعارض والأبحاث

الثقافية والتكنولوجيا وتطبيقاتها المكتبية، والترجمة والنشر وتنظيم المعارض والمؤتمرات، وترميم الوثائق، حماية التراث، والتدريب المهني في المكتبات.

- تشجيع مبادرات ثقافية مشتركة لبحث موضوعات مثل الوصول الرقمي إلى التراث والمعرفة، وبرامج تدريب وبناء قدرات في القطاع الثقافي، ودعم المؤسسات الثقافية على الإنترنت، وتطوير أساليب العمل الثقافي.
- التعاون بين دار الأوبرا المصرية ونظيرتها المجرية في العروض والمهرجانات، وتبادل جداول الفعاليات الثقافية السنوية بين البلدين.
- تشجيع التبادل الطلابي بين البلدين، وتجدر الإشارة إلى أن هناك ما يزيد ٤,٠٠٠ طالب مصري قد قدموا طلبات للحصول على منح دراسية للدراسة في المجر، ويوجد أكثر من ٧٠٠ طالب مصري يدرسون بالفعل في المجر في الوقت الحالي.

سادسًا: اللجنة المشتركة المصرية-الفيتنامية

من المتوقع أن تصبح فيتنام ثاني أكبر اقتصاد في جنوب شرق آسيا بعد إندونيسيا، وأن تحتل المرتبة العشرين على مستوى الاقتصادات العالمية بحلول عام ٢٠٣٦ (وفقاً للإحصائيات الصادرة عن مركز الأبحاث الاقتصادية والتجارية البريطاني)، وفي ضوء زيارة رئيس فيتنام لمصر خلال شهر أغسطس ٢٠٢٥، فقد شهدت العلاقات بين البلدين دفعة قوية نحو تعميق الشراكة في مختلف المجالات، إذ تم الاتفاق على الارتقاء بالعلاقات إلى مستوى «الشراكة الشاملة»، مما يفتح آفاقًا واسعة للتعاون الاقتصادي.

وفي هذا السياق، تعد اللجنة المشتركة **المصرية-الفيتنامية** أحد أهم آليات تعزيز التعاون بين الدولتين **في إطار التعاون الاقتصادي بين دول الجنوب**، وتلعب اللجنة دوراً محورياً في تبادل الخبرات والتعرف على أفضل السياسات التي يمكن تطبيقها لمواجهة التحديات المشتركة التي تواجه الاقتصادات النامية والناشئة.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم عقد خمس دورات من اللجنة المشتركة بين مصر وفيتنام منذ عام ١٩٩٧ حتى عام ٢٠١٧، ولعبت دورًا مهمًا في توطيد العلاقات الاقتصادية الثنائية، فضلاً عن كونها منصةً لتعزيز الحوار البنّاء بين حكومتي البلدين ومجتمع الأعمال لكلا الجانبين، وجاري التنسيق لعقد الدورة السادسة من اللجنة المشتركة في أقرب وقت ممكن. وفيما يلي أبرز القطاعات الاقتصادية الجاري التباحث بشأنها مع الجانب الفيتنامي:

١. التعاون الفني في مجال تبادل الخبرات وبناء القدرات:

- **تبادل الخبرات** فيما يتعلق بمجال الطاقة المتجددة، والتباحث حول إمكانية تبادل أنجح السياسات المتعلقة بالخطة الوطنية الجديدة للطاقة في فيتنام، وتتمثل الخطة في إنتاج وتوريد الغاز الطبيعي والفحم والنفط وتأمين الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة، كما تركز بدرجة كبيرة على زيادة الإنتاج المحلي لتحقيق الاكتفاء الذاتي، **إذ** يشهد قطاع الطاقة الشمسية في فيتنام نموًا متواصلًا، إذ حققت فيتنام قدرة إجمالية تبلغ ١٦ جيجاواط خلال فترة عام ٢٠٢٥.
- تعزيز التعاون في تبادل الخبرات والمعرفة في مجال تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا المالية، وتطوير البنية التحتية الرقمية، ودعم الشركات الناشئة وريادة الأعمال، والصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- عقد منتدى رجال الأعمال وعقد ورش عمل لتبادل المعرفة في المجالات التي يرتئيها الجانبان مثل: استراتيجيات التنمية الاقتصادية وجذب الاستثمار الأجنبي، الاستزراع السمكي، ريادة الاعمال، التنمية الخضراء، والتمويل التنموي.
- تبادل المعرفة والخبرة في مجال الإصلاح الإداري على المستويين المركزي والمحلي.
- التباحث حول إمكانية قيام الجانب الفيتنامي بتقديم ورش عمل وبرامج تدريبية ومنح دراسية متخصصة لدراسة الماجستير والدكتوراة للكوادر المصرية في المجالات ذات الأولوية وفقاً لأولويات الحكومة المصرية لدعم محور التنمية البشرية.
- تعزيز التعاون الأكاديمي بين البلدين من

خلال النظر في إمكانية إنشاء برامج مشتركة بين الجامعات المصرية والمؤسسات التعليمية الفيتنامية وإنشاء مراكز بحثية مشتركة.

٢. التعاون في مجال التحول الأخضر (الطاقة والزراعة)

- عرض التفاصيل الخاصة بمنصة نوفي على الجاب الفيتنامي، للنظر في فرص الاستثمار، وخاصة في مجال الطاقة، حيث توجد بعض الشركات المهتمة بهذا المجال مثل شركة VinES التي تعد من بين أفضل مقدمي حلول التكنولوجيا الفائقة والابتكارات والتقنيات التي تدعم التحول الأخضر في فيتنام.
- بحث فرص تعزيز التعاون المصري الفيتنامي في المجال الزراعي خاصة في زراعة الأرز وبرامج ترشيد استهلاك المياه في الزراعة وادخال الطاقة الجديدة والمتجددة في نظم الري والاستفادة من قش الأرز وتدوير المخلفات الزراعية بجانب الزراعات العضوية والصوب الزراعية.
- التباحث حول إمكانية الاستفادة من التجربة الفيتنامية في خفض الانبعاثات الزراعية، لكون فيتنام دولة رائدة عالمية في تخضير قطاعها الزراعي، كما تمكنت فيتنام من خفض غاز الميثان من الأرز غير المقشور، والعمل على وضع ضوابط وحوافز للمزارعين للحد من حرق قش الأرز.

٣. التعاون في مجال دعم التنمية الاقتصادية

تجدر الإشارة إلى أنه خلال الزيارة الرئاسية في أغسطس ٢٠٢٥ تم توقيع مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون في مجال التنمية الاقتصادية وتكشل عدة مجالات على رأسها:

- **توطين الصناعة، حيث يمكن** التعاون في مجالات صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة، الأجهزة المنزلية، والسيارات الكهربائية، البلاستيك، الكيماويات
- **الاقتصاد الرقمي والتحول الرقمي:** تبادل الخبرات والمعرفة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- **الطاقة المتجددة:** استكشاف فرص التعاون في مشروعات الطاقة النظيفة والمتجددة.
- **تعزيز التبادل التجاري،** لاسيما وأن مصر يمكن أن تلعب دور محوري في نفاذ المنتجات الفيتنامية إلى أسواق الشرق الأوسط وأفريقيا، مستفيدة من اتفاقيات التجارة الحرة التي ترتبط بها، كما يمكن لفيتنام أن تكون جسرًا للمنتجات المصرية إلى أسواق دول جنوب شرق آسيا (آسيان).

٤. فرص الاستثمارات وتعزيز الشراكة:

- تحتل فيتنام المركز ١١٢ من حيث رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤، متقدمةً مركزًا واحدًا عن مركزها ١١٣ في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣، وقد بلغ إجمالي رأس المال الفيتنامي الذي تم ضخه منذ التأسيس وحتى يونيو ٢٠٢٤ حوالي ٣ ملايين دولار أمريكي، بينما بلغ إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر حوالي ٤٣٦ ألف دولار أمريكي. (الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة).
- لذا فإنه جاري العمل على دعوة شركات القطاع الخاص في فيتنام للانخراط بشكل أكبر للاستثمار في مصر، لاسيما في القطاعات الصناعية والتكنولوجية، ومجال الطاقة المتجددة، والزراعة والتصنيع الغذائي والاستزراع السمكي، والنقل واللوجيستيات، فضلاً عن تعريف الشركات الفيتنامية بالتسهيلات الإجرائية والضريبية والحوافز التي يتم تقديمها للمستثمرين الأجانب.

٨. قائمة المراجع

١. (ومضة.(٢٠٢٥)). تقرير عام ٢٠٢٤ حول الاستثمارات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. Wamda Research Lab.

https://www.wamda.com/research/2024-year-review-investments-mena (Wamda)

2. البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. (٢٠٢٥). مصر تعزز البنية التحتية المستدامة من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص بقيمة ١٠ ملايين يورو

https://www.ebrd.com/home/news-and-events/news/2025/-10-million-to-promote-private-and-public-sector-participation-i.html (EBRD)

٣. تقارير وأبحاث السوق والخدمات الاستشارية. (P&S Intellegience).

https//:www.psmarketresearch.com/

٤. تقرير المنظومة العالمية للشركات الناشئة (٢٠٢٤).

https//:startupgenome.com/report/the-global-startup-ecosystem-report/2024-introduction

٥. تقرير منظومة الشركات الناشئة العالمية. (٢٠٢٤).

https//:startupgenome.com/report/gser2024

٦. كريتيفا. (بدون تاريخ). الصفحة الرئيسية

https//:creativa.gov.eg (Creativa)

٧. ماجنيت. (٢٠٢٤). تقرير رؤى مصر للنصف الأول من ٢٠٢٤.

https://magnitt.com/research/h1-2024-egypt-country-insights-report-50950 (MAGNiTT)

٨. مؤسسة التمويل الدولية. برنامج سوق رأس المال المشترك (J-CAP).

https//:www.ifc.org/en/what-we-do/sector-expertise/financial-institutions/capital-markets/jcap

٩. المشاط، ر. أ.، & حمزة، ر. (٢٠٢١). الدبلوماسية الاقتصادية لتعزيز التعاون الدولي والتمويل الإنمائي. كلية لندن للاقتصاد وإدارة العلوم السياسية.

https//:www.lse.ac.uk/africa/assets/Documents/Stakeholder-Engagement-through-Economic-Diplomacy.pdf (moic.gov.eg)

١٠. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي – منصة حَافِز للقطاع الخاص.(٢٠٢٥).

https//:privatesector.moic.gov.eg/en

١١. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي. (٢٠٢٣). استراتيجية التنمية المستدامة الشاملة لمصر: رؤية مصر ٢٠٣٠.

https//:mped.gov.eg/Files/Egypt_Vision_2030_EnglishDigitalUse.pdf

١٢. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي. (٢٠٢٥). تقرير المتابعة رقم ٢ حول برنامج نوفي.

https//:moic.gov.eg/ar/news2102/

١٣. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي. (٢٠٢٥). تقرير التمويل التنموي لتمكين القطاع الخاص: النمو الاقتصادي والتشغيل.

https//:moic.gov.eg/ar/news2291/

١٤. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. (٢٠٢٥).

https//:mohesr.gov.eg/ar-eg/Pages/Home.aspx

١٥. مركز مصر للتكنولوجيا والابتكار – فرص ومسارات مهني.

https//:www.pwc.com/m1/en/careers/egypt-technology-innovation-centre.html

SAFETY FIRST